# الدولة ودورها فى ظل تحديات العولمة


اللواء الدكتور

**محيى محمد مسعد**

الأستاذ المساعد

للإقتصاد والمالية العامة




# الدولة ودورها فى ظل تحديات العولمة


اللواء الدكتور

**محيى محمد مسعد**

الأستاذ المساعد

للإقتصاد والمالية العامة


2010


**مؤسسة رؤية**

للطباعة والنشر والتوزيع

شارع مدرسة ابن النفيس - المعمورة - الأسكندرية

تليفون وفاكس : ٥٦٣ ٣٣ ٤١ (٠٠٢٠٣)

(٠٠٢)٠١٢٧٥٢٥٧٣٨ - (٠٠٢)٠١٠٥٨٣٧٠٧٨

E-mail : m.roeia@hotmail.com

| | |
|---|---|
| إســـم الكتـــاب : | الدولـة ودورهـا فـى ظـل تحديـات العولمـة |
| إسـم المـؤلــف : | اللـواء الدكتـور / محيـى محمـد مسعـد |
| رقـــم الإيـــداع : | ١٦٦٠١ |
| الترقيـم الـدولـي : | I.S.B.N. 977 - 326 - 214 - 2 |
| سـنـة النشـــر : | عــــام ٢٠١٠ |
| رقـــم الطـبعـــة : | الطبعـة الأولــــى |
| الـنـــاشـــر : | مـؤسـسـة رؤيــة<br>للطبـاعـة والنـشـر والتـوزيـع |
| المـطـبـعـــة : | مطابـع مـؤسـسـة رؤيــة |



« حقـوق الطبـع والنشـر محفـوظـة »

تحـذيـر

يحذر النشر أو النسخ أو التصوير أو الإقتبـاس بـاى شكل من الأشكـال

إلا بإذن وموافقـة خطيـة من النـاشـر



**مـؤسـسـة رؤيــة**

للطبـاعـة والنـشـر والتـوزيـع

شارع مدرسة ابن النفيس - المعمورة - الأسكندرية

تـليفـون وفـاكـس : ٤١ ٣٣ ٥٦٣ (٠٠٢٠٣)

(٠٠٢)٠١٢٧٥٢٥٧٣٨ - (٠٠٢)٠١٠٥٨٣٧٠٧٨

E-mail : m.roeia@hotmail.com

الإهـداء...

إلى القيـادات السـياسـية

بالعـالم العربي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾

سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ

# محتويات الكتاب

ص

# مقدمــة الكتــاب

## أولاً ـ دواعى تأليف هذا الكتاب :

لا شك أن التطورات الاقتصادية الحادثة على الصعيد العالمى تؤثر فى اقتصادنا الوطنى تأثيراً نسبياً ، بحجم تفاعلنا معها وارتباطنا بها ، سواء كان التأثير مباشراً أو غير مباشر ، ولا شك أن للدولة دوراً فى تخفيف هذا الأثر وزيادته حسبما تتخذ من تدابير وسياسات ، وما يتوافر لها من آليات وأدوات .

فمع بداية التسعينات من القرن العشرين ، تحقق الانتصار الساحق لأسم جديد هو « الكونية » أو « العولمة » أو العالمية الجديدة « Globalism » ، وتبارى قادة المؤسسات الاقتصادية الدولية ، ووزراء المالية والاقتصاد فى الدول الغربية المتقدمة ، فى إقناع شعوب وحكومات العالم ، بأن النموذج الجديد وصفة العلاج الموحدة التى تقدمها هذه المؤسسات للدول النامية ، سوف تحقق لهم الرخاء والرفاهية ، وأن فى « العولمة » خلاص للبشر أجمعين .

وهكذا تم إحياء فلسفة الدولة الحارسة ، أو ما يعرف أحياناً بفلسفة دع الأمور تجرى فى أعنتها « Laissez Faire Laissez Passer » ، تلك الفلسفة التى تحصر دور الدولة فى إدارة شئون المجتمع ، فى مهام رئيسية ثلاث :

١– تحقيق الأمن الداخلى .　　　٢– الدفاع عن تراب الوطن .

٣- إقــامـة العدالــة .

أما النشاط الاقتصادى ، فيجب أن يترك للمبادرة الفردية وقوى السوق فى إطار المنافسة والحرية المطلقة للتجارة الدولية ، لأن الدولة على حد قولهم ، هى أسوأ التجار وأسوأ الصناع ، وفى نفس الوقت يؤكد الواقع أن الدولة تتدخل فى الحياة الاقتصادية على نطاق واسع فى الدول المتقدمة ، فإنهم يدعون إلى تهميش هذا الدور فى الدول النامية [ ومنها مصر ] !!!

## ثانياً - أهـمـيـة هـذا الكتـاب :

وترجع أهمية هذا الكتاب ، إلى أنه يؤكد على أنه بالرغم من الانتصار الساحق لنموذج « العولمة » ، كان هناك من ذوى الرؤية البعيدة والنظرة الثاقبة والحكمة والخبرة العملية ، من بين رجال الفكر والاقتصاد والسياسة ، من رفض هذا النموذج فى صورته المتطرفة ، لأنهم كانوا على بينة من حقيقة وأهداف ما يحدث فى العالم ، كما رفضوا ادعاء المنظمات الاقتصادية الدولية . أن وصفتهم السحرية الموحدة للإصلاح الاقتصادى ، والتى لا تتغير ، تصلح لكل زمان ومكان ، وبغض النظر عن التبـاين البين بين الدول ، فى الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

## ثالثاً - أهـداف هـذا الكتـاب :

تهدف الدراسة فى هذا الكتاب إلى بيان أن مصر أصرت وهى تقوم بتجربتها الرائدة الفريدة فى الإصلاح الاقتصادى ، على أن تصبغ على هده التجربة « خصوصية مصرية » بعبارة آخرى ، كانت

مصر على يقين من أنها لن تستطيع الفكاك من إسار أزمتها الاقتصادية ، وتحرر اقتصادها القومي من اختلالاته الهيكلية المزمنة ، وتستعيد توازناته الداخلية والخارجية ، إذا كفت البصر عن طبيعة ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أو إذا تغاضت عن القيم الإسلامية والأخلاقية ، التي عاشت دائماً في ضمير ووجدان شعبها ، أو إذا انصاعت للنموذج الرأسمالي المتطرف الذي يهدف إلى إلغاء دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، ويهدر القيم الاجتماعية النبيلة ، ويترك الأمر لقوى السوق الغاشمة ، أو إذا اتبعت نهج القفزات السريعة ، وأهدرت منطق التدرج . فهل نجحت الدولة في مصر في تحقيق هذه الخصوصية المصرية ؟

وفي إطار ما تقدم ، تقوم الدراسة بإلقاء الضوء على النتائج الإيجابية والسلبية التي تحققت خلال السنوات الأخيرة ، وتقييم آثارها على الاقتصاد المصري .

## رابعاً - نطاق الدراسة وتقسيماتها :

في ضوء ما تقدم ، تنقسم دراستنا في هذا الكتاب إلى خمسة أبواب ، على النحو التالي :

**الباب الأول** - مفاهيم ومرتكزات أساسية .

**الباب الثاني** - دور الدولة في ضوء التطورت الاقتصادية المعاصرة .

**الباب الثالث** - ملء فراغ الخصخصة في مصر .

**الباب الرابع** - الدور الاقتصادي للدولة في الإسلام .

**الباب الخامس** - دور الدولة في المستقبل .

# الباب الأول

# مفاهيم ومرتكزات أساسية

• **مقدمـــة :**

تهدف الدراسة فى هذا الباب ، إلى إلقاء الضوء على مجموعة من المفاهيم والمرتكزات ، جديرة بالاهتمام والتحليل لمعرفة دور الدولة فى تاريخ الفكر الاقتصادى والتطبيق المعاصر ، وإبعاد ظاهرة العولمة ، من أجل استيعاب التحولات التى يعيشها العالم حالياً والتعرف على القوى الدافعة لها والتى تؤسس للحظة الحضارية الراهنة بكل فرصها وتحدياتها المتداخلة وذلك من أجل الاستفادة من الفرص والتقليل من المخاطر المحتملة .

وفى ضوء ما تقدم ، تنقسم الدراسة فى هذا الباب إلى فصلين ، هما على النحو التالى : -

**الفصل الأول :** دور الدولة فى تاريخ الفكر الاقتصادى والتطبيق المعاصر .

**الفصل الثانى :** ظاهرة العولمة [ الكونية ] .

# الفصل الأول

# دور الدولـــة فى تاريـخ

# الفكـــر الاقتصـادى والتطبيق المعاصـر(*)

## أولاً - مذهب التجاريين :

خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر سادت العالم مجموعة من آراء « التجاريون » وكانت تتلخص فى ضرورة العمل على إعلاء شأن الدولة . من الوجهتين الاقتصادية والسياسية ، فالدولة فى رأيهم هى صاحبة الكلمة العليا فى الاقتصاد والسياسة . وقد طالبوا بإشراف الدولة على النشاط الصناعى وتوجيهه وتنظيم الإنتاج والاستهلاك ومراقبة التوزيع والأسعار . وكان التجاريون يعتقدون أن الطريق الطبيعى لزيادة الثروة القومية هو التجارة الخارجية على أن تزيد قيمة ما تصدره الدولة إلى العالم الخارجى سنوياً على قيمة ما تستورده منه لأن ذلك يؤدى إلى اجتذاب الأموال داخل الدولة ومن ثم زيادة ثروتها القومية حتى تضمن للدولة تحقيق ربح مستمر . وقد طبقت معظم دول العالم هذه الآراء طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر .

وبعد مضى حوالى مائتى عام على تطبيق هذه الآراء ثبت فشلها مع فجر القرن الثامن عشر حيث كانت آثارها السيئة قد بدت واضحة .

وبالإضافة إلى ذلك فقد تعرض مذهب التجاريين لعوامل آخرى أدت إلى تقويض دعائمه . ومن أهم هذه العوامل تلك الفلسفة الجديدة

التى ظهرت فى أوائل القرن الثامن عشر لتغطى معالم الفلسفة القديمة حيث انتشر المذهب الفردى فى علوم السياسة مما جعل الشعوب تبذل جهودها للتحرر من ربقة الحكام المستبدين والتخلص من الحكم المطلق ، وكان من الطبيعى أن يتمشى الفكر الاقتصادى مع تيار الحوادث ويساير ما تحمله من أساليب جديدة .

## ثانياً ـ الطبيعيون والنظرية الكلاسيكية :

وهكذا على أنقاض مذهب التجاريين ظهر النظام الرأسمالى الحر على أيدى «الطبيعيون» في فرنسا وآدم سميث وزملائه فى إنجلترا وغيرهم من الإقتصاديين فى مختلف الدول الأوربية من مؤسسى النظريه الكلاسيكية الذين كانوا يؤمنون بوجود نظام طبيعى من صنع الله يفوق أى نظام آخر من صنع الإنسان . لذلك نادوا بضرورة ترك الحريه للأفراد حتى يستطيعوا توجيه جهودهم إلى ما فيه مصلحتهم ولا سيما إنهم كانوا يعتقدون أنه لا يوجد تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة . فالإنسان لو ترك وشأنه لن يحقق مصلحته الشخصية فحسب بل سوف يعمل فى نفس الوقت على تحقيق الصالح العام . ولذلك كان شعارهم «إتركه يعمل ، إتركه يمر» . والمقصود بالعبارة الأولى اطلاق حرية العمل ، والعبارة الثانية إطلاق حرية التجارة ولذلك فقد نادى هؤلاء الإقتصاديين بعدم تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى . ولعلنا نذكر فى هذا الصدد العبارتان التاليتان لآدم سميث «أن الدولة يزداد نفعها بقدر عدم تدخلها فى النشاط الإقتصادى» ، «الحكومة هى أسوأ مزارع وهى أسوأ صانع وهى أسوأ تاجر» . هذا الفكر الإقتصادى الذى ساد العالم خلال القرن الثامن عشر والنصف

الأول من القرن التاسع عشر يطلق عليه « النظرية الكلاسيكية » والواقع أن هذه النظرية تقوم على أساس وجود قوه خفية توجه النشاط الإقتصادى و تعمل على تحقيق التوازن ... هذه القوه الخفية ما هى فى الواقع إلا « جهاز الأثمان » فاذا زادت الكمية المطلوبة من سلعة ما عن الكمية المعروضة منها أدى ذلك إلى إرتفاع ثمنها طبقاً لقانون العرض والطلب ، وإرتفاع الثمن يعنى زيادة معدل الربح مما يشجع المنتجين على زيادة إنتاج هذه السلعة أملاً فى تحقيق أرباح وفيرة ، وبذلك تزداد الكمية المعروضة من هذه السلعة إلى أن تتعادل مع الكمية المطلوبة منها . وبالعكس ، إذا زادت الكمية المعروضة من سلعة ما عن الكمية المطلوبة منها ، أدى ذلك إلى إنخفاض ثمنها طبقاً لقانون العرض والطلب ، وإنخفاض الثمن يعنى نقص معدل الربح مما يدفع المنتجين إلى تقليل إنتاج هذه السلعه لتجنب الخسائر ، وبذلك تقل الكمية المعروضة من هذه السلعة إلى أن تتعادل مع الكمية المطلوبة منها .

## ثالثاً ـ الفكر الاشتراكى :

فى منتصف القرن التاسع عشر ظهرت بوضوح عيوب وإنحرافات النظام الرأسمالى الحر الذى يقوم على الحرية الإقتصادية الكاملة وعدم تدخل الدولة بأى شكل من الأشكال فى النشاط الاقتصادى . وكان من أبرز هذه العيوب والانحرافات تدنى أجور العمال وظروفهم المعيشية ، سوء توزيع الدخل ، الاحتكار ، ... الخ . وكرد فعل لهذه العيوب والانحرافات ظهر « الفكر الاشتراكى » فى منتصف القرن التاسع عشر على أيدى « كارل ماركس » . وقد نادى

الفكر الاشتراكى بإحلال الملكية العامة مكان الملكية الخاصة ، وجعل الهدف الرئيسى من النشاط الاقتصادى هو إشباع الحاجات الجماعية وليس تحقيق الربح ، وإحلال رغبات الجماعة مكان اقتصاديات السوق .

والواقع أن الفكر الاشتراكى لم يجد طريقه نحو التطبيق إلا خلال النصف الأول من القرن العشرين على أثر الثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧ ، ثم فى دول أوربا الشرقية عام ١٩٤٥ على أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ثم فى الصين عام ١٩٤٩ ، وبعد ذلك فى العديد من الدول النامية فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

## رابعاً ـ النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود :

وفى النصف الأول من القرن العشرين ، شهد الفكر الاقتصادى محاولة جادة لعلاج عيوب وانحرافات النظام الرأسمالى الحر وذلك بظهور « النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود » للاقتصادى البريطانى الشهير « كينز » عام ١٩٣٦ ، لقد طالب كينز بضرورة تدخل الدولة لمواجهة حالة الكساد الشديد والبطالة الحادة . لقد أكد كينز أكثر من مرة ضرورة تدخل الدولة بزيادة الانفاق العام لسد الثغرة من الدخل القومى عند مستوى التوظيف الكامل وبين الاستهلاك نظراً لعجز الاستثمار الخاص عن سد هذه الثغرة . ومن جهة آخرى فبعد أن ناقش كينز توقعات أصحاب الأعمال للعوائد المستقبلية فى الأجل القصير والأجل الطويل وأثر سوق الأوراق المالية على هذه التوقعات ، انتهى إلى ضرورة قيام الدولة

بتنظيم ومراقبة الاستثمار .

## خامساً - الرأسمالية كنظرية كونية :

في منتصف السبعينات من القرن العشرين ظهرت آراء اقتصادية تنادى بتقليص دور الدولة في إنتاج السلع وأداء الخدمات وتركها للقطاع الخاص حيث أنه أكثر كفاءة من القطاع العام . من أهم الكتب التي ظهرت في هذه الفترة كتاب « القوة الرأسمالية » الذي صدر عام ١٩٧٨ لعالم الإجتماع الأمريكي الشهير « بيتر برجر » وعنوان الكتاب [ الثورة الرأسمالية ] » . وفي هذا الكتاب يقول برجر أن الرأسمالية أصبحت « نظرية كونية » بمعنى أنها قابلة للتطبيق في جميع الدول بصرف النظر عما يوجد بينها من اختلافات في النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية . وكانت بريطانيا في عهد رئيسة الوزراء السابقة « تاتشر » أول دولة تطبق هذه السياسه تحت اسم « الخصخصة » . وذلك ابتداء من عام ١٩٧٩ . [ وسوف يتم إيضاح ذلك تفصيلاً في الفصل الثاني من الباب الثاني ] ، وسرعان ما انتشرت هذه السياسة في التسعينات من القرن العشرين في معظم دول العالم بما في ذلك الدول الاشتراكية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والتحولات الجذرية التي شهدتها دول أوربا الشرقية ، بل حتى الصين الشيوعية والتي ما زالت تتمسك بالنظام السياسي الشمولي ، اتجهت إلى التخصيصية وتعظيم دور القطاع الخاص .

وبذلك نكون انتهينا من دراسة هذا الفصل ، ويتضح لنا أن الرأسمالية كنظرية كونية ، تفرض علينا دراسة ظاهرة العولمة [الكونية ] وهذا ما سوف يتم في الفصل الثاني .

## الفصل الثانى

# ظاهرة العولمة ( الكونية ) (**)

**• مقدمة :**

العولمة التى أصبحت دارجة فى الأدبيات ما زالت تعانى من بعض الغموض ، وهى حتماً ليست واضحة كل الوضوح . فهناك غموض فيما يتعلق بمعنى العولمة وبحقيقتها ، فهل هى ظاهرة حياتية جديدة مرشحة للاستمرار والبقاء أم هى مجرد موضة فكرية طارئة ومصيرها الزوال ؟ هل هى حركة تاريخية ستستمر فى النمو أم هى فقاعة من الفقاعات التى ولدت لتموت ؟ ثم إن هناك غموضاً إضافياً فيما يتعلق بإفرازات ونتائج العولمة عموماً ومترتباتها بالنسبة للواقع العربى بشكل خاص ، فهل العولمة حالة صحية أم مرضية ؟ ، هل هى حركة استعمارية أم تحررية ؟ ، هل ستصب فى سياق تحرير طاقات وقدرات الشعوب والمجتمعات أم ستعمل على تعميق التبعية والهيمنة للدول المهيمنة ؟ . وأخيراً ما هو الموقف الصحيح من العولمة؟ ، هل المطلوب الانغماس أم الانكماش فى وجهها ؟ ، هل ستحتوينا أم سنحتويها ؟ ، هل ستزيدنا تقدماً أم ستضاعفنا تأخراً ؟ .

ربما كان من السابق لأوانه تقديم إجابات جازمة للتساؤلات العديدة التى تطرحها . فالواضح أن العالم لا يزال فى بدايات لحظة العولمة . والبدايات عادة ما تثير التساؤلات أكثر مما تعطى إجابات واضحة . كما أن لحظة العولمة تبدو وكأنها مليئة بالفرص التاريخية

الكبرى والمغرية ومليئة أيضاً بالتحديات والمخاطر العالمية الحقيقية .

الواضح الوحيد أن لحظة العولمة ليست ثابتة ومستقرة بل مزدحمة بالتحولات الكبرى التى ربما تفوق كل ما حدث من تغير فى التاريخ خلال المائتين سنة الأخيرة ، إن التحولات المصاحبة لبروز لحظة العولمة عميقة وسريعة حتى بمعايير عصر السرعة . لم يعد بالإمكان التحكم فى سرعة الأحداث والتطورات الحياتية ، كما أخذ يتضح أن الجهاز العصبى والذهنى للإنسان المعاصر فى كل مكان قد أصبح عاجزاً عن متابعة ومجاراة وفهم التحولات الحياتية والفكرية التى تتدفق خارج سياق أى تحكم بشرى .

وفى ضوء ما تقدم فإن دراستنا في هذا الفصل ، سوف تنقسم إلى مبحثين ، هما على التوالى :

**المبحث الأول:** تعريف ظاهرة العولمة ( الكونية ) .

**المبحث الثانى:** موقف العلماء والمفكرين من ظاهرة العولمة ( الكونية ) .

## المبحث الأول

## تعريف ظاهرة العولمة ( الكونية )

السرعة فى المستجدات العالمية هى واحدة من أهم سمات ظاهرة العولمة وهى التى ستجعل منها مجرد لحظة من لحظات التاريخ الحضارى . وهي مجرد لحظة مهما طالت أو قصرت . لقد سبقتها لحظات وستتلوها لحظات آخرى . إن العولمة هى مجرد فصل من فصول التاريخ الحضارى العالمى ، لكن هذا الفصل لم يكتب محتواه بعد ، بل هو الآن قيد الكتابة . إنها عنوان هذا الفصل الجديد الذى لا يعرف بعد مضمونه بالكامل حتى لدى من يبدو الآن وكأنه يكتب الكلمات والفقرات الأولى فى فصله ويعمل الفكر من أجل تفسير بداياته ونهاياته .

فمؤلفات ككتاب « نهاية التاريخ » لفوكاياما ، وكتاب « صراع الحضارات » لهنتجتون ، وكتاب « صعود وهبوط الإمبراطوريات » لبول كندى ، وكتاب « الموجة الثالثة » لتوفلر ، وكتب آخرى من تلك التى برزت خلال السنوات الأخيرة تأتى ضمن سياق المشروع الفكرى فى الدول المتقدمة لفهم طبيعة اللحظة الحضارية المستجدة واستكشاف آفاقها وفرصها أو تحدياتها ومساراتها المستقبلية المحتملة . جميع هذه الاجتهادات تحاول استيعاب التحولات التى يعيشها العالم حالياً والتعرف على القوى الدافعة لها والتى تؤسس للحظة الحضارية الراهنة بكل فرصها وتحدياتها المتداخلة وذلك من أجل الاستفادة من الفرص والتقليل من المخاطر المحتملة ، هذه الكتابات تشكل درجات عالية

من الوعى باللحظة الحضارية القائمة . تليها بعد ذلك مجموعة من الكتابات التى لا تخرج عن نطاق ردود الأفعال المهمة وغير المهمة والتى لا تضيف أى جديد حضارى لأنها فى مجملها انفعالات وخطابات عاطفية صادرة إما عن سوء فهم او عن ضعف فكرى يحمل كل عوارض عدم القدرة على مجاراة المستجدات الحياتية ، الفكرية التى تؤسس للحظة العولمة .

## أولاً ـ تعريف ظاهرة العولمة بأنها حقبة تاريخية

ينزع هذا التعريف للعولمة إلى اعتبارها حقبة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة إجتماعية أو إطاراً نظرياً ، وهى ـ فى نظر البعض ـ تبدأ بشكل عام منذ بداية ما عرف بسياسة ، الوفاق ، Detente التى سادت فى الستينات من القرن العشرين بين القطبين المتصارعين فى النظام الدولى آنذاك ، ونعنى الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفيتى، إلى أن أنتهى الصراع والذى يرمز له انهيار حائط برلين الشهير ، ونهاية الحرب الباردة . وهذا التعريف يقوم على الزمن باعتباره العنصر الحاسم ، وبغض النظر عن موضوع السببية وبعنى الأسباب التى أدت إلى نشأة ظاهرة العولمة .

وعلى ذلك فالعولمة فى نظر أصحاب هذا الرأى ـ هى المرحلة التى تعقب الحرب الباردة من الناحية التاريخية . ومصطلح العولمة ـ مثله فى ذلك مثل مصطلح الحرب الباردة الذى سبقه ـ يؤدى دوره كحد زمنى لوصف سياق تحدث فيه الأحداث . كأن يقال مثلاً نحن نعيش فى عصر العولمة لتبرير أو فهم سياسات معينة ، اقتصادية أو سياسية ، أو ثقافية .

وهى ـ وفق هذا التعريف يمكن اعتبارها حقبة تاريخية بالمعنى الذى سبق أن وصفت به الفاشية باعتبارها حقبة تاريخية أكثر منها نظاماً سياسياً ، أو كما يشار لمرحلة الكساد Depression باعتبارها ظاهرة متميزة .

وبتطبيق هذا النهج الزمنى يمكن القول إن العولمة بدأت بإدخال سياسة « الوفاق » بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وبانهيار الحل الوسط الليبرالى فى نفس الوقت بين رأس المال والعمل فى كثير من دول أوربا الغربية .

وقد شهدت هذه الحقبة صعود نهج لسوق ليبرالية إلى حد جديد للإدارة الاقتصادية على حساب السياسات الكينزية ( نسبة إلى الإقتصادى الإنجليزى الشهير كينز ) والتى اتسمت بالجمود . ولعل هذا التيار هو الذى تدفق حتى تبلور فى إطاره ما يسمى بسياسة « الطريق الثالث » أى محاولة التأليف الخلاق بين حسنات الاشتراكية وإيجابيات الرأسمالية فى ضوء فتح الحدود بين الدول ، بلا أى قيود تطبيقاً لمبدأ حرية التجارة ، وفى سياق جديد هو سياق العولمة . [ ولنا عودة لهذه الجزئية فى الباب الثانى من هذا الكتاب ] .

## ثانياً ـ تعريف ظاهرة العولة كمجموعة ظواهر اقتصادية :

على عكس التعريف السابق الذى ينظر للعولمة من منظور تاريخى ، فإن هذا التعريف يركز على الدولة وظيفياً باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية . وتتضمن هذه الظواهر تحرير

الأسواق ، وخصخصة الأصول ، وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها ( وخصوصاً فى مجال الرعاية الاجتماعية ) ونشر التكنولوجيا، والتوزيع العابر للقارات للإنتاج المصنع من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية .

والعولمة فى تعريفها الضيق ، تشير كظاهرة إلى الانتشار الواسع المدى فى كل أنحاء العالم للمبيعات ، والإنتاج ، وعمليات التصنيع ، مما يشكل إعادة صياغة للتقسيم الدولى للعمل .

وهذا التعريف يمكن أن نطلق عليه تعريفاً اقتصادياً للعولمة . ولكن فى الوقت الذى يركز فيه على التمويل والإنتاج , لتكنولوجيا والتنظيم والسلطة كعوامل للتغير ، فإنه يشير فى نفس الوقت إلى أن عديداً من هذه الأنشطة ليست ، جديدة ، تماماً بالمعنى التاريخى للكلمة .

غير أن تزايد هذه الظواهر ، وارتفاع معدلات التفاعل الاقتصادى بين الدول بصورة غير مسبوقة ، هو الذى يعطى لهذه الظواهر دلالة تشير إليها ظاهرة العولمة ، والتى هى فى الواقع إحدى نتائج التقارب الملحوظ بين النظم السياسية المختلفة فى اتجاهاتها الأساسية فى الوقت الراهن .

## ثالثاً - تعريف ظاهرة العولمة كهيمنة للقيم الأمريكية :

لعل خير ما يعبر عن اتجاه هذا التعريف كتاب المفكر الأمريكى اليابانى الأصل ( فوكوياما ) ، نهاية التاريخ ، والذى اعتبر فيه سقوط

الإتحاد السوفيتى وإنهيار الكتلة الاشتراكية انتصاراً حاسماً للرأسمالية على الشيوعية . وهو يرى أن نهاية الحرب الباردة تمثل المحصلة النهائية للمعركة الإيديولوجية التى بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بين الإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ، وهى الحقبة التى تم فيها التركيز على سمو القدرات التكنولوجية الأمريكية ، وعلى تفوق المؤسسات والنظم على الطريقة الأمريكية . [ ولنا عودة لبحث هذه الجزئية فى الباب الثانى من هذا الكتاب ] .

ووفق هذا المنظور فالعولمة بالمعنى المعيارى للكلمة ظاهرة جيدة وتمثل تقدماً فى التاريخ ، لأنها ترمز فى الواقع إلى انتصار ظواهر التحديث وسيادة الديمقراطية كنظام سياسى . والمنادون بهذا الرأى يشبهون إلى حد كبير أنصار نظرية التحديث فى الفكر السياسى الأمريكى ، والتى وفقاً لها فإن التجانس فى القيم ينبغى أن يتم من خلال التمسك بمبادئ الرأسمالية والديمقراطية .

## رابعاً - تعريف ظاهرة العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية :

النظر للعولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية يعارض بوضوح التعريف الثانى الذى لا يرى فى العولمة سوى مجموعة متشابكة من الأنشطة الاقتصادية .

وعلى العكس من ذلك يرى هذا التعريف أن العولمة هى شكل جديد من أشكال النشاط ، تم فيها الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم الما بعد الصناعى للعلاقات الصناعية .

وهذا التحول تقوده نخبة تكنولوجية صناعية تسعى إلى تدعيم السوق الكونية الواحدة بتطبيق سياسات مالية وائتمانية وتكنولوجية واقتصادية شتى .

وعلى عكس التعريف الأول الذى يركز على عنصر الزمن وينظر للعولمة باعتبارها حقبة تاريخية ، فإن هذا التعريف يرى أن الزمن لا معنى له وأن الفضاء ـ نتيجة للثورة التكنولوجية والاتصالية ـ قد تم بالفعل ضغطه ، مما أدى إلى ظهور الاقتصاد الذى يقوم على تلاحم الشبكات المختلفة Network Economy .

غير أن ضغط الفضاء السياسى بين الدول وتقليص المسافات بينها ، قد يؤدى إلى تشجيع ظهور الاختلاف بينها فى نفس الوقت ، والذى يعبر عنه مفهوم آخر بجانب العولمة ، وهو مفهوم النزوع إلى المحلية Glocalisation . والمحلية إذا تم تدعيمها وتعميمها قد تؤدى إلى التركيز على محلية النشاط الاقتصادى والسياسى ، ونقل السلطة من المستوى القومى إلى المستويات الأدنى بطريقة تشجع على الاستجابة إلى العولمة . غير أن التركيز على المحلية بهذا الصدد ، قد يؤدى إلى ظهور تيار مضاد للعولمة . ذلك أن العولمة وإن كانت تقلل من أهمية الجغرافيا وتعبر الحدود بين الدول لصالح العلاقات الكونية ، فإن المحلية لو عممت يمكن أن تركز على العلاقات الجغرافية بحيث تصبح العلاقات فى سياق إقليمى مسألة بالغة الأهمية .

ويرى بعض الباحثين أن الجدل بين العولمة والمحلية المعممة يكشف عن الصراع بين الاستراتيجيات المختلفة للشركات متعددة

الجنسيات . [ راجع مؤلفنا ظاهرة العولمة ... الأوهام والحقائق ] .

وهذا التعريف الذى ألمحت إلى سماته الأساسية ، لا يركز فقط على العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية ولكنه أيضاً يهتم بإحياء المجتمع المدنى فى عديد من الدول ، وفى قيامه بأدوار مهمة فى مجال التنمية . وهناك بالذات مجال للبحث عن تأثير العولمة على أنشطة المنظمات غير الحكومية ، وعلى مؤسسات المجتمع المدنى ككل كالنقابات ، والاتحادات المهنية والأحزاب السياسية . [ راجع مؤلفنا القطاع الأهلى المصرى بين الواقع والمأمول ] .

وفى نهاية هذا العرض الوجيز للتعريفات المختلفة للعولمة ، يثور سؤال رئيسى : هل لابد أن نختار تعريفاً واحداً للعولمة ونسقط باقى التعريفات ؟ أم أن كل تعريف منها يلمس فى الواقع أحد جوانب ظاهرة العولمة المركبة والمعقدة ؟ وفى إطار هذه الكتابات ، يمكننا تعريف ظاهرة العولمة ( تعريفاً مبدأياً ، يهدف إلى تحقيق أغراض هذا المؤلف ) بأنها : « التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك ، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة ، أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة دون حاجة إلى إجراءات حكومية » .

وفى ضوء هذا التحليل السابق ،ننتقل لتحليل مواقف العلماء والمفكرين من ظاهرة العولمة ، وهو ما يتم فى المبحث الثانى .

## المبحث الثانى

## موقف العلماء والمفكرين
## من ظاهرة العولمة ( الكونية )

يتضح من دراستنا فى المبحث الأول إن العولمة هى لحظة من لحظات التاريخ الحضارى العالمى ، هذه اللحظة متداخلة أشد التداخل لكنها ليست بالضرورة كلها شراً مطلقاً ، فالعولمة ليست حركة استعمارية جديدة وهى ليست مصدراً جديداً يهدد الذاتية الحضارية للشعوب ويهدف القضاء على الهوية القومية أو استبدالها بهوية إقليمية وجيوبوليتيكية . وهى ليست جهازاً للهيمنة على العقول من قبل الدوائر والمؤسسات الدولية الحاكمة يسعى لتوحيد العالم تحت هيمنة السوق . كما أنها ليست معنية بتحويل العالم إلى قرية كونية تتحكم بها الأجهزة الإعلامية الإمبريالية وتهدف إلى أمركة العالم وترسيخ الهيمنة الأمريكية .

هذه ليست العولمة ، بل إنه لا يمكن التعامل مع الحقائق العالمية الجديدة بمثل هذه العقلية التآمرية وبمثل هذه الآراء التبسيطية والمخلة فى البساطة . هذه العقلية مضادة للعولمة وتفتعل المعارك غير الضرورية وتتجه ضد حركة التاريخ ولن تحقق سوى المزيد من الإخفاقات والهزائم . إن العولمة تتطلب حتماً تجاوز هذه العقلية السوداوية واستبدالها بعقلية علمية وعقلانية تستوعب الواقع والوقائع الحياتية وتعمل على تجاوزهما .

لقد أصبحت العولمة أكثر وضوحاً على أثر التحولات والتطورات الحياتية والفكرية التى شهدها العالم خلال الآونة الأخيرة . وجاءت هذه التحولات متدفقة وفجائية وتأسيسية .

كما جاءت فاصلة للحظة تاريخية أوشكت على الانتهاء هى لحظة الحداثة الأولى ومؤسسة للحظة حضارية مختلفة سياسياً واقتصادياً وعلمياً ومعرفياً عما كان قائماً حتى الآن .

والعولمة تثير المشاعر المتباينة التى تتراوح بين المرحب كل الترحيب والرافض كل الرفض وتلك المواقف الوسيطة والتوفيقية بينهما . فالعولمة طرحت من جديد نفس التساؤلات التى طرحت قبل أكثر من حوالى ٢٠٠ سنة والتى ما زالت مستمرة حتى الآن ، والمتعلقة بكيفية التعامل مع الحداثة والحضارة الغربية . وبرغم اختلاف الظروف والمعطيات الحياتية والفكرية فإن الموقف عموماً لا يخلو من الراغبين فى الاستفادة من فرص العولمة الواضحة وبالتالى الدعوة للانغماس ، وموقف الراغبين فى تجنب مخاطرها الواضحة أيضاً وبالتالى الدعوة للإنكماش . وهناك دائماً الموقف الوسط والمستقل بين الانغماس والانكماش وهو فى جوهره موقف « الانغماش » الذى يمثل خليطاً منهما .

والحقيقة أن لكل موقف من هذه المواقف الثلاثة حسناته وسيئاته . ويبدو أن من اختار الانغماس أو الانكماش أو « الانغماش » على حق . فلا الانغماس أرقى سياسياً ولا الانكماش أرقى أخلاقياً من الانغماس والعكس صحيح . ولا يمكن أخلاقياً أو سياسياً اعتبار أى

موقف من هذه المواقف أكثر صحة أو رقياً . من اختار الانغماس ليس بالخائن ولا بالمنحل ، الانغماس أسلوب مشروع من أساليب التعايش مع الوقائع المعاصرة . ومن اختار الانكماش ليس بالضرورة سلفياً أو ماضوياً أو متخلفاً . الانكماش هو الآخر خيار حر من الخيارات العديدة للتعامل مع التطورات الحياتية . ومن « انغمش » أختار أيضاً الأسلوب الذى يعتقد أنه الأسلوب المناسب للتعامل مع اللحظة الحضارية القائمة . هذه المواقف الثلاثة ستظل قائمة ومن حق كل موقف أن يتبنى قناعاته الخاصة وليس من حق صاحب أى موقف تخوين أو تكفير أو نفي الموقف الأخر .

ونرى أن تتعايش هذه المواقف والتيارات وتتجاوز حواراً سلمياً وحضارياً ضمن مناخ حر وتعددى وديمقراطى دون أن ينفى أحدهم الآخر . إن المطلوب إجراء حوارات على أرض الواقع بين أصحاب هذه المواقف والتيارات التى تسعى للقضاء على بعضها البعض . لا يمكن تخيل فى أى لحظة من اللحظات أن يصبح كل أفراد المجتمع منغمسين أو منكمشين أو « منغمشين » . من الممكن جداً أن يزداد التوجه نحو الانغماس أو الانكماش أو « الانغماش » . المعطيات الحياتية هى التى تحدد مدى انتشار أو تقلص هذا الموقف أو ذاك . ومن الممكن أو من الطبيعى أن يصبح المنكمش اليوم منغمساً أو « منغمشاً » غداً والعكس صحيح . وقد يجد المنغمس أنه أكثر انغماساً فى فترة من الفترات والمنكمش أكثر انكماشاً و « المنغمش » أكثر انغماشاً ، كل ذلك ممكن ومتوقع ومقبول .

وفى سياق خصوصية الثقافة العربية الإسلامية ، يجب الإشارة

إلى أن أى موقف من المواقف الثلاثة السابقة لا يعنى على الإطلاق أن صاحب هذا الموقف هو أقل أو أكثر عروبة أو إسلاماً من صاحب المواقف الآخرى . فلا المنغمس أقل عروبة أو إسلاماً ، ولا المنكمش أكثر عروبة أو إسلاماً ، كما أن « المنغمش » ليس هو أكثر فهماً لحقيقة عروبته وإسلامه ، فالعربى المسلم مهما كان منغمساً أو منكمشاً أو منغمشاً فإنه سيظل عربياً ومسلماً ، فالشكل قد يختلف بيد أن المضمون العربى الإسلامى سيظل باقياً وستظل الثقافة العربية الإسلامية حية ومتفاعلة تفاعلاً انغماسياً أو انكماشياً أو « أنغماشياً » مع العولمة أو مع أى لحظة حضارية آخرى . لذلك فإن الخلاف الحقيقى هو ليس مع العولمة أو الحداثة أو مع الغرب أو الآخر أو الخارج . الخلاف هو فى ومع الداخل أى فيما بيننا ومع أنفسنا ومواقفنا المختلفة القناعات والمنطلقات والمصالح . ينبغى أن نعترف ونحترم اختلافنا واختلاف مواقفنا ونتعلم كيف نتعايش معه . وعلينا أن نحوله من صراع إلى حوار ، ينبغى ألا نعيش نحن من الداخل صراع الحضارات . وعلينا أن نؤسس لرؤيتنا الكونية الخاصة والتى هى حصيلة التفاعل الحى والحر بين المواقف المختلفة فى مجتمع عربى يؤمن بالتسامح والتعددية ويتفاعل تفاعلاً إيجابياً مع لحظة العولمة .

وبهذا نكون انتهينا من عرض المفاهيم والمرتكزات الأساسية للدراسة فى هذا المؤلف وفى ضوئها ننتقل لدراسة دور الدولة فى ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة ، وهذا ما سوف يتم فى الباب الثانى .

# مراجع الباب الأول

(٠) للمزيد عن المعلومات الواردة فى الفصل الأول يرجع إلى المراجع الآتية : –


– د. لبيب شقير : تاريخ الفكر الاقتصادى ، الناشر دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة سنة ١٩٧٩ م .

– أستاذنا الدكتور/ عادل أحمد حشيش : تاريخ الفكر الاقتصادى ، دراسة انتقائية ، إنتقادية الناشر دار النهضة ، بيروت سنة ١٩٧٤.

– د. محمد دويدار : مبادئ الاقتصاد و الاقتصاد السياسي ، ( تاريخ علم الاقتصاد السياسي – الاقتصاد السياسي والرأسمالية – الاقتصاد السياسي والاشتراكية ) – الناشر منشأة المعارف بالأسكندرية سنة ١٩٨٢ م .

– د. على لطفى : دور الدولة فى التنمية فى ظل الاقتصاد الحر مع إشارة خاصة الى مصر ، أبحاث المؤتمر العلمى السنوى الحادى والعشرين للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع – القاهرة أكتوبر ١٩٩٩- ص ٢- ٦.


( ٠٠ ) اعتمدنا فى كتابة الفصل الثانى على مؤلفنا : ظاهرة العولمة ... الأوهام والحقائق ، الناشر مكتبة الإشعاع الفنية ، الطبعة الأولى ١٩٩٩ ، ص ٤١–٥١ – ولمزيد من المعلومات يرجع إلى :


– د. اسماعيل صبرى عبد الله . الكوكبة ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع – القاهرة ديسمبر ١٩٩٥ م .

# الباب الثانى

# دور الدولة فى ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة

## • مقدمـة :

في إطار دراستنا فى الباب السابق ، لدور الدولة فى تاريخ الفكر الاقتصادى والتطبيق المعاصر ، وظاهرة العولمة [ الكونية ] ، نعرض فى هذا الباب ، لمفهوم الدولة الحديثة باعتبارها دولة تدخلية ، ووسائل هذا التدخل فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع ، كما نلقى الضوء على أهم التطورات الاقتصادية المعاصرة التى أثرت على نطاق تدخل الدولة لقيادة شئون المجتمع .

**وفى نطاق ما تقدم ، نقسم دراستنا فى هذا الباب إلى فصلين ، هما على النحو التالى : -**

**الفصل الأول :** مفهوم الدولة التدخلية ووسائلها .

**الفصل الثانى :** التطورات الاقتصادية المعاصرة التى أثرت على نطاق نشاط الدولة .

• • • •

# الفصل الأول

# مفهوم الدولة التدخلية ووسائلها

## أولاً ـ تعريف الدولة التدخلية :

الدولة هى مؤسسات السلطة ، والتى تحتكر حق استخدام القهر القانونى المنظم ؛ وتتدخل الدولة بوسائل السلطة وحق السيادة بما تسنه من قوانين تنظم سلوك الأفراد والجماعات ، وبما تضعه من مؤسسات تنفيذية لضمان احترام هذه القوانين ( من قضاء وشرطة ) ، وبما توفره من حماية للحقوق والأموال ( نظم الملكية ، العقود ، التسجيل ، ... ) وأساس التعامل والتبادل ( نظام نقدى ، مؤسسات مصرفية ،..) كذلك تقوم الدولة بتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع من بنية أساسية أو خدمات عامة مثل التعليم أو البحث العلمى أو نشر الثقافة ، وإقامة علاقات مع الدول الأجنبية .. وهكذا .

وتتسع فكرة الخدمات العامة والاجتماعية مع زيادة التطور، وبذلك تضاف إلى مسئولية الدولة مهام جديدة لم تكن معروفة ضمن الخدمات العامة والاجتماعية ، مثل توفير ظروف مناسبة للعمل ، وتأمين الأفراد ضد مخاطر الشيخوخة والعجز والبطالة ، وإيجاد توزيع عادل للمزايا والأعباء الاجتماعية .

وتلجأ الدولة فى هذا السبيل إلى مختلف الوسائل التى تتمتع بها الدولة وخاصة حقها فى سن القوانين وفرض الضرائب والقيام بالنفقات العامة ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة

لتوفير الخدمات العامة والاجتماعية [١] .

والملاحظ أن كثير من الكتاب يشيرون إلى تدخل الدولة فى عديد من الدول الغربية - مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى السويد - وكأنه مرادف للقطاع العام أو الإنتاج العام ، والحقيقة أن معظم هذه الدول تعرف تدخلاً كبيراً من الدولة فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، ولكنها لا تعرف قطاعاً عاماً على النحو الذى نتحدث عنه فى مصر ، إن زيادة النفقات العامة فى الموازنة الأمريكية ـ مثلاً ـ لا يعنى أن الولايات المتحدة تعرف قطاعاً عاماً كبيراً .. هناك فارق بين نمو النفقات العامة وبين نمو القطاع العام أو الإنتاج العام ، ولذلك فليس صحيحاً القول بأن التطور الحديث قد أدى ـ فى معظم الدول ـ إلى زيادة دور القطاع العام ، وإن كان صحيحاً أن هذا التطور قد أدى إلى زيادة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى .

## ثانياً ـ السياسات والأوامر:

وتتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى عن طريق أسلوبين لا مناص منهما معاً ، وهما وضع القواعد والسياسات Rules, Policies ، أو الأوامر Commands ، ولا يرجع الخلاف بين الأمرين إلى أن أحدهما ملزم والآخر غير ذلك ، فكل تصرفات الدولة ملزمة ، ولكن الفارق الأساسى بينهما هو أن أحدهما يأخذ شكل قواعد عامة غير فردية ، فى حين أن الآخر يغلب عليه فكرة الأمر الفردى فى حالة محددة بالذات ولا تستطيع أى دولة أن تستغنى عن أى من الأسلوبين ، ومع ذلك تختلف الدول من حيث غلبة أحد الأسلوبين ،

فبعض الدول يغلب أسلوب تدخل الدولة فى شكل وضع قواعد عامة وسياسات اقتصادية واجتماعية ، والبعض الآخر يغلب عليه الأوامر والقرارات الفردية فى حالة محددة بالذات. والمهم هو أن مزيداً من الاعتماد على الإنتاج العام ( القطاع العام ) يؤدى فى معظم الأحوال إلى غلبة تدخل الدولة عن طريق الأوامر وبالتالى تراجع أهمية تدخل الدولة عن طريق القواعد العامة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية .

فعندما يتوسع دور الدولة فى الإنتاج العام ( القطاع العام ) ينشغل المسؤولون باتخاذ القرارات التنفيذية المباشرة لتشغيل الوحدات الإنتاجية ، مثل شراء مستلزمات الإنتاج ، أو الإشراف على العمليات الإنتاجية ، أو القيام بالنشاط التسويقى أو بعلاقات العمل أو الترقيات ، أو غير ذلك من القرارات التنفيذية والفردية أى التدخل بالأوامر ، ولذلك ليس من الغريب أن يتحول مثل هذا الاقتصاد إلى نوع من اقتصاد الأوامر Command Economy وفى مثل هذه الأحوال تتراجع السياسات الاقتصادية ـ رغم أهميتها ـ لتترك المجال للقرارات الفردية نظراً لاستعجالها ، فالسياسة الصناعية ـ مثلا ـ يمكن أن تنتظر ، ولكن مشاكل العمال واستيراد مستلزمات الإنتاج فى مصنع معين لا يمكن أن تنتظر ، وهكذا تتغلب اعتبارات الاستعجال على اعتبارات الأهمية .

وإذا كان تدخل الدولة عن طريق القواعد والسياسات العامة يسهل المساءلة والمتابعة ، نظراً لوضوح السياسات والقواعد من ناحية ومحدوديتها من ناحية آخرى ، فإن الأمر بالنسبة للأوامر يكون أكثر صعوبة ، نظراً لتشتت وبعثرة هذه القرارات فى العديد من الوحدات الإنتاجية ، وبالتالى يؤدى أسلوب التدخل الحكومى بالأوامر إلى قصور

الرقابة والمساءلة ، فالأمر يرتبط أيضاً بالديمقراطية . وعندما تنشئ الدولة أجهزة للرقابة فإن هذا غالباً ما يؤدى إلى مزيد من التكاليف وربما العراقيل ، فضلاً عن أنه يفتقد الطابع السياسى للرقابة ليحولها إلى مجرد رقابة إدارية .

كذلك كثيراً ما يتصف تدخل الدولة عن طريق الأوامر بالتعارض والتناقض بين القرارات الفردية ، فتعدد مصدرى هذه القرارات وتشتتهم واختلاف ظروف كل منهم وتعارضهم بل وتنافسهم، كثيراً ما يؤدى إلى عدم التناسق والانسجام فى القرارات التى تصدر من المسئولين عن الإنتاج العام ، وهل ننسى التضارب فى قرارات بيع الأراضى بين وزارات السياحة والتعمير ، أو التنازع فى الاختصاصات حول ملكية الأرض بين المحافظات والأوقاف مثلاً ، أو التنازع على ميناء دمياط بين النقل والتعمير ، وهكذا ..

ولذلك كثيراً ما يظهر تدخل الدولة بالأوامر متناقضاً غير منسجم فى سياسة عامة واضحة ، وكذلك لم يكن غريباً أن صاحب التوسع فى قيام الدولة بالإنتاج العام ( القطاع العام ) تدهور عام فى احترام القوانين حيث تصبح الدولة دولة أوامر وليست دولة قوانين وسياسات .

## ثالثاً ـ القطاع العام (٢) :

القطاع العام ( الإنتاج العام ) ليس الصورة الوحيدة لتدخل الدولة ، وربما ليس الصورة المثلى لدور الدولة فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، ولذلك فإن تقليص دور القطاع العام – فى الحدود التى تبرر ذلك – ليس بالضرورة تقليصاً لدور الدولة ، وعلى العكس فقد

يؤدى ذلك إلى استرجاع هيبة الدولة وفاعليتها عندما تتخصص فيما أهلت له ، وهو استخدام سيادتها لوضع السياسات العامة وقواعد السلوك واستخدام سياسات الإنفاق ( وليس الإنتاج ) كوسيلة لتحقيق أهدافها ، وبذلك تصبح الدولة دولة سياسات وليست دولة أوامر ، فالدولة الحديثة تزيد من تدخلها الاقتصادى والاجتماعى عن طريق القوانين والسياسات العامة وسياسات النفقات العامة وليس عن طريق الإنتاج العام المباشر ، والخلط بين زيادة النفقات العامة فى الدول الصناعية المتقدمة وبين القطاع العام خلط غير صحيح وكثيراً ما يكون مضللاً ، وزيادة الإنفاق العام لا تعنى بالضرورة التوسع فى القطاع العام ، بل غالباً ما أدت زيادة الإلتجاء إلى الإنتاج الخاص والسوق للوفاء بالحاجات العامة بالشروط والمواصفات التى تحددها السلطات العامة ، لقد أدت زيادة النفقات العامة فى الدول الصناعية الكبرى إلى زيادة فى الطلب على الإنتاج الخاص ، وليس إلى إزاحة القطاع الخاص .

الدولة الحديثة تحقق أهدافها بما تضعه من سياسات اقتصادية واجتماعية وما تخصصه من نفقات فى موازناتها ، وسياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية تطبق مباشرة دون الحاجة إلى ملكية عامة وإنتاج عام ، وإذا عجزت الدولة عن تحقيق سياساتها إلا فى حدود ملكيتها العامة للقطاع العام ، فإنها تعترف بذلك بعجزها وضعفها ، إذ لا تملك ناصية سيادتها على المواطنين وعلى السوق .

لقد نشأ نظام السوق المعروف نتيجة تطور تاريخى تلقائى ولم يفرض بقرار سياسى من السلطة ، فى المقابل فإن نظم الاقتصاد المركزى – ودون استثناء – فرضت بقرارات سياسية استناداً إلى قوة

السلطة وقهرها ، فهل يمكن أن يولد نظام السوق من جديد من رحم الاقتصاد المركزى وبقرارات سياسية استناداً إلى قوة السلطة ؟ وكيف ؟! .

ورغم أنه لا توجد سوابق تاريخية يمكن الإفادة بها ، فإنه يبدو أنه لا مناص من الاعتماد على سلطة الدولة لإجراء الإصلاح المنشود ، ولا طريق غير ذلك ، فالإصلاح الاقتصادى وضبط دور الدولة وتطويره لن يتم إلا من خلال أجهزة الدولة نفسها (٣) .

## رابعاً - زيادة النفقات العامة :

فى كل الدول تقريباً ، توسع دور الدولة بصورة واضحة بين أوائل الثلاثينات ومنتصف الثمانينات من القرن العشرين على النحو الذى أوضحناه فى الفصل الأول من الباب الأول ، وكان دور الدولة قبل هذه الفترة محدوداً فى دول العالم القديم ( الدول الأوربية ) التى تمتعت طوال ١٠٠ عام بالسلام النسبى فى ما بينها وبقدر كبير من التحرر الاقتصادى بين مؤتمر فيينا لسنة ١٨١٥ الذى أنهى الحرب النابليونية واندلاع الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ . ثم خرجت روسيا عن هذا النظام بالثورة البلشفية سنة ١٩١٧ ، وبدأت دول آخرى تتدخل فى شئون الاقتصاد بدرجات متفاوتة بعد ذلك .

وبينما اتخذ هذا التدخل فى بعض الحالات طابعاً أيديولوجياً واضحاً ، وكان فى حالات آخرى مجرد استجابة عملية للحاجات الاقتصادية والاجتماعية التى لم تجد الحكومات مفراً من مواجهتها .

أما الدول التى تصرفت بباعث عقائدى فقد حولت اقتصادها ، بالثورة أو بالانتخاب ، من نظام السوق الحر إلى أشكال متباينة من تدخل الدولة فى الاقتصاد .

وكان هذا هو الشأن فى دول الكتلة السوفيتية ، وفى كثير من الدول النامية ، إذا وصل التدخل إلى درجة التحكم فى الاقتصاد القومى والسيطرة على وسائل الإنتاج والتوزيع تحت راية الاشتراكية . وتحركت دول نامية آخرى ، بدافع من الوطنية الاقتصادية ، أو بالأمل فى تحقيق تقدم أسرع فى طريق التنمية فتوسعت فى القطاع العام وأخذت بالتخطيط المركزى وسياسة إحلال الواردات .

وأسهمت ثلاثة عوامل بصورة خاصة فى هذا الاتجاه الذى ساد عدداً كبيراً من الدول النامية ، وهى : عدم توافر سوق محلية قادرة على القيام بالدور التقليدى للسوق الاقتصادية ، من حيث المساعدة على تخصيص الموارد بصورة عقلانية ، والتنسيق بين المطالب المتعددة والمتضاربة فى السوق ، ولنفاذ صبر هذه الدول من النمو البطئ للتنمية عن طريق القطاع الخاص فيها ، ورفضاً منها للسيطرة الاقتصادية للشركات الأجنبية فى ظل الاقتصاد المفتوح ، أما الدول الصناعية فقد شهدت أيضاً توسعاً كبيراً فى دور الدولة نتيجة الحاجة لمواجهة آثار الركود الاقتصادى الذى أعقب الأزمة الكبرى فى آخر العشرينات من القرن العشرين ثم نتيجة الحرب العالمية الثانية ومواجهة آثارها المدمرة .

واستمر هذا التوسع فى الدول الصناعية ، خصوصاً تحت الحكومات ذات الطابع الاشتراكى الديمقراطى ، كما أن الرخاء الذى حققته هذه الدول أدى إلى زيادة المطالب الشعبية فى شأن نطاق ونوعية الخدمات العامة ، كما أصاب التوسع مفهوم هده الخدمات ومدى التزام الدولة بتقديمها . أضف إلى ذلك كله أن الدرب جميعها تقريباً اتخذت من الحاجة إلى إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية سبباً حقيقياً ، أو مجرد ذريعة للتدخل فى الاقتصاد .

وبذلك نكون انتهينا من دراسة مفهوم الدولة التدخلية ووسائلها ، وننتقل لدراسة أهم التطورات الاقتصادية المعاصرة التى أثرت على هذا المفهوم وضيقت منه ، وهذا ما سوف يتم فى الفصل الثانى .

# الفصل الثانى

# التطورات الاقتصادية المعاصرة التى أثرت على نطاق نشاط الدولة

هذا الاتجاه التوسعي الذى ساد لأكثر من نصف قرن على النحو الذى أوضحناه فى الفصل السابق ، بدأ فى التغير فى الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين بقيادة التاتشرية فى بريطانيا والريغانية فى الولايات المتحدة ، ثم جاء انهيار الاتحاد السوفيتى وتفكك الكتلة الشرقية ، لينتهى الأمر بتحول واضح وإن كان بدرجات متعددة أيضاً ، فى اقتصاديات الدول التى انتمت إلى هذه الكتلة ، بل وفى اقتصاديات معظم الدول الآخرى ، إن لم تكن جميعها .

ومع ذلك ظلت حصة إنفاق الدولة فى الناتج المحلى الإجمالى فى الدول المتقدمة ضعف حصتها فى الدول النامية ( تبلغ فى المتوسط حوالى ٥٠ ٪ من الدخل القومى فى الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD بينما هى نصف هذه النسبة فى المتوسط فى الدول النامية ) .

ويختلف ذلك عما يتصوره الناس عادة ، وأدى الفشل الاقتصادى فى كثير من الدول النامية وفى الاتحاد السوفيتى السابق وكذلك زيادة تكاليف أنظمة الضمان الاجتماعى والتأمين الصحى فى الدول كلها ، خصوصاً الدول المتقدمة ( لارتفاع أعمار السكان بصورة غير مسبوقة ) ، أدى ذلك إلى تحول ملحوظ فى معظم الدول من التركيز

على المدى الكمى لتدخل الدولة إلى الاهتمام بنوعية وفاعلية هذا التدخل .

وصاحب هذا التحول فى الواقع تحولاً آخر فى مجال الفكر السياسى والاقتصادى لصالح الحرية الاقتصادية أو السوق ، ويظهر هذا بصورة واضحة فيما حدث فى دول الكتلة السوفيتية السابقة وفى معظم الدول النامية ، جاوز تدخل الدولة قدراتها إلى حد أدى إلى تدهور مستمر فى الخدمات العامة .

ولعب صندوق النقد الدولى دوراً مهماً فى صالح هذا التحول وفى تمويل تكاليفه . وساعدت المجهودات الحكومية والمساعدات الخارجية على التوصل إلى إطار اقتصادى كلى مقبول فى كثير من هذه الدول ، حيث تم ذلك فى أغلب الأحوال عن طريق نوعين من الإجراءات :

( أ ) تخفيض الطلب المحلى ، خصوصاً بتخفيض الأنفاق الحكومى وتضييق حدود الائتمان المصرفى .

(ب) تحرير الاقتصاد من سيطرة الحكومة أساساً بالتخصيصية ( أو الخصخصة ) وبتخفيض أو إلغاء العوائق والرسوم الجمركية والقيود على تحويل العملة وعلى حركة رؤوس الأموال ، وأدت هذه الإجراءات جميعاً إلى تخفيض ملحوظ فى مدى تدخل الدولة فى الاقتصاد وإلى تدعيم الاتجاه نحو التحرير الاقتصادى والسياسى فى العالم .

## أولاً ـ نهاية التاريخ :

وإذا كان بعضهم قد اعتبر ذلك « نهاية التاريخ » عندما رأى

اتجاهاً واحداً يبدو وكأنه يسود العالم ، فإن الأقرب إلى الحقيقة أن يوصف ما حدث بأنه « نهاية الجغرافيا » على الأقل فيما يتعلق بحركة رؤوس الأموال . [ راجع الفصل الثانى من الباب الأول ] .

ويلاحظ هنا أن بعض الدول المعنية ربما تحولت إلى سياسة اقتصادية متحررة ، وبصورة خاصة سوق مالية مفتوحة تماماً ، قبل أن تعد نفسها هيكلياً ( أى عن طريق السياسات الواجبة الاتباع والمؤسسات المسئولة عن التنظيم والإشراف ) لمواجهة آثار التحرر المالى والاقتصادى على المستوى الدولى الذى يرمز إليه أحياناً بتعبير « العولمة » ، إذا رفض بعض هذه الدول القيود على حركة رؤوس الأموال قبل أن يضع مقاييس واضحة ، وقبل أن يبنى مؤسسات قادرة ، بل وقبل أن تتوافر لديه المعلومات حول أثر تدفقات الأموال قصيرة الأجل على اقتصادياته فى المستقبل . وقامت دول كذلك بخصخصة شركات القطاع العام والمرافق العامة قبل أن تضع اللوائح المنظمة وتتأكد من كفاءة الجهة المشرفة على الشركات الخاصة التى تتولى إدارة مرافق عامة . كما قامت دول أخرى بتحرير اقتراض البنوك والشركات الخاصة فيها من الخارج قبل أن تتيقن من توافر متطلبات السلوك السليم من جانب هذه البنوك والشركات بما فى ذلك الحدود على نسبة الاقتراض لرأس المال ، والقيود على إقراض البنوك للشركات المرتبطة بها ، كذلك حررت دول سوق العمالة فيها قبل أن تضع شبكة كافية للضمان الاجتماعى ، وباختصار فإن دولاً كثيرة تحررت اقتصادياً فى مجالات متعددة وما زال أمامها مع ذلك أن تبنى لاقتصادها إطاراً تنظيمياً ومؤسسياً سليماً .

وعلى رغم الإنجازات الكبيرة التى حققها هذا التحرر فى بعض الدول النامية ، فإن المحاولات الجادة لحماية تلك الإنجازات من أن تحتبسها جماعة صغيرة من ذوى النفوذ فى الداخل أو مضاربين فى الخارج ظلت محدودة أو جاءت متأخرة ، كما أن نجاح بعض تلك الدول لم يدم طويلاً بل تحولت معدلات النمو العالية فيها إلى معدلات سلبية ( أقل من الصفر ) ، مما أدى إلى انكماش اقتصاديات دول جنوب شرقى آسيا ومن بعدها روسيا ثم البرازيل ، مع آثار سلبية لذلك على الاقتصاد العالمى كله . ويبقى الخلاف قائماً حول ما إذا كان هذا التدهور يعود إلى حركة رؤوس الأموال التى انفلتت بغير قيود والسوق المالية المتحررة من التدخل الحكومى ؟! أم أنه يعود إلى خلل فى السياسات الاقتصادية ، وضعف أو فساد فى مؤسسات الدولة ؟! مع استمرار المقرضين الخارجيين فى الإقراض لشركاتها وبنوكها الخاصة بمعدلات مبالغ فيها ، اعتماداً على المعدل العالمى للنمو الذى تمتعت به تلك الدول فى السابق ( ويبدو أن هذا الخلاف يعود إلى اختلاف فى أيديولوجية المحللين الاقتصاديين أكثر منه إلى اختلاف حول الوقائع التى تؤكد أن هذه العوامل وغيرها تضافرت جميعاً فى إحداث الأزمة ) .

وأياً كان الأمر ، من الواضح أن اقتصاداً عالمياً أخذ ينشأ وينمو بسرعة فى غياب حكومة عالمية أو حتى اتفاق عالمى حول الإطار التنظيمى للعلاقات المالية الجديدة والمؤسسات التى تتولى الإشراف على تطبيقه ، بل إن الحد الأدنى من التنسيق الكامل بين القواعد والأجهزة التنظيمية فى القطاع المالى فى الدول المختلفة ما زال غائباً

( إلا فيما بين الدول الصناعية العشر فيما يسمى بلجنة بازل التى تتألف من حكام البنوك المركزية لهذه الدول ومن الاجتماعات الدورية لمجموعة السبع ) ، ويعتبر الاتفاق العالمى حول قواعد التجارة الدولية فى إطار منظمة التجارة العالمية W T O ممثلاً للقواعد العالمية التى تفتقد فى المجال المالى وغيره . وقد تيقن المجتمع الدولى أخيراً ، فى أعقاب الأزمة الأسيوية ، من ضرورة ملء هذا الفراغ عن طريق وضع قواعد لكشف المعلومات حول القطاع المالى فى كل دولة وحول حركة رأس المال عبر الدول ( الشفافية ) وتبنى معايير أو إرشادات للسلوك المنتظر من أجهزة كل دولة على ذلك ، وبينما يجرى العمل حالياً فى صندوق النقد الدولى حول إعداد هذه المسائل ، فثمة شعور بأنه حتى إن تم الاتفاق على كل شئ فإن ثورة المعلومات والاتصالات وأثرها فى حجم وسرعة التدفقات المالية عبر الحدود ربما تجعل من وضع نظام فعال ومتكامل للقطاع المالى الدولى أمراً بعيد المنال . لقد بلغ حجم ما يسمى بالاقتصاد الرمزى الذى يشمل التعامل المالى فى الأسواق ، بما فى ذلك تبديل العملات عدة أضعاف حجم الاقتصاد الحقيقى بما فيه من استثمار وتجارة ، ولا ينبغى التقليل من أهمية المصالح التى تقف وراء هذا التوسع الهائل فى الاقتصاد الرمزى . كما لا ينبغى التقليل من أهمية التطور الهائل فى نظم المعلومات والاتصالات على مستوى الإنتاجية وتكاليفها فى الداخل وعلى سهولة حركة انتقال الأموال عبر الحدود فى الحاضر والمستقبل .

ومن ناحية آخرى ، هناك عدد قليل من الدول التى تضررت كثيراً ، إما لأنها لم تأخذ بعد بخطوات التحرر الاقتصادى أو تباطأت

فيه لفترة طويلة ، أو لأنها تجاهلت فى هذا التحرر الحساسيات السياسية والاجتماعية فيها . وقد رأينا أمثلة متطرفة فى دول اعتمدت طوال تاريخها على سلطة مركزية قوية . ولما أصاب هذه السلطة الوهن ، تفككت الدولة وانهارت مؤسساتها تحت ضغط فشل الدولة من جانب والمتطلبات المتزايدة من جانب آخر للجماعات الأثنية والقبائل والقوى الآخرى فى الداخل والخارج التى تجمعت تحت تعبير الفاعلين خارج إطار الحكومة non-state actors, .

كما يجب أن نلاحظ أنه بينما تحرك البندول من اقتصاد السوق إلى اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق مرة آخرى ، فإن هذه الحركة لم تصل أبداً إلى أقصى مداها . بعكس الكتابات الأيديولوجية التى تميل إلى استقطاب المسائل ووصف النتائج بأنها يمين أو يسار ، فإن الاختلافات تتمثل فى الواقع فى نقاط التركيز فى كل نظام ، وليس فى أن هذا أسود وذاك أبيض ، إن الأزمة الأخيرة فى شرقى أسيا ، وعدواها فى أنحاء كثيرة من العالم ، وخاصة فى روسيا والبرازيل ، قد أثرت ولا شك فى اليقين الذى ساد لبعض الوقت حول قدرة السوق على معالجة أخطائها بنفسها ( أى من دون تدخل رسمى ) ، كذلك فإن استمرار المعدلات العالية للبطالة فى دول أوربا أسهم فى تغيير الأوضاع السياسية فيها ، حتى أصبحت حكوماتها كلها تقريباً من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ، آخذة بذلك البندول إلى نقطة وسطية بين الدولة والسوق فيما يسميه بعضهم « الطريق الثالث » ، فليست وسطية الدولة هى الطريق الوحيد لتحقيق العدالة الاجتماعية كما كان يقول الاشتراكيون القدامى من أهل اليسار ، ولديست أفضل

الحكومات هى أقلها تدخلاً فى السوق كما كان يقول المحافظون من أهل اليمين . إنما دور الحكومة فى هذا الطريق الثالث هو أن تساعد السوق على العمل دون عوائق أو أزمات ودون أن تحل قوى الحكومة محل قوى السوق . [ وهذا ما سوف نوضحه فى الباب الرابع عندما نتحدث عن الدور الاقتصادى للدولة فى الإسلام ] .

## ثانياً - الطريق الثالث (٤) :

مصطلح « الطريق الثالث » بدأ تداوله منذ أن استخدمه البابا بيوس الثانى عشر فى أواخر القرن التاسع عشر حينما دعا إلى طريق ثالث بين الاشتراكية والرأسمالية .

ومنذ ذلك الحين شاعت مصطلحات شبيهة لعل أقربها تاريخياً هو حديث هارولد ماكميلان عن « الطريق الوسط » وإن كان الذى أسرف فى استخدامه « تونى بلير » رئيس الوزراء البريطانى بالإضافة إلى الرئيس الأمريكي السابق « بيل كلينتون » حين تحدث عن أنه وجد طريقاً ثالثاً .

والطريق الثالث يقيم عمده على أساس مبدأ « المسؤولية المشتركة بين الفرد والمجتمع والدولة » وكأى فكرة جديدة بدأ علماء السياسة وعلم النفس والاجتماع والاقتصاد ومستودعات الفكر فى أوربا وأمريكا الشمالية فى مناقشة مزايا وعيوب « الطريق الثالث » ليس بالضرورة من منطلق موضوعى وإنما فى بعض الحالات من منظور شخصى أو نفعى ، أو بإيحاء من القائمين على الحكم فى الدول المعنية من مؤيدين ومعارضين للفكرة ، وأهم هذه الآراء والتعليقات والانتقادات إزاء فكرة

« الطريق الثالث » :

١- إن الفكرة تعتبر بمثابة نوع من المدخل الوسطى الجديد للسياسة أو بالأحرى هى ضرب من ضروب الديمقراطية الاشتراكية لما بعد العصر الحديث ، ويسعى هذا الاتجاه نحو الوسط إلى الارتفاع فوق الأيديولوجيات التقليدية لليسار واليمين ، ويحلم بالدمج بين السوق الحرة والضمير الاجتماعى ، وإحلال « دولة استثمارية اجتماعية » محل « دولة الرفاه » ، بحيث يكون جميع المواطنين فيها حاملى أسهم أو مكتتبين .

٢- تسعى أفكار « الطريق الثالث » إلى مراجعة مبادئ الديمقراطية الاشتراكية ، وإلى معالجة مساوئ المجتمع الحديث وأهمها الفردية ، وعدم المساواة ، والتفكك الاجتماعى ، وفقدان الثقة فى الحكومة ، وتدويل الاقتصاد ، والتدهور البيئى ، وهى بذلك تسعى إلى إيجاد توازن بين « الفردية » و « المجتمعية » وبعبارة أخرى « الطريق الثالث » يحلم بتحقيق درجة من التوازن بين النزعة الفردية الذاتية ( الأنا ) ، والالتزام الأخلاقي المرتبط بمسؤولية الفرد تجاه الجماعة .

٣- يرى فريق ثالث أن المشكلة الرئيسية أمام « الطريق الثالث » هى مفهوم « الدولة » ودوره . وهنا تخرج أفكار « الطريق الثالث » عن مبادئ اليسار القديم ، حيث تقر بضرورة إصلاح نموذج الدولة ، وبأن الدولة القومية التقليدية لم تعد أداه سلسة للتقدم ، بل إنها فقدت شرعيتها وتأثيرها ، ولذا يطالب دعاة « الطريق الثالث » بزيادة الشرعية الديمقراطية للدولة من خلال الإصلاحات الدستورية ، بما فى

ذلك التوسع فى اللامركزية وتفويض السلطة للأقاليم أو المحافظات ، ومن ناحية أخرى فإن « الطريق الثالث » مستعد للتنازل عن جزء أكبر من سلطاته لسلطة فوق قومية ( الاتحاد الأوربى ) ، أو قد يشمل هذا التفويض مجالات تنظيم المؤسسات عبر الوطنية ، وانتقال رؤوس الأموال بإسنادها إلى منظمة التجارة العالمية .

٤- تتضمن أفكار « الطريق الثالث » فلسفة سياسية واقتصادية مميزة يستوجب تعريفها وتوضيح علاقتها بالنماذج البديلة ، والسؤال الذى يطرح نفسه هو ما إذا كان هناك مجال حقيقى للاختيار فى الاقتصاد السياسى . إلى أى حد يمكن لـ « الطريق الثالث » أن يجمع بين الديناميكية والإنصاف فى إطار الاقتصاد السياسى للقرن الحادى والعشرين ؟! لقد خلص عدد من الأكاديميين إلى أنه لا يوجد مجال كبير للمناورة بين نموذج الاقتصاد الحر فى أمريكا الشمالية الذى يتسم بمعدل منخفض للبطالة ولكن بدرجة عالية من عدم المساواة ، وبين النموذج الاقتصادى التقليدى فى أوربا الذى يتسم بدرجة منخفضة من عدم المساواه ولكن بمعدل عالى من البطالة ، وإذا كانت الفلسفات البديلة هى سياسات اليمين واليسار القديمين ، فما هى فلسفة « الطريق الثالث » ؟ هل هى طريق ثالث من الاشتراكية والرأسمالية؟ هل هى تكرار لفكرة هارولد ماكميلان عن « الطريق الوسط » ؟ هل هى كما قال كلينتون : تجاوز للنقاش العقيم بين من يقولون : « إن الدولة هى العدو » ومن يقولون : « إن الدولة هى الحل » ؟ هل « الطريق الثالث » هو طريق وسط بين الليبرالية الجامحة وتدخل الدولة السافر ؟ باختصار : هل هو اعتراف بفشل الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء

؟؟ ، [ أنظر الدور الاقتصادى للدولة فى الإسلام فى الباب الرابع ] .

٥- يرى فريق آخر أن « الطريق الثالث » يمكن أن يكون طريقاً وسطاً بين بديلين قابلين للبقاء : بين نسقى التنظيم السياسى والاجتماعى ( الرأسمالية والاشتراكية ) ، أو بين مبادئ تخصيص الموارد ( السوق والدولة ) ، أو بين نماذج الرأسمالية ( النموذج الأمريكى فى مواجهة النموذج الأوربى ) ، أو بين الأيديولوجيات ( اليسار القديم واليمين الجديد ) ، لكن السؤال الأهم هو : هل هذه الطرق الثلاثة بمثابة مشاريع سياسية بديلة يمكن الاختيار من بينها أم أن « الطريق الثالث » يعتبر تطويراً للطريقين الأولين ، وبالتالى سيحل محلهما ؟! .

٦- ليس « الطريق الثالث » سوى نموذج للديمقراطية الاشتراكية تمت مراجعته ، فهو يقدم بديلاً للمشروع الليبرالى الجديد فى الثمانينات من القرن العشرين من خلال تطبيق جديد لمبادئ الديمقراطية الاشتراكية فى ضوء الظروف الراهنة .

٧- يتميز « الطريق الثالث » عن كل من الليبرالية الجديدة والديمقراطية الاشتراكية ، فعلى عكس الليبرالية الجديدة ليس « الطريق الثالث » ليبرالياً ، بل إنه فى بعض أجزائه تسلطى ، وعلى عكس الديمقراطية الاشتراكية ، لا يتسم « الطريق الثالث » بالمساواة . صحيح أن هناك التزاماً بالعدالة الاجتماعية من جانب الحكومة ، ولكنها ضرب من العدالة التى تعتمد على ضمان مستويات دنيا وفرص متساوية أكثر من ضمان إعادة توزيع الناتج بالتساوى . ومن ناحية

آخرى فـ « الطريق الثالث » على عكس الليبرالية الجديدة – ليس لديه التزام مسبق تجاه السوق ، كما أنه – على عكس الاشتراكية – ليس لديه التزاماً مسبق تجاه الدولة – فضلاً عن أنه على عكس الديمقراطية الاشتراكية ليس لديه التزام مسبق حتى تجاه الاقتصاد المختلط .

## ثالثاً ـ انكماش نطاق نشاط الدولة [٥] :

الواضح أن دولاً كثيرة اتجهت بدرجات متزايدة نحو الاصلاح الاقتصادى عن طريق التغيير الهيكلى بتبنى سياسات جديدة ومؤسسات أكثر قدرة على التنفيذ والإشراف ، واستهدف هذا الإصلاح بناء اقتصاد مستقر بما فى ذلك إدارة النظام النقدى والمالى والضرائبى على أسس مستقرة ، وإرساء قاعدة قوية للعدالة الاجتماعية ، والأخذ بنظام قانونى وقضائى فعال ، والمحافظة على البيئة . وفى هذا الاتجاه الصاعد ، تلعب الدولة دوراً مهماً فى توفير الخدمات العامة والتحقيق من كفايتها وجودتها . كما أنها تعرف أن السوق أو القطاع الخاص لا يمكن أن يوفر هذه الخدمات بنفسه ( إلا كمتعاقد مع الدولة ) وأن للسوق كبواته التى يجب على الدولة والمجتمع فى مجموعه الاحتراس لها . ويوصف دور الدولة فى هذا الاتجاه بأنها المسؤولة الأولى عن الأمان فى المجتمع ، بما فيه الأمان فى حياة الأفراد وممتلكاتهم ومعاملاتهم ، كما أنها المسئولة عن وضع إطار تنظيمى ومؤسسى للتنمية وخاصة فى القطاع المالى وقطاعات البنية الأساسية ( التحتية ) والطاقة والبيئة . وبقدر ما تتمتع أجهزة الدولة بالكفاءة والنزاهة فى هذه المجالات وغيرها بقدر ما تسهم فى الواقع فى بناء سوق قوية .

كما أن القطاع الخاص المتنامى يسهم من ناحيته فى زيادة دخل الدولة وقدراتها بصفة عام . وفى هذا الإطار ، ينتظر من الحكومة والسوق أن يكمل كل منهما الآخر لتحقيق رخاء المجتمع .

وأضح إذا أن دور فى الاقتصاد يبدو مختلفاً فى بداية القرن الواحد والعشرين عما كان سائداً فى كثير من الدول معظم سنوات القرن العشرين ، بمعنى أن دور الدولة قد انحسر بالنسبة لما كان سائداً طوال تلك السنوات . ويظهر ذلك بصورة خاصة فى دولة الكتلة السوفيتية السابقة وفى كثير من الدول النامية . لكن دور الدولة فى جميع الحالات وخاصة فى الدول المتقدمة ، تحده الآن قيود من نوع جديد بدأت تقوى فى العشرين سنة الأخيرة من القرن الماضى .

ولا شك أن ضغوط الجمعيات الأهلية ( أو المنظمات غير الحكومية ( non - state actors ) وجماعات الضغط المنظمة ، لها دور كبير الآن فى التأثير على قرارات الحكومات ، إن لم يكن فى صنع القرارات ولا سيما فى الدول المتقدمة . ويبدو هذا الاتجاه واضحاً فى مجالين بالذات هما البيئة وحقوق الإنسان . وقد ساعد نموه التطور الهائل في تدفق المعلومات وزيادة الوعى من جانب المواطنين بالمسائل العامة ، وعدم رضاهم بالوسائل التى تتبعها الحكومات لحل هذه المسائل ، ويبدو أن هذا الاتجاه المتنامى فى طريق صاعد يعم الدول الآخرى ، كما أن له الآن تأثيراً واضحاً فى المنظمات الدولية .

لكن هذه الجمعيات والجماعات الخاصة ليست المصدر الوحيد للقيود على الدولة . فمن التوسع فى الحركة التخصصية يزيد نفوذ

رجال الأعمال فى التأثير فى سياسات الحكومة وقراراتها ، كما أن الشركات ذات النشاط الدولى ( التى تسمى أحياناً الشركات متعددة الجنسيات ) كان لها دائماً دور فى الدول التى لها فيها نشاط كبير ، وسوف يزداد هذا الدور بلا شك مع التوسع فى ظاهرة العولمة ، حتى لتبدو بعض هذه الشركات الآن وكأنها منظمات دولية ، تكاد لا تخضع كل منها فى مجموعها لإشراف دولة معينة ، وتتمتع بعدد من الامتيازات والإعفاءات ، سواء بالتعاقد مع الحكومة أو بنص القانون ، وتستخدم عاملين ومديرين من دول متعددة ، كما تعتمد فى إنتاجها على عناصر تصنع فى دول مختلفة ( مع إعتمادها بصورة متزايدة على عنصر المعلومات ) . وحدا هذا ببعض الشبان من المتخصصين فى القانون الدولى فى الولايات المتحدة المطالبة الآن بإضفاء نوع من الشخصية الدولية على هذه الشركات . [ راجع مؤلفنا ظاهرة العولمة ... الأوهام والحقائق ] .

## رابعاً ـ تآكل سيادة الدولة :

فى الوقت نفسه فإن الدول ، خاصة الصغيرة والفقيرة منها ، تجد سيادتها تتآكل حول مسائل كانت تقليدياً من الاختصاص المطلق للدولة باعتبارها من الشؤون الداخلية . والحقيقة أن فكرة السيادة لم تكن أبداً فكرة مطلقة ، فعندما ظهرت فى الممالك الأوربية فى القرن السادس عشر كان الفقهاء ورجال الكنيسة يقولون إن السيادة تمارس فى إطار القانون الطبيعى . وقبل ذلك اعتبرت السيادة أو « الحاكمية » فى مفهوم الشريعة الإسلامية ، لله وحده ، والسلطة يمارسها الحاكم كمستخلف فى الأرض لا يحكم بغير ما أنزل الله . وفى العصر

الحديث اعتبرت السيادة اختصاصاً تمارسه الدولة وفقاً لأحكام القانون الدولى . بما فى ذلك آلاف من المعاهدات الثنائية والجماعية ، التوسع فى إنشاء المنظمات الدولية والاتحادات بين الدول ( وأهمها الاتحاد الأوربى ) ، أدى ذلك إلى تحديد الاختصاص المطلق للدولة بدرجة متزايدة ، خاصة فى مسائل البيئة وحقوق الإنسان ومعاملة الاستثمارات ، كما أدى الاتجاه نفسه إلى إعطاء منظمات دولية معينة ( بعض منظمات الأمم المتحدة بصورة خاصة ) الحق فى التدخل فى شؤون كانت تعتبرها الدولة من شؤونها الداخلية ، بل وتولت بعض الدول القوية مهمة التنفيذ نيابة عن الأمم المتحدة فى أحوال معينة . وقد رأينا بعد انتهاء الحرب الباردة ما أدت إليه السياسة العدوانية لبعض الحكومات من خلق مناخ جعل المجتمع الدولى يؤيد هذا التدخل حتى بالعمل العسكرى ، ليس فقط فى مواجهة العدوان من دولة على أخرى وإنما أيضاً لأغراض إنسانية ، بل إن مجلس الأمن قد اتجه فى السنوات الأخيرة إلى اعتبار مسائل كانت بلا شك ضمن الاختصاص الداخلى الذى يمتنع تدخل الأمم المتحدة فيه طبقاً لميثاقها ، إلى مسائل تهدد السلم والأمن الدولى ، وتدخل على ذلك فى اختصاص المجلس وإجراءاته الملزمة .

وأدى هذا إلى إجازة استخدام القوة فى نزاعات داخلية معينة ( الصومال ورواندا والبوسنة وكوسوفو ) ، وإلى إنشاء محاكم جنائية دولية خاصة ( البوسنة ورواندا ) . وتختلف الآراء حول ما إذا كان هناك مثالاً على أن القضايا ( أو الأحوال ) السيئة تخلق قانوناً سيئاً كما يقولون بالإنجليزية ، أم أنه تطور يستحق الترحيب فى النظام العالمى

الجديد ، لكن المؤكد أن مسائل كانت تعتبر داخلية لم تعتبر كذلك ، وإن ما تقوم به الدولة في هذه المسا، ، لم يعد بالحرية نفسها التي كانت لها في السابق .

كذلك فإن الحاجة الاقتصادية وتراكم الديون على كثير من الدول النامية ، وفي دول المعسكر الشرقي السابق أيضاً ، ،أدت بهذه الدول إلى استحداث إصلاحات عديدة كانت في أغلب الأحوال قد أوصت بها وقامت بتمويلها المؤسسات المالية الدولية . وهكذا أصبحت هذه المؤسسات بالتدريج ضالعة ليس فقط في السياسات الاقتصادية الكلية لهذه الدول ، بل كذلك في مسائل تتعلق بشؤون الحكم فيها ، لما لها من آثار اقتصادية مباشرة مثل الإصلاح القانوني والقضائي والإداري وإصلاح أو بيع أو تصفية شركات القطاع العام ، بل ومحاربة الفساد ، ومستوى الإنفاق العسكري . والنتيجة ضلوع في مسائل كانت تعتبر اختصاصاً داخلياً مطلقاً لكل دولة يحدث هذه المرة بناء على طلب الدول وبرضاها المكتوب في اتفاقيات القروض .

كذلك تتنامى من ناحية أخرى الارتباطات بين مؤسسات في دول مختلفة – التي تأخذ شكل شبكات للتعاون والتنسيق ، ويترتب عليها اتفاقات غير رسمية أو توصيات أو قرارات غير ملزمة يشار إليها جميعاً بتعبير « القانون الناعم » (Soft Law ) ولكنها – مثل توصيات المنظمات الدولية – كثيراً ما تجد طريقها إلى القانون الملزم . ولعل أهم مثل لذلك هو لجنة بازل والتي تتولى التنسيق في أعمال القطاع المصرفي بين ..ول دول معينة ، لكن « توصياتها » سرعان ما تتبع في معظم الدول الا حرى . وتشمل شبكات أخرى المسؤولين عن وضع

التنظيمات فى قطاعات معينة (The regulators) والنقابات المهنية على المستويين الأقليمي والدولى ، كما قد يتم تشكيل هذه الشبكات بمبادرةً من مؤسسات دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ( OECD ) أو من منظمات أقليمية .

## خامساً ـ انتقال السلطة إلى خارج الحكومة :

وهكذا يتحدث بعض المتخصصين فى العلوم السياسية عن تحول فى السلطة إلى خارج الحكومة فى كل الاتجاهات : إلى أعلى حيث المنظمات الدولية بما فيها المؤسسات المالية الدولية ومجلس الأمن ( وهو أمر واضح بالنسبة للدول النامية ) ، وإلى أسفل حيث الولايات و المحافظات والبلديات والهيئات التى يتزايد اختصاصها كذلك ، وحيث الجمعيات الأهلية المحلية واتحادات رجال الأعمال والنقابات العمالية . وجانبياً حيث الدول الأقوى والمنظمات غير الحكومية ذات النشاط الدولى والشركات متعددة الجنسيات حتى حدا ذلك الوضع ببعضهم إلى القول بأن « وحدات جغرافية وآخرى تختص بأعمال معينة قد نما دورها مع دور الحكومة ، بل نجحت فى أن تأخذ من الحكومة بعض سلطاتها وأن تشارك الدولة فى عواطف الناس إزاءها » . وقارنوا ذلك بالوضع فى العصور الوسطى حيث تداخلت سلطات مدنية وكنيسية فى ممارسة السلطة فى الأقاليم الأوربية . وبينما انتهى هذا التداخل فى الماضى بظهور الدولة الحديثة ، فإن تكراره الآن ونماءه فى المستقبل قد يكون له أثر تفككى ، خاصة على الدول التى تختلف فيها الانتماءات العنصرية والمذهبية والقبائلية والتى ما زالت هذه الانتماءات أقوى فيها من الانتماء إلى الدولة فى بعض الحالات .

ولعل أكثر ما يواجه بعض الدول من تحديات مباشرة فى الوقت الحاضر هو انتشار الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية بل والميلشيات العسكرية التى تعلن حرباً فعلية على الدولة ، إما بغرض الإنفصال عنها أو لزعزعة الاستقرار وقلب نظام الحكم . ويأتى هذا فى وقت تواجه فيه كل الدول النامية تقريباً مشاكل معقدة بشأن الانفجار السكانى والجهاز البيروقراطى المتضخم وارتفاع معدلات البطالة وتلوث البيئة المتزايد والتهريب المستمر للمخدرات وارتفاع معدل الجرائم المحلية والدولية ، بل وفى بعض الحالات سيل من اللاجئين . وطبيعى أن فشل مؤسسات الدولة فى مواجهة هذه المشاكل بحزم وفاعلية يترتب عليه المزيد من الإضعاف لدورها فى الحكم والاقتصاد ويتيح مجالات أوسع للفاعلين من خا ج الدولة للإدلاء بدلوهم .

## سادساً - الإطار القانونى لنشاط الدولة :

أياً كان تعريفنا لسلطة الدولة ومداها الفعلى ، فإن هذه السلطة تمارس بصورة احتكارية عن طريق المؤسسات الرسمية التى تكون مجتمعة « الحكومة » . وأثبتت تجربة بعد آخرى أن مستقبل الدول كثيراً ما يتوقف على الطريقة التى تمارس بها هذه المؤسسات الرسمية سلطات الدولة ، أو كما قال بعضهم : إن الإطار المؤسسى يحدد قواعد اللعبة كما يحدد نظام الحوافز فى المجتمع . ومن هنا تكون لتوافر جهاز جيد للحكم ، يتمتع بالكفاءة والنزاهة كعنصرين أساسيين يكمل أحدهما الآحر ، أهمية حاصة ليس فقط للاستقرار السياسى للدولة وإنما أيصاً لنموها الاقتصادى .

وتقاس الممارسة السليمة للسلطة العامة عادة بعدد من العوامل منها مدى توافر التوازنات التى تحول دون صدور قرارات تحكمية وتضمن قدر الإمكان تصرف السلطات العامة طبقاً للدستور والقانون ، ومنها مدى مشاركة المواطنين فى المسائل العامة بما يجعل القرارات الرسمية تستجيب لحاجاتهم ، ومدى شفافية القرارات الحكومية أى معرفة الناس بالطريقة التى وضعت بها هذه القرارات والأسس التى تتأسس عليها ، ومنها أيضاً خضوع الموظفين للرقابة القضائية وكبار المسؤولين للرقابة الدستورية . ويمكن تجميع كل هذه العناصر فى ضرورة توافر إطار قانونى مناسب . ولا نقصد بذلك إطار يقتصر على مجموعة القوانين واللوائح اللازمه لتطور المنظم للمجتمع ، وإنما يتكون الإطار القانونى الشامل من ثلاثة أركان رئيسية (٦) :

يتمثل **الركن الأول** : فى القواعد الواجبة للتطبيق ( سواء اتخذت شكل التشريعات أو اللوائح الإدارية ) . فيجب تعريف المواطنين بالقواعد التى تهمهم ( حيث إنه لا يجوز للمخالف الاستناد إلى جهله بها ) ، كما يجب أن تسرى القواعد عليهم من دون تمييز لا يتأسس على أسس موضوعية . هذه القواعد لا تصدر فى نظام سليم للحكم ، كخدمة أو عقوبة شخصية لفرد معين أو لمجموعة معينة ، إنما تسرى على كل من تتوافر فيهم شروط تطبيقها . كما أن مضمونه لا يأتى من فراغ ولا يستند إلى افتراضات وتكهنات ، إذ يستند المضمون إلى دراسات موضوعية ويستهدف الاستجابة إلى حاجات اجتماعية حقيقية وليس للمصالح الشخصية لفئة معينة تجاهلاً لمصالح الآخرين ، ولا تأتى هذه القواعد مجرد استجابة مفاجئة لأزمة معينة ، فكل أزمة

خصائصها التى تقتضى حلولاً خاصة بها . كما أن القواعد القانونية العامة تضع حلولاً للزمن الطويل وتستهدف تفادى الأزمات ، والمطلوب هو أن تتكامل هذه القواعد فى إطار منسق وتشمل فيما تشمله تنظيم الأنشطة المالية والتجارية بشكل يضمن استمرارية المنافسة ويضيق بقدر الإمكان احتمالات التعسف والفساد فى التطبيق ، كما أن القواعد طبعاً لا ينبغى لها أن تكون جامدة ، بل تخضع لإمكانية التعديل طبقاً لأسباب وإجراءات معروفة سلفاً .

أما **الركن الثانى :** فيتمثل فى الأساليب والآليات والاجراءات التى يتم عن طريقها وضع القواعد ثم تطبيقها فى الواقع أو الاستثناء منها ، كل ذلك بما يضمن توافر عنصرين أولهما أن تكون هناك أسباب اجتماعية مقنعة لإصدار القواعد الجديدة ، وثانيهما أن تحظى القواعد إذا ما صدرت بالتطبيق الفعلى . فمن دون العنصر الأول يفقد القانون مشروعيته الاجتماعية ، ومن دون العنصر الثانى يفقد صفته كقانون . وما أكثر القوانين المكتوبة فى دول عدة لا تطبق فى الواقع ولا يعتبرها الناس قانوناً .

**ويتمثل الركن الثالث : فى الأجهزة والمؤسسات التى يتوقف على أدائها تشريع القواعد ثم تطبيقها ثم فض المنازعات التى يمكن أن تنشأ عنها . فإذا لم يتوافر لمؤسسات التشريع والتنفيذ والقضاء عنصر الكفاءة** والأمانة ، تخلفت قدراتها الفنية والإدارية عن العمل المطلوب منها ، ولابد أن نلاحظ هنا أنه إذا اتسمت الأساليب بالتحكم والتعقيد ، والمؤسسات بالعجز والفساد ، فإن أعم القواعد وأفضل السياسات لن يترتب عليها تغيير إلى الأفضل .

كما يلاحظ أهمية ما يمكن تسميته بالنظام القانوني غير الرسمي ، الذى يتكون من أعراف الناس والقواعد التى تسير عليها المعاملات بالفعل ، والتى قد تختلف عن القواعد المكتوبة . وكثيراً ما تحدث الفجوة بين القانون الرسمي والقانون الواقعي عندما تضعف سلطة تنفيذ القانون الرسمي في الدولة ، وعندما يشيع الفساد ، وعندما يتجاهل القانون مصالح الناس المخاطبين بأحكامه فتتجاهله الناس بدورهم وتصير عاداتهم على قواعد آخرى يلتزمون بها .

وللركنين الثاني والثالث للإطار القانوني دور في معالجة هذا الوضع . وإن كان ضمان تطبيق القانون يتوقف في المقام الأخير على مدى اتسام قواعده بالمعقولية والعدالة ، ومدى استجابته للحاجات الاجتماعية ، ومدى ونوعية تدخل الدولة في إطاره أو خارج هذا الإطار ، فلا ينتظر من الناس احترام القانون إذا وجدوا حكومتهم تستهتر به وتتصرف كأنها فوق القانون .

وبالطبع فإن الإطار القانوني اللازم لدولة تأخذ بنظام الاقتصاد الحر ( اقتصاد السوق ) يجب أن يتطلع إلى بناء مناخ تتوافر للمشتغلين فيه بالاستثمار والتجارة القدرة على التوقع والمنافسة .

وتعرض البنك الدولي لموضوع دور الدولة في « تقرير التنمية الدولية » لعام ١٩٩٧ الذى أوصى باستراتيجية من جزأين لزيادة مصداقية الدولة وفاعليتها .

ويعني الجزء الأول من هذه الاستراتيجية بالتأكد من أن دور الدولة يتناسب مع قدراتها ، أى أن تدخل الدولة يتم دائماً في حدود

قدرتها على القيام بالأعمال العامة ( السلع العامة ) المطلوبة منها . وكلما كانت القدرات محدودة تعين على الدولة تحديد المجالات التى تتدخل فيها حتى يكون تدخلها فعالاً . ومن هنا ، ينصح التقرير الدولى عامة بتركيز قدراتها فى البداية على الأعمال التى لا غنى عنها ( مثل حفظ القانون والنظام وتوفير البنية الأساسية والعدالة والتعليم الأساسى والصحة الوقائية ) ثم تتوسع الدولة بعد ذلك بقدر ما تمكنها قدراتها من التدخل المفيد .

وفى هذا الصدد ينصح التقرير بأنه حتى تصبح «الدولة القادرة» دولة فاعلة ، يتعين عليها استخدام قدراتها فى صالح المجتمع ككل ، وليس فى صالح فرد أو قلة من الأفراد فقط .

أما الجزء الثانى من الاستراتيجية فيتمثل فى رفع القدرة المؤسسية للدولة بتقوية مؤسساتها العامة . ويتطلب ذلك طبقاً للتقرير :

(١) وضع وتطبيق قواعد ومعايير لمنع التحكم والتعسف فى اتخاذ القرارات ولمحاربة الفساد .

(٢) زيادة كفاءة مؤسسات الدولة بتعريضها للمنافسة فى تقديم الخدمات العامة وتقوية أجهزة التنفيذ ونظم المساءلة فيها ، وتبنى رؤية واضحة لأهداف الحكومة والأخذ بوسائل واقعية لتقييم الأداء.

(٣) زيادة المرتبات والحوافز الآخرى للخدمة المدنية ككل بحيث يكون لها احترامها وتقاليدها ، مع تحديد سلطاتها التقديرية .

(٤) جعل الدولة أكثر استجابة لاحتياجات الناس عن طريق المشاركة

وإفساح المجال لمؤسسات المجتمع المدنى ، وكذلك اللامركزية فى العمل الإدارى كلما كان ذلك مناسباً . [ راجع مؤلفنا القطاع الأهلى المصرى بين الواقع والمأمول ، وكذلك مؤلفنا تمويل المحليات بين المساواة المالية والكفاءة الاقتصادية ] .

وبذلك نكون انتهينا من دراسة أهم التطورات الاقتصادية المعاصرة ، التى أدت إلى تضبيق نطاق نشاط الدولة التدخلية ، واتساع نطاق نشاط القطاع الخاص ، تحت مبدأ الخصخصة .

وننتقل لدراسة آثار هذه التطورات الاقتصادية المعاصرة على الاقتصاد المصرى ، وهو ما سوف يتم فى الباب الثالث .

# مراجع الباب الثانى

( ١ ) د. حازم الببلاوى : التغيير من أجل الاستقرار ، مكتبة الأسرة ١٩٩٨ ، ص ١٣٥ .

•• ولمزيد من المعلومات ، يرجع إلى المراجع الآتية :-

- أستاذنا الدكتور/ عادل أحمد حشيش : مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ٢٠٠١م .
- د. محمد عبد الله العربى : علم المالية العامة والتشريع المالى [ النفقات العامة ] الكتاب الأول ، ج١ و ج٢ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٣٨ .
- د. محمد لبيب شقير : علم المالية العامة مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ١٩٥٧ .
- د. عاطف صدقى : مبادئ المالية العامة والتشريع المالى ، الجزء الأول ، مكتبة سيد عبد الله وهبة ، ط ١ ، القاهرة ١٩٦٤ .
- د. زين العابدين ناصر : علم المالية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧١ م .
- د. محمد دويدار : مبادئ المالية العامة ، ج١ ، المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية ١٩٦٨ م .
- د. رفعت المحجوب : المالية العامة [ الكتاب الأول ] [ والكتاب الثانى ] ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧١ م .
- د. محمود رياض عطية : موجز فى المالية العامة ، دار المعارف بمصر عام ١٩٦٩ م .
- د. رياض الشيخ : ( المالية العامة ) دراسة الاقتصاد العام المالى فى الرأسمالية والاشتراكية، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٩م.

- د. عبد الكريم بركات ، د. حامد دراز : مبادئ الاقتصاد العام ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية عام ١٩٧٣ م .
- د. كمال غالي : مبادئ الاقتصاد المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية عام ١٩٧٣ .
- د. عبد المنعم فوزى ، د. عبد الكريم بركات ، د. يونس البطريق : المالية العامة ، الاسكندرية عام ١٩٦٨ م .
- د. أحمد جامع : علم المالية العامة ، ج١ ، الفن المالى ، مكتبة وهبة ، القاهرة عام ١٩٦٥ .

( ٢ ) د. حازم الببلاوى : مرجع سابق ، ص ١٣٨ - ١٤١ .

( ٣ ) د. حازم الببلاوى : مرجع سابق ، ص ١٩٢ .

(٤) السيد ياسين : قراءة منهجية فى حركة الطريق الثالث (٢) ، جريدة الأهرام ، ١٥ أكتوبر ١٩٩٨ م .

( ٥) د. محمد شعبان : الطريق الثالث ... النموذج البديل ، جريدة الأهرام ، ١٢ مارس ١٩٩٩ م ، ص ١٠ .

**•• ولمزيد من المعلومات ، يرجع إلى المراجع الآتية :-**
- محمد سيد أحمد : الطريق الثالث والتحديات ، جريدة الأهرام ، ١٥ أكتوبر عام ١٩٩٨م .
- السيد ياسين : قراءة منهجية فى حركة الطريق الثالث ( ٢) مرجع سابق .

( ٦) د. مدحت خليل العراقى : القضايا الاقتصادية المعاصرة وتأثيرها على دور الدولة ، أبحاث المؤتمر العلمى السنوى الحادى والعشرين للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة أكتوبر ١٩٩٩ ص ٢١-٢٣ .

# الباب الثالث

# ملء فراغ الخصخصة في مصر

## • مقدمـــة :

بقيت مصر سنوات طويلة تنتظر ميلاد طبقة من أبناء الرأسمالية الوطنية ، أو ما يسمى بالقطاع الخاص ، كان هناك حلم يراودنا أن نجد بيننا يوماً هذه الطبقة من أبناء هذا الشعب ، بحيث يجسد فيها العطاء الصادق والانتماء الأصيل وتقوم بدورها ورسالتها في مسيرة البناء والتنمية ، وكل الحقائق تؤكد أن هذه الطبقة من أبناء القطاع الخاص لعبت دوراً خطيراً فى حياة مجتمعات وشعوب كثيرة فى العالم ، وبرغم كل ما يقال عن تجارب القطاع الخاص ، إلا أننا لا نستطيع أن نسقط دورها التاريخى فى دول مثل ألمانيا وانجلترا وأمريكا وفرنسا واليابان والهند ومصر قبل الثورة ، وإذا كان لكل شئ سلبياته وإيجابياته ، إلا أن المحصلة النهائية لمعظم تجارب القطاع الخاص ضرورة تمليها الظروف وأمانة تقتضيها المسئولية .

وفى ضوء ما تقدم ، تنقسم دراستنا فى هذا الباب إلى ثلاثة فصول ، هى على النحو التالى : -

**الفصل الأول :** دور الدولة والقطاع الخاص فى التنمية .

**الفصل الثانى :** تآكل دور الدولة .

**الفصل الثالث :** الخصخصة بين الواقع والمأمول .

# الفصل الأول

## دور الدولة والقطاع الخاص فى التنمية

فى ضوء ما سبق بيانه فى البابين الأول والثانى ، فإن دور الدولة فى التنمية ( ولنا عودة للحديث عن دور الدولة فى مصر فى الباب الخامس ) يتمثل فيما يلى [1] :-

١- القيام بالخدمات الأساسية الثلاث وهى الدفاع والأمن والعدالة.

٢- تهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص لينطلق فى طريق التنمية.

٣- إعداد قاعدة بيانات دقيقة وحديثة وتفصيلية .

٤- إقامة المشروعات التى لا يقبل أو لا يقوى القطاع الخاص على القيام بها .

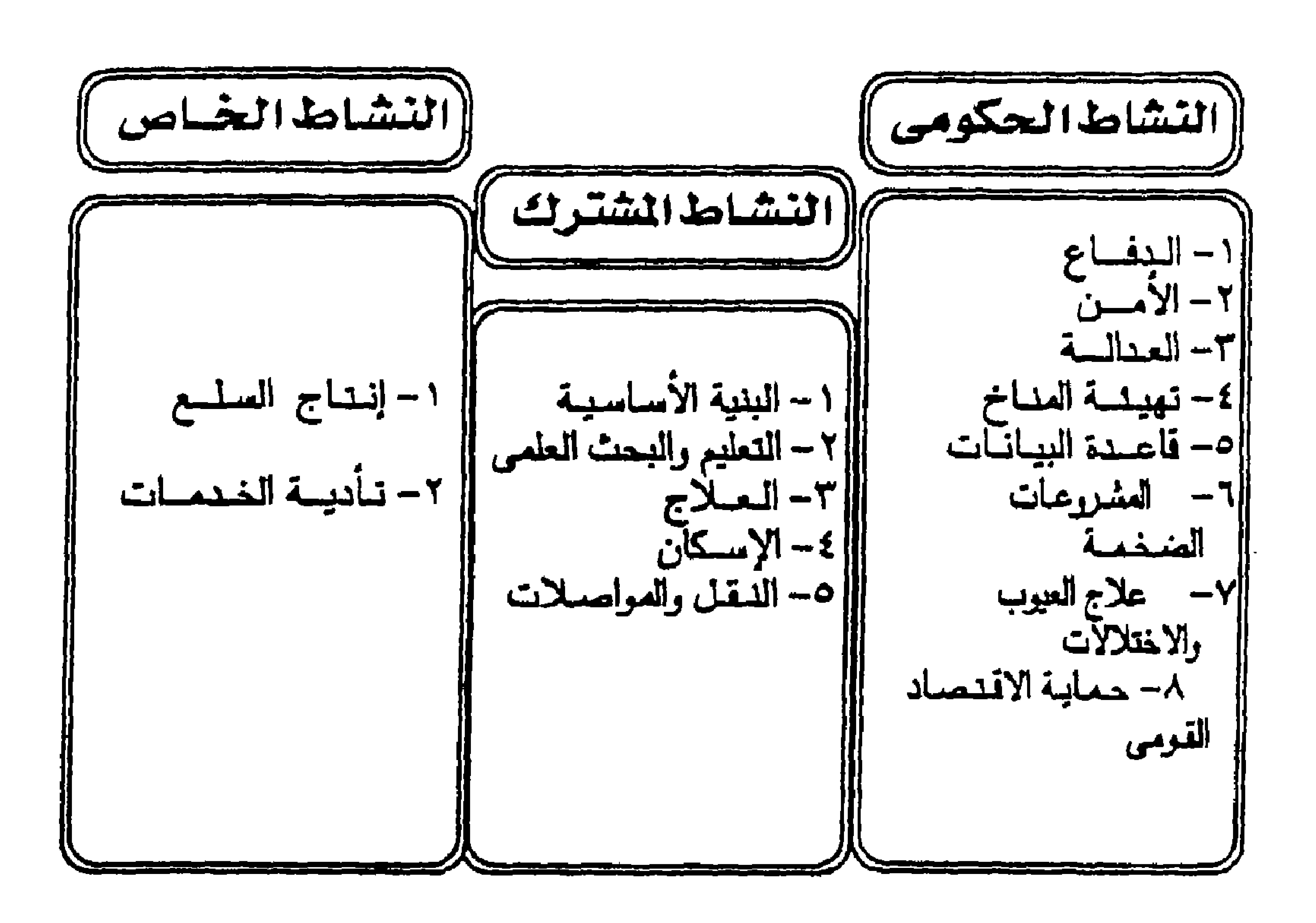
[ يلاحظ أن هذه المشروعات تختلف من دولة لأخرى تبعاً لطبيعة وإمكانيات القطاع الخاص بها ] .

٥- توفير خدمات التعليم والعلاج والإسكان للأفراد ذوى الدخل المحدود باعتبار أن هذه الخدمات الثلاث خدمات أساسية لا غنى لأى فرد عنها .

٦- علاج عيوب واختلالات آليات السوق أول بأول .

٧- حماية الاقتصاد القومى من مخاطر الاندماج فى الاقتصاد العالمى . ولتوضيح ذلك دعونا نتصور دائرتين أحداهما تمثل

نشاط الحكومة والآخرى تمثل القطاع الخاص علماً بأنه توجد مساحة متداخلة بين الدائرتين كما يتضح من الشكل التالى :



وفى إطار ما تقدم ، نتكلم فى السطور التالية عن الاستثمار الخاص (٢) والعوامل المؤثرة فيه بهدف الإجابة عن السؤال التالى : هل حقق القطاع الخاص المسئوليات المأمول أن يحققها ؟ وهو ما تبينه الدراسة فى الفصلين الثانى ، والثالث من هذا الباب ..

## أولاً - الخصخصة وتراجع القطاع العام :

تضمن برنامج الخصخصة بيع ٣١٤ شركة قطاع عام ، ومنذ عام ١٩٩٢ توقف الدعم الحكومى عن هذه الشركات . وقد باعت الحكومة أسهم (٧٧) شركة ، وعرضت أكثر من (٢٠) شركة أخرى للبيع .

وقد استهدف برنامج الخصخصة الأساسى لعام ١٩٩٨ بيع (٥٤) شركة سوف يتم إتاحة ثلثها على الأقل من خلال البورصة والباقى لمستثمرين بما فيهم شركات أجنبية ، وفى النصف الأول لعام ١٩٩٨ نجحت الحكومة فى بيع حصص أربع شركات . وكان من المتوقع أن ينتهى تنفيذ برنامج الخصخصة بالكامل مع نهاية عام ٢٠٠١ ، بحيث يكون القرن الحادى والعشرون هو قرن القطاع الخاص .

والخصخصة [ كما أوضحنا فى الباب الثانى ] تعنى انسحاب تدريجى لهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادى بشكل من المتوقع أن يؤثر على القيم المضافة للأنشطة الاقتصادية التى كان يساهم فيها وعلى دخول عوامل الإنتاج ، أى من المتوقع أن يحدث انخفاض فى جانب العرض وفى جانب الطلب . وهذا علاوة على انخفاض فى المساهمة النسبية للاستثمار ( تكوين فى رأس المال

الثابت) من جانب القطاع العام .

وتراجع معدل نمو الاستثمار فى القطاع العام من المفترض أن يحدث آثاراً سلبية من خلال المرور بتأثيرات المضاعف والمعجل ، ومما ينبغى الإشارة إليه ، أن جزءاً هاماً من حصيلة بيع شركات القطاع العام ، لا تضخ فى الوعاء الاستثمارى القومى ، حيث جزء يذهب لسداد مديونية شركات القطاع العام لدى الجهاز المصرفى ، وجزء آخر لصالح العمال سواء فى شكل أسهم بالتملك أو لصالح الصناديق العمالية التى تصرف مكافآت نهاية الخدمة ، ونصيب العمال قد عادل ثلث الحصيلة تقريباً ، والجزء الثالث والمتبقى يذهب للخزينة العامة للدولة .

## ثانياً ـ استثمارات القطاع الخاص .. وسياسة ملء الفراغ وتطويره :

يتوقف هذا الجانب على المسئوليات المأمول أن يحققها القطاع الخاص من جهة ، وعلى محددات نموه من جهة أخرى .

### ( أ ) مسئوليات القطاع الخاص :

١- على القطاع الخاص أن يزيد من حجم القيم المضافة إلى الأنشطة الاقتصادية للمشروعات المشتراه فى إطار الخصخصة وأن يحسن من الإنتاج ويرفع الإنتاجية ، بحيث لا يقتصر الأمر على عملية إحلال قطاعى فقط . وأن يحسن من الأداء الاقتصادى الذى تدنى بسبب الادخار السلبى للعديد من شركات القطاع العام والتى قامت بتوزيع فوائض برغم سلبية عائد العمليات الإنتاجية .

٢- أن يدفع باستثمارات جديدة .

٣- يمتص جزء من البطالة - ويوظف عمالة جديدة تساعد على النمو ، وعلى تنشيط الإنفاق الاستهلاكى .

٤- أن يتكيف مع الأوضاع العالمية الجديدة .

٥- يزيد من حجم وقيمة الصادرات ، وأن لا يقتصر نموه الاستثمارى بالاعتماد على الواردات الاستثمارية والوسيطة فقط ، وإن كان هذا الأمر وارد باحتمال كبير خاصة فى السنوات الأولى لنهضة القطاع الخاص بشكل سيزيد من فجوة الميزان التجارى وهذه الفجوة تقوم حالياً بعملية تعتيم وتحجيم : -

( أ ) تعتيم نمو الطلب الذى مصدره الطلب الاستثمارى والطلب الاستهلاكى ( حيث الصافى السلبى ) للصادرات لا يظهر النمو الموجب فى الطلب الاستهلاكى والاستثمارى .

(ب) تحجيم نمو الدخل القومى المتاح .

٦- أن يحقق القطاع الخاص - على الأقل معدلات النمو المستهدفة من قبل الخطة الاقتصادية .

٧- أن يغير من النمط الكلاسيكى للصادرات المصرية بحيث تحتل مكانة أفضل فى تقسيم العمل الدولى والتخصصى مع بداية القرن الحادى والعشرون .

**(ب) محددات نمو القطاع الخاص :**

١- الخبرة الإنتاجية والتكنولوجيا التسويقية والإدارة .

٢- الدافع النفسى على الاستثمار فى ظل الظروف المحتملة للسوق وقت اتخاذ قرار الاستثمار طويل الآجل ( اليقين أو المخاطرة وعدم التأكد أو عدم اليقين ) .

٣- حوافز الاستثمار ٤ - الائتمان والتمويل .

٥- العمالة المدربة .

٦- العوامل الخارجية المؤثرة على أداء الاقتصاد المصرى .

٧- مدى مشاركة الاستثمار الأجنبى والتعاون مع الاستثمار الخاص

٨- مواجهة علمية ومنطقية لحملات بعض الجهات الأجنبية للتشكيك فى جدوى الاستثمار فى مصر فى المشروعات القومية الضخمة .

**(جـ) وسوف نناقش البند المتعلق بالعوامل الخارجية ومحدوديتها لنمو استثمارات القطاع الخاص .**

توقعت الدراسات الحديثة انخفاض معدل النمو الاقتصادى العام من ٥,٣ ٪ عام ١٩٩٧/٩٦ إلى ٥٪ عام ١٩٩٨/٩٧ ويرجع ذلك إلى تضافر العديد من العوامل الخارجية نذكر منها :

**(١) السياحة :**

انعكست أحداث عام ٩٦/ ٩٧ على الآداء الاقتصادى بحدوث نقص فى أعداد السياح وانخفاض عدد الليالى السياحية وانخفاض أسعار الإقامة بالفنادق وحصيلة ذلك انخفاض فى التدفقات الداخلة من

العملات الأجنبية بمقدار مليار دولار فى عام ٩٨/٩٧ ، وتكررت نفس النتائج بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية . وقد ترتب على نقص ذلك تراجع قطاع الخدمات . ومن الواضح أن هناك اتجاهات فى السياسة الاقتصادية لأجل تحقيق هدف تنشيط السياحة ( من خلال تنوع أشكال السياحة الآخرى مثل المؤتمرات ، والآثار ، والثقافة ، والمهرجانات ... ؛ والحضور الدولى المستمر فى الخارج ) .

**(٢) البترول :**

أدى انخفاض الطلب العالمى للبترول ، وتدنى أسعاره إلى انخفاض إنتاج البترول المصرى بنسبة ٣ ٪ ليصل إلى ٠,٨ ٪ مليون برميل يومياً فى المتوسط فى عام ٩٨/٩٧ وكذلك انخفاض صادرات البترول الخام ومنتجاته إلى ١,٨ مليار دولار عام ٩٨/٩٧ وبرغم أن قطاع البترول والغاز الطبيعى يمثلان ٩ ٪ فقط من الناتج المحلى الإجمالى لمصر ، إلا أن إيرادات البترول تعتبر من مصادر الدخل الرئيسية للنقد الأجنبى .

وتهتم السلطات الاقتصادية بزيادة حصة الغاز الطبيعى والتى تمثل حالياً ٢٠ ٪ من إنتاج قطاع البترول ، وتعمل على تصديرها ( وهى خارج نطاق الأوبك ) كما قامت أيضاً بإحداث زيادة فى الصادرات غير البترولية ٢٢ ٪ بما يعادل ٢,٨ ٪ مليار دولار عام ٩٨/٩٧ ومصدرها الأساسى الصناعات الهندسية والكيمائية هذا إلى جانب استمرار الاكتشافات البترولية الجديدة .

(٣) إيـرادات قـنـاة السـويـس :

تمثل أحد المصادر الأساسية للنقد الأجنبى ، ويلاحظ أنه منذ بداية التسعينات من القرن العشرين - بدأت إيرادات القناة فى الانخفاض لعدة عوامل خارجية :-

( أ ) تغيير فى خطوط الملاحة .

(ب) انخفاض حجم تجارة البترول من الشرق إلى الغرب .

(جـ) لم تعد القناة تصلح لمرور الشاحنات الضخمة برغم توسعة الغاطس .

( د ) ترى بعض الدوائر الأجنبية أن رسوم القناة مرتفعة والمطلوب إعادة النظر فيها ، وتعمل السياسة الاقتصادية حالياً على إنشاء موانئ جديدة لتكون ذات مركز عالمى للتجارة العابرة فى منطقة خليج السويس ومركز للصيانة ونظراً لعدم تقدم شركات لإنشاء هذ المشروع قامت الدولة بتنفيذ البنية الاساسيه على ان تحمل ضمن التكلفة الاستثمارية عند البيع أو التأجير التمويلى مع انشاء مناطق حره ومطارات فى شرق السويس .

(٤) تحويلات المصريين العاملين بالخارج :

لقد زودت مصر أبنائها بالتعليم الجامعى والفنى والتعليم الحرفى المتوارث مع الأجيال فى مختلف المهن الصناعية والتجارية والبحرية والزراعية بتكاليف بسيطة شأن الدعم السلعى ، فهو دعم خدمى فى مجال الاستثمار البشرى وهذه الطبقة من الحرفيين المصريين لا تقل

أهمية لمصر من طبقة الساموارس اليابانية التى نهضت بالاقتصاد الياباني بعد الحرب العالمية الثانية ، ومن حقها أن تستثمر خبراتها ومجهوداتها وتعود على أسرها بدخل جيد يحسن من مستوى معيشتها، ومن حق مصر أن تستفيد من إيداعات ( تحويلات ) أبنائها فى الخارج - حيث يمثل جزءاً من الاستثمار البشرى فى الخارج ، والذى نطلق عليه ( دخول عوامل الإنتاج فى الخارج ) .

ومن الملاحظ أن الخبرات المصرية المهاجرة إلى الغرب ( الولايات المتحدة - أوربا - كندا - استراليا ) قد خططت أساساً للتوطن والهجرة هناك فهى لا تهتم بالتحويلات . وإنما من الممكن أن يستفاد منها من زاوية أخرى وهى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة فى مصر . أما الخبرات المصرية التى اتجهت إلى الشرق وخاصة دول الخليج العربى ، فهى التى تعنى بالتحويلات من الخارج إلى مصر ، ولقد أسهمت كثيراً فى مجالات البناء العقارى والإيداعات فى شركات توظيف الأموال لفترة والإيداعات فى البنوك .

وقد تلاحظ وجود فائض فى حساب التحويلات بنحو ٣ مليار دولار عام ٩٨/٩٧ نتيجة انخفاض تحويلات العاملين بالخارج بسبب ضعف الأداء الاقتصادى فى الدول الخليجية العربية المجاورة لمصر .

**(د) انعكاس العوامل الخارجية السابقة على أداء الموازين المصرية الخارجية :**

فى السنوات السابقة لعام ١٩٩٧ كان يتم استخدام فائض حساب قطاع الخدمات والتحويلات فى سد جزئى لعجز الميزان التجارى ولكن

بسبب ضعف التدفقات الداخلية ( السياحة ، البترول ، قناة السويس ، تحويلات العاملين ) لم يتمكن هذا القطاع الأخير فى ٩٨/٩٧ من سد عجز الميزان التجارى وبذلك وصل عجز حساب العمليات الجارية لهذا العام إلى ٢,٦ مليار دولار تم تمويله بالسحب من صافى احتياطات البنوك التجارية ليصل الاحتياطى بعد السحب إلى ١٩,٦ مليار دولار ، وهذا الوضع الأخير يؤثر على القدرة الزمنية للبنوك التجارية فى تلبية احتياجات العملاء من النقد الأجنبى .

وعلى ضوء تزايد العجز فى حساب العمليات الجارية لعام ٩٩/٩٨ فإنه أدى إلى اتباع سياسة أكثر مرونة لأسعار الفائدة . وفقدان المزيد من الاحتياطات . وعليه توقع معهد التمويل الدولى بواشنطن زيادة العجز فى حساب العمليات الجارية ليصل إلى ٤,٣ مليار دولار عام ٩٩/٩٨ بما يعادل ٤,٨ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى وليصل إلى ٤,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٠/٩٩ ويرجع ذلك لحد كبير لتزايد الطلب على الواردات خاصة السلع الاستثمارية واستمرار آداء منخفض للصادرات السلعية .

وبرغم أن الاقتصاد المصرى يحقق معدل نمو حقيقى ٥ ٪ وهو معدل جيد بالنظر إلى المعدلات العالمية خاصة الدول النامية إلا أنه أقل من المستهدف وغير كاف لخفض البطالة وإتاحة خدمات اجتماعية لأكثر من ٦٨ مليون نسمة . وذلك كله فى الوقت الذى ينسحب فيه القطاع العام وتنخفض الوظائف المهنية للحكومة فى إطار سعيها للتخلص من عجز الموازنة . [ على النحو الذى سوف يتم شرحه فى الفصلين الثانى والثالث من هذا الباب ، والفصل الثانى

من الباب الخامس].

**وإذا كانت مصر تستهدف تحقيق معدل نمو سريع ، فإن ذلك سيتوقف على قدرة الادخار القومى على تمويل برامج الاستثمار فى إطار تقليل الاعتماد على القروض الخارجية . لذلك الأمل معقود على :-**

١- القدرة التمويلية للقطاع الخاص والأجنبى .

٢- اتساع قدرة البنوك التجارية على تقديم الائتمان خاصة فى ظل توقف القطاع العام عن الاقتراض بل وسداد أجزاء من حصيلة بيع شركات القطاع العام لسداد ديونها للبنوك التجارية .

٣- التعاون مع بيوت الخبرة العالمية فى مجال تسويق وتمويل الصادرات .

٤- إزالة معوقات التخزين والنقل البحرى والجوى ودقة المواعيد وإزالة الاختناقات الروتينية من أمام التصدير .

**(هـ) الارتباط العضوى بين المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية :**

•• ويوضح الشكل التالى الارتباط العضوى بين ما يلى :-

١- علاقة المتغيرات الاقتصادية المحلية بالاستثمار الخاص ( كمتغير تابع ) .

٢- علاقة المتغيرات الاقتصادية الدولية ، بالاستثمار الخاص

وذلك بهدف معرفة هل المتغيرات الاقتصادية المحلية أكثر تأثيراً على الاستثمار الخاص أم المتغيرات الاقتصادية الخارجية ؟

**الناتج المحلى الإجمالى**

١- الناتج بحسب القيم المضافة للأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية والثابتة .

٢- موزعاً قطاعاً إلي :-

( أ ) قطاع خاص .

(ب) قطاع عام .

متغيرات اقتصادية محلية

متغيرات اقتصادية دولية

**دخول عوامل الإنتاج**

( القوة الشرائية )

١- تعويضات العمل.

٢- فائض التشغيل لعنصر الملكية( فوائد ، أرباح ، ريع ) في إطار مرحلة توزيع الدخل .

**الإنفاق الاستثماري الخاص**

يتأثر بالتغيرات من جهتين

**الإنفاق المحلى الإجمالى**

١- طلب استهلاكي نهائي .

( أ ) قطاع حكومي .

(ب) قطاع خاص .

**٢-طلب استثماري**

- تكوين رأس المال الثابت .
- التغيير في المخزون .

( أ ) القطاع الحكومي والعام

(ب) للقطاع الخاص .

٣- رصيد الميزان التجاري ( صادرات - واردات ) للوصول إلي الدخل المحلي الإجمالي أو رصيد الموازنة الجارية بكافة مشتملتها وبإضافة التحويلات للوصول إلي الدخل القومي المتاح .

**متغيرات اقتصادية دولية**

- إيرادات قناة السويس
- السياحة
- صافي تحويلات العاملين بالخارج .
- البترول ومنتجاته .

•• ويمكن القول بأن الاستثمارات فى مصر قد حجب نموها بفعل قوتين [٣] : -

١- العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة والتى تؤدى إلى تبادل غير متكافئ يؤدى إلى امتصاص أجزاء هامة من الفائض الاقتصادى للدول النامية ويعطل نموها ويشوه اقتصادها ويعيد تكرار تخلفها ويربطها بوظيفة معينة فى إطار تقسيم العمل الدولى غير المتكافئ والذى تشكل بفعل التاريخ الاقتصادى لهيمنة الاقتصاديات الدولية المتقدمة .

٢- العلاقات الاقتصادية المحلية غير المتكافئة بين القطاع الخاص من جهة والقطاع الحكومى والعام من جهة آخرى لصالح القطاعين الأخيرين ، حيث تم تسخير كافة المؤسسات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة وتغطية خسائر القطاع العام . بشكل أدى ليس فقط إلى كبح ( فرملة ) استثمار القطاع الخاص ، بل وأيضاً ضياع عائد الفرص البديلة للموارد التى حصلت عليها الحكومة والقطاع العام . والتى كان يمكن أن تؤدى إلى دخول استثمارات منتجة أفضل من التركة الاقتصادية الحالية . وعموماً لا يمكن إنكار أهمية الاستثمارات الحكومية واستثمارات القطاع العام فى تطور الاقتصاد المصرى وخاصة مرحلة بناء الصناعات الثقيلة والبنية الأساسية ..

نلخص القول أن الاقتصاد المصرى قد عانى وما زال يعانى من أثار هيمنة النظام الرأسمالى للدول المتقدمة فى إطار العلاقات الاقتصادية الدولية ، وقد أدى ذلك إلى تآكل دور الدولة لحساب الفاعلين الجدد ، وهذا ما سوف نوضحه فى الفصل الثانى .

# الفصل الثانى

# تآكل دور الدولة

من الواضح أن قوة الدولة المطلقة تتراجع لحساب الفاعلين الجدد، وهذا ما أشار إليه أيضاً تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم لعام ١٩٩٧ والذي يشير إلى وضع للدولة أكثر كفاءة ، لكنه أقل تدخلاً فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية بل والإدارية ، وأكثر إشراكاً للقطاعين الخاص والتطوعى فى إدارة الحياة (٤) .

**•• هذا كله يؤكد تآكل دور الدولة من جهتين :**

١- تآكل القوة المطلقة للدولة المصرية لصالح تحالف يضم فاعلين غير مصريين مع فاعلين مصريين ، منهم تنظيمات رجال الأعمال مع فاعلين دوليين ، حكومات أو منظمات حكومية أو غير حكومية . .

٢- تآكل مجموعة أدوار كانت تقوم بها الدولة على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية لصالح اشتراك القطاعين الخاص والأهلى فى إدارتها .

ويتضح دور الدولة لحساب رجال الأعمال من خلال عدة محاور رئيسية :

**المحور الأول - عضوية رجال الأعمال في المؤسسة التشريعية:**

عدد رجال الأعمال فى مجلس الشعب المصرى ٦٦ عضواً من بين ٤٥٤ عضواً هم أعضاء المجلس أى أن نسبتهم ١٥ ٪ من عدد

الأعضاء وهى نسبة مرتفعة جداً ومثيرة للدهشة ، ولكن هذه الدهشة تزول عندما نعرف أن الحزب الوطنى الحاكم دفع بهذا اللوبى إلى المجلس لدعم سياسة الحكومة نحو الخصخصة وتنفيذاً لتعليمات صندوق النقد الدولى الذى يصر فى كل مفاوضاته مع الحكومة على تنفيذها . وبالفعل دخل أكثر من ٢٠٠ رجل أعمال فى الانتخابات التشريعية التى جرت فى نوفمبر ١٩٩٥ ، كما قام الرئيس مبارك بتعيين رجل أعمال هو محمد أبو العينين ضمن العشرة المعينين ، ورجال الأعمال فى المجلس منهم ٥٩ عضواً ينتمون للحزب الوطنى بنسبة ٨٩,٣٪ ، ومنهم ٦ أعضاء مستقلين ، واللافت للنظر أن ١٦ رجل أعمال دخلوا الانتخابات بصفة عامل ، ورجلا أعمال دخلا تحت صفة فلاح (٥) .

وفى التقرير السنوى الأول الذى أعدته جماعة تنمية الديمقراطية (٦)عن د ورة مجلس الشعب (١٩٩٧)تناول بالتحليل أداء نواب البرلمان من رجال الأعمال ، وتوصل إلى عدد من **النتائج المهمة :**

**١- غياب التنسيق بين رجال الأعمال داخل البرلمان ، وأرجع هذا إلى تفاوت النشاط الذى يقوم به كل عضو ، كذلك التفاوت فى الأصول الطبيعية لهم .**

٢- سيطرة القضايا القومية على مناقشتهم بسبب عدم ارتباط رجال الأعمال - أغلبهم - بدوائرهم الانتخابية .. وتركز اهتمامهم بالدرجة الأولى بالقضايا والموضوعات التى تمس مصالحهم مباشرة والمتعلقة بالجانب القومى مثل زيادة القدرات التصديرية والتعريفة الجمركية .

٣- نجاح رجال الأعمال فى استصدار أكبر عدد من القوانين التى تشجع عملية الاستثمار فى البلاد .

٤- احتل البعد الاجتماعى المرتبة الأولى فى اهتماماتهم القومية .. وهذا نابع من رؤيتهم لعدم الفصل بين البعد الاجتماعى وبين الاستقرار السياسى والاقتصادى فى البلاد .

٥- اشترك فى مناقشة بيان الحكومة عام ١٩٩٧ ( ٤٤ عضواً ) من رجال الأعمال ، كما اشترك فى مناقشة الموازنة العامة ٢٥ عضواً، وهى نسبة مرتفعة بالقياس بحجم رجال الأعمال فى البرلمان ، وبالقياس بالتكتلات المهنية الأخرى .

٦- تقدم النواب من رجال الأعمال بعشرة أسئلة و ٤ طلبات إحاطة وطلبين للمناقشة العامة . وأغلب الظن أن رجال الأعماب - فى مجلس الشعب - لا يرغبون فى ممارسة الأدوار الرقابية على الحكومة ووزرائها ، ولكنهم يسعون من خلال وجودهم بالمجلس إلى استصدار قوانين توفر لهم مزايا كبيرة ، وتمنح تسهيلات عديدة للاستثمار والقطاع الخاص ، وقد نجحت هذه الامبراطورية فى إصدار عشرات القوانين التى تخدم مصالحها (٧) .

إن حصاد تجربة رجال الأعمال فى مجلس الشعب فى السنوات الماضية تشير إلى أن كشف الحساب يميل لصالحهم ، ومن المتوقع أن ينمو هذا الدور ويتزايد فى السنوات المقبلة ، وأن يرتفع عدد النواب من رجال الأعمال فى مجلس الشعب القادم إلى أكثر من مائة عضو ، وهى ظاهرة تستلفت النظر وتحتاج إلى دراسة متعمقة (٨) .

**<u>المحور الثانى</u> - العلاقة العضوية لرجال الأعمال بالسلطة التنفيذية :**

ثمة علاقات بين رجال الأعمال والسلطة التنفيذية :

١- فجمعيات رجال الأعمال وقيادتهم تعتبر مفرخاً ومصدراً للتجديد للنخبة الوزارية ، ولعل من أمثلة ذلك : د. نوال التطاوى ، م. سليمان رضا ، الذى كان عضواً بالمجلس الرئاسى الأمريكى منذ ١٩٩٥/٣/١٧ ، ثم اختير وزيراً للصناعة فى تشكيل ١٩٩٦/٤ ، ولم يصدر قرار بإعفائه من عضوية المجلس رغم مخالفة ذلك للقانون الذى يحظر على الوزير العمل الخاص (٩) .

٢- العلاقات الرسمية المقننة إدارياً بين السلطة التنفيذية ورجال الأعمال ، والتى كان يمثلها المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى ، ومنها اجتماعات اللجان الوزارية مع رجال الأعمال (١٠) . ومنها اللقاءات الدورية بين مجلس الوزراء وتنظيمات رجال الأعمال (١١) .

٣- العلاقات غير الرسمية بين أشخاص من السلطة التنفيذية ورجال الأعمال ، والذى قد يؤدى إلى مدخل كبير للفساد والمنافع الخاصة (١٢) . وهذا ما كشفت عنه جرائم الفساد الكبرى خلال عام ٢٠٠٢ ، والتى نشرت عنها الصحف القومية .

**<u>المحور الثالث</u> - تعديل الوضع القضائى لرجال الأعمال :**

فالأساس فى القضاء تساوى الجميع أمام دوائره ذات العموم ، إلا أن تصوراً شاب عملية التقاضى جعل رجال الأعمال يضغطون من

أجل نظام قضائي أكثر سعة لهم ، ويتمثل في صورتين :

**الأولى :** نظام التحكيم **والثانية :** نظام القضاء المتخصص .

وإذا كان نظام التحكيم قد بدأ العمل به منذ فترة ليست بالقصيرة ، فإن نظام القضاء المتخصص لا يزال قيد الإعداد والدراسة (١٣) .

**المحور الرابع - التأثير في مخرجات النظام السياسي :**

صارت هناك مشاركة بين جمعية رجال الأعمال والجهات المعنية في الدولة منذ إصدار قوانين تتفق مع رغبات مختلف جماعات المصالح خاصة رجال الأعمال ، مثل قانون الاستثمار ، وقانون العمل الموحد ، وقانون الشركات ، وقوانين الضرائب ، وتعديلات البورصة ، وقوانين تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين (١٤) .

**المحور الخامس - رجال الأعمال والصراع العربي الإسرائيلي :**

فطنت الإدارة الإسرائيلية في الفترة السابقة على حكم الليكود ( ما قبل نتنياهو ، أي قبل يونيو ١٩٩٦ ) ، ومن خلفها الإدارة الأمريكية إلى أمرين :

**الأول :** أن الصبغة السياسية لعملية التسوية بطيئة الأثر ، خاصة بالنسبة لمسألة التطبيع الاجتماعي ، والثقافي والشعبي بشكل عام .

**الثاني :** أنه أضحى من الحيوية بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي والولايات المتحدة ، ترتيب استغلال ثروات المنطقة خاصة بعد انتهاء

الحرب الباردة ، لذا تبنت الجهتان سوياً عملية محاولة تعديل نظام وآليات التسوية ، بحيث يتم تقديم المناخ الاقتصادية على السياسة ، حيث إن الأولى ذات اثر سريع ومباشر فى حياة الناس .

يرى البعض أن دور رجال الأعمال فى المجتمع يرتبط بالعمل السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، ومن ثم فهم ظاهرة إيجابية تتطلبها مقتضيات العمل بنظام اقتصاديات السوق .. ولكن البعض الآخر يرى أنه إذا كانت هناك نتائج إيجابية لدور رجال الأعمال فإنه يوجد لها أيضاً ظواهر سلبية ، وأن هذه الظواهر السلبية تأتى نتيجة طبيعية للمرحلة الانتقالية التى يعيشها المجتمع المصرى من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق ، وهى مرحلة عاشتها وتعيشها كل الدول التى تمر بالتجربة التى تمر بها مصر .

البعض الآخر يرى أن فئة رجال الأعمال تجاوزت الخطوط الحمراء وخاصة فى المجال السياسى لقربها من دوائر اتخاذ القرار ، فضلاً عن مأخذ آخر وهو تفضيلهم الاستثمار العقارى والمضاربة فيه ، وكذلك المضاربة فى سوق الأوراق المالية والانصراف عن الاستثمار الصناعى ، وخاصة رجال الأعمال الذين تميزوا بتواجدهم فى أنشطة صناعية ونجحوا فيها وأصبح لهم أسماء معروفة فى مصر وكذلك فى بعض الأسواق الدولية (١٥) .

ويقع السلوك السياسى المستقبلى لرجال الأعمال فى إطاران : أولهما : أن يستمر الحال على ما هو عليه ، بمعنى استمرار تبعية السلوك السياسى لرجال الأعمال ، وثانيهما : استقلال السلوك السياسى لرجال الأعمال (١٦)

•• ويتوقع لرجال الأعمال فى المستقبل بديلان :

**أولهما:** استمرار الوضع الراهن على ما هو عليه ، بمعنى انفصال الكيانين ، الحكومة ورجال الأعمال ، مع استمرار علاقة الصداقة الحذرة من جانب الحكومة ، لضمان عدم تأثير تنظيمات رجال الأعمال على القرار المصرى .

**وثانيهما:** الهبة الشعبية : وهو أحد البدائل التى تطرح نفسها بقوة نتيجة :

أ – تراجع الدور الاجتماعى للدولة بصورة تدريجية .

ب– زيادة حدة الاستقطاب الطبقى الحاد بين من يملكون ومن لا يملكون ، حيث تميل الفئة الثانية ( فئة من لا يملكون ) إلى الزيادة على حساب تآكل الطبقة الوسطى .

ت– السلوك الاستفزازى للأغنياء ، والذى يصل لكل الناس عبر وسائل الإعلام ، وبخاصة الإنترنت [١٧] .

•• ونخلص مما تقدم ، إلى أنه قد تآكلت مجموعة أدوار كانت تقوم بها الدولة ، على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ، لصالح اشتراك القطاعين الخاص والأهلى فى إدارتها ، كما سعى رجال الأعمال من خلال وجودهم فى مجلس الشعب إلى استصدار قوانين توفر لهم مزايا وتسهيلات ، وقد نجحوا بالفعل فى إصدار عشرات القوانين التى تخدم مصالحهم [١٨]، وترتب على ذلك عدة نتائج سلبية وخطيرة على الاقتصاد المصرى ، وهذا ما سوف نوضحه فى الفصل الثالث .

# الفصل الثالث

# الخصخصة بين الواقع والمأمول

## المبحث الأول

## أزمة ضمائر .. أم أزمة قوانين ؟

لابد أن نعترف بان البنوك فى أزمة .. وأن رجال الأعمال فى محنة .. وإن الاقتصاد المصرى يواجه ظروفاً صعبة بعضها كان محسوباً .. والبعض الآخر جاء خارج كل الحسابات .. كانت هناك ظروف دولية قاهرة .. وأحوال سياسية صعبة .. ومتغيرات فى العالم لم تكن لها أى مؤشرات .. ووسط هذا كله ظهرت محنة البنوك مع رجال الأعمال واكتشفت الحكومة أن هناك خطأً فادحاً ربما وصل إلى درجة الكارثة في نشاط الجهاز المصرفى ، العمود الفقرى لاقتصاد الدولة ، وواحد من أهم ركائز التنمية الاقتصادية .. ومن هنا كانت مجموعة قرارات حاسمة كان أخطرها وأهمها نقل تبعية البنك المركزى لرئاسة الجمهورية ، ثم إعداد مشروع قانون جديد للبنوك .. ثم إجراء تغييرات شاملة فى قيادات الجهاز المصرفى والدفع بدماء جديدة فيه .. [١٩]

ولكى نضع تصوراً للمستقبل لابد أن نطرح أخطاء الماضى .. ونستفيد من دروسه حتى لا تتكرر الأخطاء وحتى لا نكتشف أن ما تصورناه ماء لم يكن أكثر من سراب وإن كل حساباتنا تقريباً جاءت خارج السياق . وهنا لابد أن أضع مجموعة ملاحظات حول تجربة

البنوك المصرى خلال السنوات العشر الأخيرة على الأقل لأن فى هذه التجربة دروساً كثيرة يجب أن نستوعبها وندرك أبعادها ..

إن الدولة وضعت كل ثقتها فى مجموعة أفراد ولا أقول طبقة أو فئة أو جماعة لأنهم بالفعل لم يتجاوزوا حدود المائة شخص أو مائتين على أكثر تقدير ، وقدمت لهم كل ألوان الدعم والتأييد والمساندة .. قدمت لهم الأرضى بلا مقابل ، وفتحت لهم أبواب البنوك بلا رقابة أو حساب .. وشجعتهم على المستوى الاجتماعى فصاروا فى قمته .. ثم فتحت لهم أبواب الدعم السياسى من خلال مجلسى الشعب والشورى والحزب الحاكم .. والأخطر من ذلك كله أن الحكومة عهدت إليهم بكامل الثقة بخطط التنمية الاقتصادية وأقامت كل حساباتها على هذا التصور ابتداء بقضايا الإنتاج والتصدير والاستيراد .. وانتهاء بقضايا البطالة . وكان ينبغى أن تراجع الحكومة هذه السياسة ليس بهدف تقليص دور هذه الفئة ولكن بهدف الاطمئنان إلى صدق النيت وجدية المنهج ومصداقية هؤلاء تجاه هذه المسئولية الضخمة . وللأسف الشديد أن الحكومة أفاقت على نتائج كثيرة لم تكن تتوقعها بل أكثر من ذلك أنها أفاقت علىٰ جوانب قصور وأخطاء تحاول أن تعالجها الآن ، وكان فى مقدمتها قروض البنوك ومشكلات مثل البطالة والتصدير وسوء الإنتاج !.

إن خطورة هذا التوجه إنه جاء فى وقت تحاول الحكومة فيه أن تنسحب وتترك بعض مسئولياتها ضمن برنامج الخصخصة فكان بيع القطاع العام للقطاع الخاص وانسحاب الدولة من مواقع كثيرة بما ترتب عليه من تسريح للعمالة فى كثير من الوحدات الإنتاجية أو

الخدمات المبيعية ، على أساس أن القطاع الخاص سيقوم بدور الحكومة بصورة أفضل ، ولكن الذى حدث أن الحكومة باعت المشروعات وسرحت العمال وأوقفت الإنتاج فى كثير من وحداته حتى الناجح منها، وفى نفس الوقت لم يستطع القطاع الخاص أن يكون البديل ليؤدى هذا الدور بجدارة ، فلا هو قدم الإنتاج الأفضل ، ولا هو أسهم فى حل مشكلة البطالة ولا هو زاد من حجم الصادرات ، هذا يعنى أن الحكومة تخلت عن دورها لحساب القطاع الخاص الذى تقاعس عن القيام بهذا الدور .

لا يستطيع أحد أن يدعى أن ما حدث فى البنوك كان وليد مصادفة أو فترة زمنية قصيرة ، لم يكن خطأ حكومة أو مسئولية وزير ولكنه سلسلة من الأخطاء بدأت فى نهاية الثمانينات وزادت حدتها طوال التسعينات . فى ملفات قطاع الرقابة على البنوك فى البنك المركزى مؤشرات كثيرة ودلائل قاطعة على تجاوزات فجة كانت تحدث فى عمليات الإقراض والائتمان فى البنوك ، هناك قروض بلا ضمانات على الإطلاق .. وهناك قروض بضمان الأسماء وليس الأصول أو الممتلكات ، وهناك قروض بالتليفونات سواء من الدائن أو المدين ، بمعنى أن رجل الأعمال كان يطلب مائة مليون كقرض بالتليفون ويقوم البنك بتنفيذ الطلب أيضاً بالتليفون دون دراسة جدوى أو حتى سؤال أو توافر ضمانات .. وهناك قروض كانت تخضع لتوجيهات من المسئولين سواء كانوا كباراً أو صغاراً ويكفى أن مدير الائتمان فى أى بنك كان يملك اختصاصات تتجاوز اختصاصات رئيس البنك المركزى نفسه ، والأخطر من ذلك كله غياب المتابعة أو

الرقابة أو حتى السؤال .. ولهذا وجدنا ملايين الجنيهات فى شكل قروض على مشروعات وهمية لا وجود لها فى الأساس .. والأغرب من ذلك كله أن هوجة القروض لم تقتصر على بنك دون الآخر بل إن البنوك كانت تتنافس من أجل إقراض القطاع الخاص وتتسابق فى تقديم التسهيلات .. بل إن بعض البنوك أجرى تسويات مع الدائنين من سنوات مضت تنازلت فيها عن الفوائد وجزء من أصل الدين ، وهنا ظهرت تكتلات عائلية تحولت إلى قوى اقتصادية وكان معظمها على غير أساس . كانت هناك منافسة حادة بين البنوك لتقديم أموال الناس فى شكل قروض حتى وصل الحال إلى أن أصبح كل بنك يحدد أسعار الفائدة طبقاً لظروف وأحوال العملاء فيه .. وكان هذا يعنى غياب القواعد التى تحكم العمل المصرفى وأيضاً غياب الضوابط التى تحدد نشاط البنوك وسياساتها المصرفية .

فى ظل التوسع الأعمى فى عمليات الاقراض وجدت البنوك نفسها أمام نوعيات مختلفة من رجال الأعمال المقترضين .. هناك فئة الهاربين .. وهؤلاء أخذوا القروض وهربوا وقصصهم معروفة للجميع .. وهناك فئة المتعثرين .. وهؤلاء ساءت أحوالهم أمام ظروف السوق وحالة الانكماش وظروف الاقتصاد العالمى والركود الذى يعانية الواقع الاقتصادى بكل مجالاته .. وهناك رجال أعمال مسجونون يقضون عقوبة السجن فى ظل أحكام قضائية يتم تنفيذها .. وهناك رجال أعمال أمام القضاء منهم من صدرت قرارات بمنعهم من السفر أو أصبحوا بين يدى القضاء فلا هم أحرار ولا هم مساجين . وهناك رجال أعمال أحراراً تماماً يعيشون حياتهم ويمارسون أعمالهم .

والغريب فى الأمر أن هؤلاء جميعاً تحكمهم ظروف واحدة وقواعد واحدة .. وكلهم مدينون للبنوك ، ولكن الفرق أن هناك من اقترض ودخل السجن ، وهناك من اقترض وبقى حراً ، وهذا يمثل علامة استفهام كبيرة ، وليس هذا دفاعاً عن المسجونين أو دعوة لسجن الأحرار ولكنه دعوة لتحقيق العدالة ، ولا أحد يعلم أين كانت الإدانة .. وأين كان الإفراج .. وما الفرق بين من دخل السجن ومن هرب للخارج أو من ظل يمارس عمله ونشاطه .. وهنا أقول أن مقاييس العدالة لا ينبغى أن تخضع لآراء أو أهواء أو حسابات لأن الجميع اقترض فى ظل مناخ سائد ويجب أن تكون هناك مساواة فى الحلول والأضرار والعقوبة .

إن الدولة التى شجعت بقوة ومنحت الثقة الكاملة لا ينبغى أبداً أن تسحب ثقتها فى لحظة لأن هذا ليس تخطيطاً ولكنه يدخل بذلك فى دائرة الأهواء .. ومن هنا فإذا كانت الدولة قد فتحت الباب على مصراعيه لعمليات الإقراض بلا ضمانات أو دراسات أو حسابات لا ينبغى أن تتخذ موقفاً مضاداً تماماً لما فعلت .. ولا ينبغى أن نعالج الأخطاء بأخطاء أكبر .. إذا كان فتح الأبواب بلا قواعد خطأ فإن إغلاقها تماماً خطيئة ، ولهذا فإن التشدد الأعمى الذى تتعامل به البنوك الآن فى عمليات الإقراض يعتبر كارثة آخرى لأن هذا الأسلوب يتعارض تماماً مع الرغبة فى التنمية الحقيقية ولهذا يجب أن نفرق بين قروض « السداح مداح » وقروض الإنتاج الحقيقى .

ولا يعقل أبداً أن تضع الحكومة خطة التنمية فيها على أساس أن للقطاع الخاص النصيب الأكبر ثم تمتنع البنوك عن تمويل نشاطه ..

وإذا كان الحساب مطلوباً فليس من الحكمة أن تغلق البنوك أبوابها فى وجه القطاع الخاص حماية لنفسها .. هناك إجراءات وضوابط تحقق هذه الحماية وليس الحل أبداً هو وقف النشاط وتراجع البنوك فى سياساتها الائتمانية إن الخطأ يحتاج إلى حساب ومراجعة .. ولكن ذلك لا ينبغى أن يكون سيفاً مسلطاً على مستقبل التنمية فى مصر . ولا يعقل أبداً أن تنسحب الدولة فى ظل سياسة الخصخصة وتترك معظم مشروعات الخطة للقطاع الخاص ثم لا تقوم البنوك بدورها فى عمليات التمويل .. وهنا يجب أن نفرق بين قروض تسهم فى مشروعات وقروض بلا مشروعات .. ويجب أن نكون على وعى بالأشياء الحقيقية والأشياء الوهمية .. وهنا ينبغى أن تساند البنوك كل صاحب مشروع حقيقى وجاد .

لا يمكن أن نفصل ما حدث للبنوك عن تجاوزات المسئولين فيها .. إن غياب الشفافية وموت الضمائر وتغليب المصالح الخاصة وامتهان حرمة المال العام كل ذلك يقف وراء هذه المحنة .. وإذا كان المطلوب حساب رجل أعمال هرب فهناك أسماء كثيرة قدمت القروض وهى تعلم أنها بلا ضمانات بل أن هناك إدانات واضحة وصريحة فى حالات كثيرة ويجب أن تكون محلاً للمساءلة .

والآن نحن أمام أطراف متعددة تواجه أزمة واحدة .. إن الأزمة هى الأموال وما حدث فى البنوك .. والأطراف هى بالتوالى :

- الحكومة التى تحاول أن تواجه القضية بحسم .

- البنوك التى وقعت فى هذه الكارثة وتريد استرداد أموالها

واستمرار نشاطها بأقل خسائر ممكنة .

• ورجال الأعمال الهاربون أو المتعثرون أو المسجونون أو الأحرار .. هؤلاء جميعاً يجب أن يستوعبوا الدرس .

إن المطلوب من الحكومة أن تراجع سياستها تجاه رجال الأعمال وأن يكون دورها تشجيع أبناء الوطن كله وألا تضع ثقتها فى فئة أو جماعة أو جمعية لأن الحكومة فى النهاية مسئولة عن الوطن كله وليس مجموعة أفراد فيه وهنا يجب أن تفتح الفرص أمام الجميع وأن يكون مقياس التميز هو حجم العطاء والولاء والمصداقية والجدية فى العمل والإنتاج .. لقد أخطأت الدولة عندما اختارت مجموعة أفراد وأنشأت منهم كتيبة لرجال الأعمال وتصورت أن هؤلاء قادرون على عمل كل شئ .. ولا ينبغى أن يكون الحل بإنشاء كتيبة آخرى لأن التجربة فشلت ولا يجب تكرارها .

أما البنوك فهى تعرف أخطائها خاصة تجاوزات العاملين فيها ، وفى ظل قيادات نظيفة لن تكون هناك فرص للتلاعب أو التحايل .. ولكن هذا لا يمنع مسئولية البنك المركزى خاصة فى ظل سلطاته وموقفه الجديد ، حيث يتبع رئيس الدولة وهذا يعنى أن مناطق الضغط أو النفوذ لن يكون لها سلطان عليه .. كما أن الاختصاصات الجديدة التى سيمنحها قانون البنوك للبنك المركزى ستحقق له قدراً كبيراً من الاستقلالية والحرية فى ممارسة الإشراف الكامل على البنوك ، إن أمام البنك المركزى سجلاً كبيراً من التجاوزات ، والعاملون فى البنوك الكبير منهم والصغير يعرفون تماماً أسباب ذلك كله ودوافعه وإذا كان

المطلوب حساباً حاسماً وقاطعاً وتجاوزات الأمس فإن المطلوب أيضاً وضع ضوابط كافية لعدم تكرارها فى الغد .

نأتى إلى رجال الأعمال من هرب ومن تعثر ومن أصبح الآن بين غيابات السجون . لقد استوعب الجميع الدرس ، من دفع الثمن ومن لم يدفع ، وعليهم جميعاً أن يفتحوا صفحة جديدة يؤكدون فيها ولاءهم لهذا الوطن الذى أعطهم كل شئ ، ولكن ذلك كله لا يعطى أحداً الحق فى التفريط فى قرش واحد من أموال البنوك لأنها أموال الشعب .

تبقى بعد ذلك نقطة أخيرة .. هناك قانون جديد للبنوك .. وهناك إشراف ومتابعة من البنك المركزى وهناك قيادات جديدة للبنوك .. كل هذه أشياء طيبة .. ولكنها لن تفعل شيئاً فى ظل غياب الضمير .. لأن القوانين لا تصنع الضمائر ، وتبقى القضية فى الأساس أزمة فى الضمائر قبل أن تكون أزمة فى التشريعات والقوانين .

وفى ضوء ذلك ، نتساءل كيف يتم بناء قطاع خاص وطنى يسعى لمصلحة هذا الوطن ، وهذا ما سوف ندرسه فى المبحث الثانى من هذا الفصل ، وكذلك فى الباب الرابع .

## المبحث الثانى

# مطلوب قطاع خاص حقيقى

كانت مصر الدولة والشعب حريصة على قطاعها الخاص بدوره ورسالته .. ولا أعتقد أن هناك حكومة وقفت بجانب قطاعها الخاص كما فعلت مصر .. لقد قدمت له كل شئ ابتداءاً بالتسهيلات الضريبية والجمركية والأراضى وانتهاء بالقروض والتسهيلات الائتمانية فى البنوك .. هذا ما فعلته الدولة .. ولا شك أن الشعب كان سعيداً بهذا التحول فى مسيرة الحياة فى مصر ، عندما وجد القطاع الخاص يعود مرة آخرى ويحتل مكانته فى خدمة هذا الوطن [٢٠] .

إن الشئ المؤكد أن القطاع الخاص كان قد مات بالضربة القاضية فى مصر مع قوانين التأميم والحراسة التى فرضتها ثورة يوليو على فترات مختلفة ، بدأت بقانون الإصلاح الزراعى وانتهت بالتأميمات والحراسات .. ولا يستطيع أحد أن ينكر أن مصر شهدت ميلاد القطاع الخاص على فترات متباعدة ولكنها تبلورت مع ظهور عدد من رموز العمل الوطنى فى الإنتاج قبل ثورة يوليو ، كانت هناك صناعات أقامها محمد على للجيش المصرى .. وكانت هناك صناعات أقامها الإنجليز لخدمة الجيش وتسيير مصالح الجهاز الإدارى للدولة ، وكانت هناك صناعات لخدمة الإنتاج المصرى من القطن أقامها الإنجليز ومنها صناعة الغزل .. ويمكن أن نقول تجاوزاً إن القطاع الخاص فى مصر تبلور فى الفترة التى سبقت ثورة يوليو ، ولعل أبرز نماذج هذا القطاع طلعت حرب ومشروعاته ، وعدد من رجال الأعمال المصريين

أو العائلات المصـ ـة التى اهتمت بالصناعة والتجارة والعقارات وغيرها من أنشطه القطاع الخاص .

فى جانب آخر كانت الأنشطة الأهم هى الأراضى الزراعية ، وهى لا تدخل فى نشاط القطاع الخاص بمفهومه التجارى أو الصناعى لأن الأراضى الزراعية لها ظروفها ومكوناتها ونشأة طبقاته التى ارتبطت فى مصر بشكل أو بآخر بالأسرة العلوية الحاكمة ، ولكن القطاع الخاص التجارى والصناعى كان إلى حد ما بعيداً عن هذه الطبقة من ملاك الأراضى ، سواء كانوا من الأسرة الحاكمة أو القريبين منها . ولهذا كان القطاع الخاص المصرى قبل الثورة خليطاً من طبقات اجتماعية مختلفة ، وكان أيضاً خليطاً من طبقات اجتماعية مختلفة ، وكان أيضاً خليطاً من جنسيات مختلفة عاشت فى مصر ومارست الأعمال والأنشطة التجارية ، ولا شك أن هذه الجنسيات أفادت الكثيرين من أبناء الشعب المصرى للانضمام إلى مسيرة هذا النشاط .

انتهى كل شئ من هذه البوادر مع ثورة يوليو .. ودخلت مصر تجربة القطاع العام ، وبرغم كل ما شاب هذه التجربة من سلبيات ، إلا أن القطاع العام برغم كل جوانب القصور فيه ، قد ساعد على نمو الاقتصاد المصرى .. وواجه مشكلات مثل البطالة .. ووفر سلعاً كثيرة قد تكون محدودة الجودة ولكنها أضافت إنتاجاً ووفرت احتياجات بل أنها وجدت طريقها فى أحيان كثيرة للأسواق الخارجية فى شكل صادرات سلعية . ومن المتغيرات السياسية الضارية والظروف الصعبة التى واجهتها ثورة يوليو . كان القطاع العام أحد عناصر المواجهة ،

خاصة فى توفير احتياجات قواتنا المسلحة فى الأزمات الحادة والحروب التى خاضتها مصر ، وبرغم كل ما يمكن أن يقال عن تجربة القطاع العام المصرى ، إلا أن الكثير من إيجابياته لا تحتاج إلى تأكيد ، ومع بداية تهميش تجربة القطاع العام بدأت رحلة الانفتاح الاقتصادى فى منتصف السبعينات من القرن العشرين وهنا وضع الشعب المصرى كل أماله فى ظهور طبقة جديدة من أبناء القطاع الخاص تستطيع أن تقوم بدورها .. ودخلت الدولة فى عمليات تصفية حادة للقوانين والاجراءت حتى تفتح الباب أمام القطاع الخاص .. وللأسف الشديد أن كوادر القطاع الخاص الحقيقى كانت قد انسحبت من الساحة تماماً وظهرت فى الأفق نماذج جديدة لا علاقة لها بالماضى البعيد ، ولهذا أفرزت سياسة الانفتاح نماذج غريبة .. على النحو التالى :

• ظهرت مجموعات من السماسرة الذين سعوا إلى الشركات الأجنبية للحصول على توكيلات السلع والخدمات من شركات أجنبية كبرى .

• ظهرت طائفة من تجار العملة الذين حاولوا الاستفادة من الفارق بين السعر الرسمى والأسعار الحقيقية فى الأسواق للعملات الأجنبية .

• ظهرت جماعة من رموز القطاع العام الذين انسحبوا منه فجأة بعد الاتجاه إلى تصفيته ، بحيث أعد هؤلاء أنفسهم لكى يرثوا القطاع العام . ومن هنا انتقلت أمراض القطاع العام إلى الوليد القادم الذى

يسمى القطاع الخاص .

• ظهرت جماعة من مستوردى السلع الأجنبية أغرقت الأسواق بكل شئ ووضعت أنماط استهلاكية ما زلنا نعانى منها .

• اتسعت دائرة المنافسة فى قطاع المقاولات خاصة مع التوجه الجديد فى هذا القطاع نحو التملك ، وهنا ظهرت فئة من تجار الأراضى والعقارات .

وقد شهدت هذه الفترة ثلاث جرائم ثابتة تاريخياً .. الأولى تحويل أكثر من مليون فدان من الأراضى الزراعية إلى مبان . والثانية هدم جزء كبير من ثروة مصر المعمارية من القصور والفيلات وتحويلها إلى عمارات سكنية . والثالثة زيادة حدة المضاربات فى تجارة العقارات والشقق حتى وصلت إلى معدلات غير مسبوقة سواء فى الأسعار أو فى عدد المنشآت ، التى تحولت مع الوقت إلى عبء كبير على الاقتصاد القومى .. ولا شك أن هناك أموالاً كثيرة جداً جاءت من تجارة الأراضى والشقق والعقارات وهدم القصور والاعتداء على المبانى التاريخية

• لم تستطع تجربة الانفتاح أن تضع أساساً حقيقياً لمَا يمكن أن نسميه القطاع الخاص ، فلا هى قدمت وحدات إنتاجية أضافت لمسيرة الإنتاج المصرى تعويضه عن القطاع العام .. ولا هى قدمت مصادر دخل جديدة .. ولا هى قدمت كوادر واعية أو واعدة من رجال الأعمال ، لقد قدمت مجموعة من تجار الأراضى والمضاربين فى العملات وسماسرة الشركات .. ولكنها لم تقدم رجل الأعمال بمفهومه

الحقيقى فكراً ودوراً ورسالة . وجاءت تجربة بيع القطاع العام فى ظل سياسة الخصخصة ، وكان هناك اعتقاد ، أننا استوعبنا تجربة الانفتاح واستفدنا منها ، خاصة أن سلبياتها كانت واضحة وتجسدت أمامنا فى أشياء كثيرة ..

• تجسدت فى زيادة الاستهلاك خاصة مع فتح باب الاستيراد وظهرت طبقة جديدة تعاملت مع كل شئ بسفه شديد ، سواء الانفاق أو الاستهلاك أو البذخ ودخلت بشرائح من المجتمع إلى طريق لا حدود له من الانفاق الاستهلاكى .

• تجسدت فى ظهور انماط غريبة من الحياة انتشرت فيها المخدرات والسلوكيات الفجة وصاحبها اختلال شديد فى منظومة القيم التى قام عليها المجتمع المصرى .. وكانت من أساسياته .

• تجسدت فى اختلال العلاقة بين مؤسسات الدولة ، بحيث تداخلت الأدوار فى أحيان كثيرة بين سلطة المال وسلطة القرار ، وأضيفت لهما سلطة الصحافة والإعلام . كان ينبغى أن نستفيد من تجربة الانفتاح ونحن نبدأ مرحلة جديدة مع الخصخصة ، خاصة مع بداية التخلص من القطاع العام وما يعنيه ذلك من مسئوليات وأعباء على الحكومة والشعب وموارد الدولة . هنا برزت كتيبة من رجال الأعمال لم يكن لها تاريخ أو دور أو فهم أو خبرة .. وتصدروا واجهة القطاع الخاص .. واستطاعوا الحصول على وسائل الدعم والمساندة .. وفتحت لهم الدولة خزائن البنوك بلا حساب .. وكنا نتوقع فى ظل هذا كله أن تبدأ هذه الكتيبة مسيرتها لوضع دور للقطاع الخاص يتناسب

مع حجم الثقة والمساعدات التى قدمتها أجهزة الدولة .. وللأسف الشديد أن الكتيبة خذلت الدولة وخذلتنا معها ، وكان وراء ذلك أسباب كثيرة : -

١- إن الكثيرين من أبناء هذه الكتيبة لم تكن لهم خبرات سابقة ، سواء فى الإنتاج أو العمل التجارى وتصوروا أن القضية لا تتجاوز حدود العلاقات العامة ، سواء مع السلطة أو غيرها ، واتجه معظم هؤلاء إلى مشروعات سريعة لاستيراد الأغذية أو أعمال السمسرة أو فى أحسن الحالات المشروعات السياحية ..

٢- أمام الأموال الضخمة التى وفرتها البنوك لهذه الكتيبه ، اتسعت دائرة النشاط بلا دراسة أو تخطيط ، ومن هنا تعددت المشروعات برغم الخلاف الشديد بين نوعياتها ، وهنا وجدنا من يجمع فى نشاطه بين تجارة العقارات .. وزراعة الأراضى ، ومشروعات السياحة ، وتجارة العملة ، والمضاربات فى البورصة .. وكانت النتيجة أن الأنشطة أكلت بعضها .

٣- أمام نجاح بعض المشروعات وجدنا رجال الأعمال يتنافسون فى ضرب أنشطة بعضهم البعض ، فإذا نجح واحد منهم فى صناعة ما ، وجدنا الآخرين يتجهون إلى إنشاء مشروعات صناعية متشابهة ، وكانت النتيجة تكدس الإنتاج .. وزيادة السلع على احتياجات السوق وكانت الخسارة للجميع .. فهناك صناعات كثيرة راكدة فى المخازن الآن بسبب ذلك . فى هذا الإطار أيضاً ، كانت المنافسة فى المشروعات الغذائية بحيث زاد المعروض منها عن احتياجات

الا[illegible]لاك ، فكانت نتيجة ... الركود ، يدخل في ذلك المنافسة فى المشروعات السياحية ... عد زادت فى مناطق كثيرة عن القدرة الاستيعابية لأسواقنا .. والأخطر أن هذه المنافسة كانت على أشدها فى قطاع المقاولات وترتب على ذلك وجود ٣ ملايين شقة مغلقة الآن لا تجد من يشتريها أو يستأجرها ..

٤- التوسع فى القروض بصورة مخيفة وصلت إلى درجة الاعتقاد بأن هذه القروض لن ترد .. وشجع على ذلك أن كل رجل أعمال أنشأ عشرات الشركات وكل شركة كانت لها قروضها ، وأدى ذلك إلى تعثر هؤلاء عندما اكتشفوا حجم الكارثة أمام فشل المشروعات .. وزيادة حجم الديون .. وغياب الخبرة .

٥- إن عدد كبير من هذه الكتيبة من رجال الأعمال حصل على قروض من البنوك المصرية ودخل بها مضاربات فى أسواق المال العالمية ، وأمام الجهل وعدم الخبرة خسروا هناك .. كما خسروا هنا . هذا ما وصل إليه حال الطبقة التى حلمنا بها دوراً ورسالة .. وهذا يؤكد أنه لا يوجد لدينا قطاع خاص ولابد أن نعترف بذلك .. إن المغامرين والباحثين عن الصفقات السريعة والذين يتصورون أن الهدف هو الربح فقط دون النظر إلى عناصر الخبرة والفهم ، هؤلاء لا يمكن أن نطلق عليهم أسم القطاع الخاص ، ولا شك أن هؤلاء قد أساءوا إلى كثير من الرموز الجادة التى شاركت فى العمل والإنتاج والمسئولية ولكننا الآن أمام واقع جديد يتطلب منا أن نضع أساساً لما يمكن أن نسميه بعد ذلك القطاع الخاص إن ذلك لن يأتى بقرارات من الحكومة أو رغبات من الناس .. أو محاولة من البعض لأن يلعب دوراً غير مؤهل له .. ولكن

القصية نتطلب من الحكومة توفير مناخ اقتصادى واجتماعى مناسبين لفتح الفرص أمام الناس .. كل الناس فليس هناك قطاع خاص بقرارات حكومية . [ وهذا ما سوف نوضحه فى الباب الرابع ] .

**• ولعل هذا يتطلب ما يلى :**

**أولاً :** أن تسحب الدولة تأييدها لفئة من الناس على حساب مجتمع كامل .. فلا توجد طبقات اجتماعية بفرمانات حكومية .. على الدولة أن تفتح الباب أمام الجميع بحيث يكون هناك تكافؤ حقيقى فى الفرص وبعد ذلك نترك السباق للخبرة والموهبة والمصداقية .

**ثانياً :** أن تقوم الحكومة بتقديم خبراتها للراغبين من رجال الأعمال، الذين يفتقدون الخبرة بحيث تدرس لهم الأسواق وطبيعة الإنتاج وأساليبه ، لأن الجزء الأكبر من الأخطاء التى نراها اليوم كان نتيجة التخبط وغياب الخبرة وعدم الفهم .

**ثالثاً :** لا ينبغى أن تنسحب الدولة من مسئولياتها تماماً أمام رغبتها فى أن تترك كل شئ للقطاع الخاص ، لابد أن يتم ذلك على مراحل وببطء واع لأن العبء أكبر بكثير من قدرات القطاع الخاص ولأن مسئولية الوطن لا يمكن أن تترك ببساطة فى يد مجموعة أفراد مهما كانت مواهبهم وقدراتهم ، ولنا فى مأساة البطالة أمام انسحاب الدولة أكبر دليل على خطأ هذا التوجه .

**رابعاً :** لا يمكن أبداً أن ينفصل النشاط الاقتصادى عن مجموعة من العناصر يقوم عليها .. لا يمكن الفصل بين المشروع .. وإنتاجه

وتسويقه .. وتمويله .. ومخاطره .. ولهذا يجب أن تكون هناك رقابة واعية على هذه المراحل ، خاصة إذا كان التمويل يتم من خلال البنوك والمؤسسات الحكومية لحساب أفراد أو جماعات .

**خامساً:** إن القطاع الخاص عندنا يحتاج لأن يتعلم .. وفى تجارب الدول الآخرى خاصة الشرق الأقصى إمكانات هائلة يمكن أن نستفيد منها لأن الفرق كبير بين عقليات تعمل بالدراسة والبحث والمعلومات والمعرفة ، وآخرى لا تملك شيئاً من ذلك .

**سادساً:** وأخيراً .. فإن للدولة هيبتها .. ولرأس المال لغته .. وللصحافة رسالتها .. وللإعلام دوره .. والخلط بين هذه المؤسسات من حيث الدور والمسئولية يصبح فى معظم الأحيان كارثة .. وهذا فعلاً ما حدث ..

من هنا نقول بكل الصراحة .. ليس لدينا قطاع خاص وكل ما عندنا بعض النماذج الفردية الناجحة .. والكثير من النماذج المغامرة .. وكلاهما لا يغنى أبداً عن وجود قطاع خاص حقيقى نحن أحوج ما نكون إليه دوراً ومسئولية ورسالة ، ويدفعنا هذا القول إلى الانتقال لدراسة الدور الاقتصادى للدولة فى الإسلام ، حيث نصت المادة الثانية من الدستور المصرى لعام ١٩٧١ ، على أن [ الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ] . هذا ما سوف يتم فى الباب الرابع .

# مراجع الباب الثالث


( ١ ) د. على لطفى : دور الدولة فى التنمية فى ظل الاقتصاد الحر مع إشارة خاصة إلى مصر ، مرجع سابق ، ص ٧ – ٨ .

( ٢ ) د. محمد عثمان مصطفى : ملء فراغ الخصخصة – الاستثمار الخاص والعوامل المؤثرة فيه فى مصر – دراسات قياسية عن الفترة ٨٢/٨٣ – ٩٦/١٩٩٧ – مجلة مصر المعاصرة ، يوليو / أكتوبر ٢٠٠٠ م العدد ٤٥٩ – ٤٦٠ – ص ٣٢ – ٤٠ .

( ٣ ) المرجع السابق ، ٠٠٠ ص ٥٥ – ٥٦ .

( ٤ ) تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٩٧ ، الدولة فى عالم متغير .

( ٥ ) جريدة الحقيقة ، ٢١ فبراير ١٩٩٨ .

( ٦ ) جريدة العالم اليوم ، ١٣ يونيو ١٩٩٨ .

( ٧ ) جريدة الحقيقة ، مرجع سابق ذكره .

(٨) جريدة العالم اليوم ، ١٣ يونيو ١٩٩٨ .

( ٩) جريدة السياسى المصرى ، ١٣ إبريل ١٩٩٧ .

(١٠) جريدة العربى ، ١٧ مارس ١٩٩٧ .

( ١١ ) جريدة الأهرام ، ٥ مارس ١٩٩٨ .

( ١٢) الموسوعة البريطانية ، نقلاً عن وسام فؤاد : مستقبل الدور السياسى لرجال الأعمال فى مصر ، بحث غير منشور ، مايو ١٩٩٨ ، ص ٣٠ .

(١٣) وسام فؤاد : آليات الالتفاف حول القضاء ، بحث غير منشور .

(١٤) وسام فؤاد : مستقبل الدور السياسى لرجال الأعمال فى مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١ .

(١٥) الاقتصاد المصرى خلال عام ٩٧ / ١٩٩٨ ، تقرير سنوى تصدره آمه برس للإعلام والنشر Ummah Press Services .

(١٦) وسام فؤاد : مستقبل الدور السياسى ... ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

(١٧) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(١٧) جريدة الحقيقة ، مرجع سابق .

**•• ولمزيد من المعلومات ، يرجع إلى :-**

- مدحت خليل العراقى : القضايا الاقتصادية المعاصرة .... ، مرجع سابق ، ص ٩ - ١٢ .

(١٩) فاروق جويدة : أزمة ضمائر ... أم أزمة قوانين ؟ ، جريدة الأهرام ، يوم الجمعة ١٥/١١/٢٠٠٢م - صفحة قضايا وآراء .

(٢٠) فاروق جويدة : مطلوب قطاع خاص حقيقى ، جريدة الأهرام يوم الجمعة ٢٢ / ١١ / ٢٠٠٢ م - صفحة قضايا وآراء .

**•• ولمزيد من المعلومات ، يرجع إلى :-**

- د. صلاح محمد زين الدين : تحليل اقتصادى وتاريخى لدور الدولة فى تطور طبقة المنظمين الصناعيين فى مصر ، أبحاث المؤتمر العلمى السنوى الحادى والعشرين للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة أكتوبر ١٩٩٩ م .

# الباب الرابع

# الدور الاقتصادى للدولة فى الإسلام

## • مقدمـــة :

تفرض علينا الدراسة السابقة في البابين الثاني والثالث البحث عن إجابة للتساؤل المطروح :

ما هي علاقة الدولة بالاقتصاد في الفكر الإسلامي ؟

وهذه الدراسة محاولة مختصرة للتعرف على ما إذا كان هناك تحديد إسلامي لهذه العلاقة ، وهل اكتفى الفكر الإسلامي بمجرد تحديد هذه العلاقة وبيان أبعادها أمام تناول كيفية قيام الدولة بدورها الاقتصادي بكفاءة ؟ وهل نبه على ما قد يعتري الدولة من قصور أو من فشل في آدائها لدورها الاقتصادي ... ؟

وفي ضوء ما تقدم ، تنقسم الدراسة في هذا الباب إلى فصلين ، هما على النحو التالي :-

**الفصل الأول :** الدولة والقطاع الخاص في الاقتصاد الإسلامي

**الفصل الثاني :** النتائج المترتبة على علاقة الدولة بالاقتصاد.

# الفصل الأول

# الدولة والقطاع الخاص في الاقتصاد الإسلامي

## أولاً - الدولة جهاز ضروري في المجتمع :

من المعروف لدى الباحثين في الإسلام أنه يحتم وجود الدولة ، فأي جماعة وإن قلت وإن قصرت فترة تجمعها في حاجة إلى سلطة ، يقول صلى الله عليه وسلم : « إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم » ويعلق أحد كبار علماء الإسلام على ذلك قائلاً : فإذا كان الإسلام قد أوجب في أقل الجماعات وأقصر الاجتماعات أن يولى أحدهم كان هذا تنبيهاً على وجوب ذلك فيما هو أكثر من ذلك [١] . والأحاديث الشريفة التي تناولت حقوق وواجبات كل من الحاكم ، الدولة ، والشعب أكثر من أن تحصى . والقرآن الكريم لم يخل من دلالات على وجوب حتمية وجود الدولة ، قال تعالى : ﴿ **إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل** .. ﴾ الآية [٢] . وقال تعالى : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم** ... ﴾ الآية [٣] وقال تعالى : ﴿ **فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليما** ﴾ الآية [٤] ويلاحظ أن القرآن الكريم قد استخدم مادة ( حكم ) دلالة على أننا أمام حاكم ومحكومين أو أمام دولة وشعب ، وقد مارس الرسول ﷺ سلطة الحاكم أو رئيس الدولة بجوار مهمته الكبرى وهي الرسالة ، فكان رسولاً وكان إماماً أو

رئيساً فى نفس الوقت ، يقول أبن تيمية : « وكان ﷺ فى مدينته النبوية يتولى جميع ما يتعلق بولاة الأمور ويولى فى الأماكن البعيدة عنه ، كما ولى على مكة عتاب بن أسيد ، وعلى الطائف عثمان بن العاص وعلى قرى عرنية خالد بن سعيد ، وبعث علياً ومعاذاً وأبا موسى إلى اليمن [٥] وعقب وفاته ﷺ مباشرة وقبل القيام بمراسم التشييع اجتمع المسلمون واختاروا رئيساً للدولة . وأجمع علماء المسلمين على أن وجود الدولة فريضة إسلامية ، بل هى على حد تعبير بعضهم من أعظم هذه الفرائض ، يقول الإمام على رضى الله عنه : « لابد للناس من إمارة ، برة كانت أو فاجرة ، فقيل يا أمير المؤمنين : هذه البرة عرفناها فما بال الفاجرة ؟ فقال : تقام بها الحدود وتأمن بها السبل ويجاهد بها العدو ويقسم بها الفيئ [٦] ويقول ابن تيمية : « يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين ، بل لا قيام للدين إلا بها ، فإن بنى آدم لا تتم مصالحهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض ، ولابد لهم عند الاجتماع من رئيس ...[٧] . ويقول الإمام الماوردى فى معرض حديثه عن مقومات وقواعد صلاح الحياة : « القاعدة الثانية سلطان قاهر ، تتألف من رهبته الأهواء المختلفة وتجتمع لهيبته القلوب المتفرقة ، وتنكف بسطوته الأيدى المتغالبة ، وتمتنع من خوفه النفوس العادية . لأن فى طباع الناس من حب المغالبة على ما آثروه والقهر لمن عاندوه ما لا ينكفون عنه إلا بمانع قوى ورادع ملى [٨] . وقال الإمام الجوينى نصب – تنصيب – الإمام عند الإمكان واجب ... [٩] .

ويقول ابن خلدون إن العمران البشرى لابد له من سياسة ينتظم

بها أمره [١٠]

هذا عينة من أقوال بعض علماء الإسلام ، ومنها يتضح أن مسألة وجود سلطة أو حكومة أو دولة أمر مفروض فى كل الظروف والأحوال .

والفكر الغربي المستنير يذهب إلى وجوب وحتمية وجود دولة قوية ، يقول توماس هوبز : إن الحياة بدون دولة فعالة تحمى النظام تكون حياة موحشة فقيرة بدائية قصيرة [١١] ، إذن من حيث المبدأ ، وبدون الدخول فى معرفة مفصلة بوظائف الدولة [١٢] يعتبر وجود الدولة فى نظر الإسلام أمراً لا غنى عنه .

## ثانياً - سمات ومقومات النظام الاقتصادى الإسلامى :

من المعروف أن علاقة الدولة بالاقتصاد تتحدد أساساً من خلال النظام القائم . ومن ثم فمن الضرورى التعرض الإجمالى السريع ودون الدخول فى التأصيل والتحليل لأهم مقومات النظام الاقتصادى الإسلامى ، فهذا ييسر على القارئ مهمة التعرف على علاقة الدولة بالاقتصاد فى الإسلام . ومن أهم سمات الاقتصاد الإسلامى أنه يرتكز على قاعدة شرعية ، حيث إن أسسه وقواعده لم يبتكرها الإنسان من عند نفسه وإنما عليه فقط الكشف عنها فى مصادر الشريعة ، ولهذا فعلى المسلم ، فرداً كان أو جماعة أو دولة أن ينفذ ويطبق هذه القواعد، التى هى على حد تعبير أحد الكتاب ، أحكام شرعية [١٣] كذلك فإن هذا النظام يجمع بين الثبات والتغير ، ففيه الثوابت وفيه المتغيرات ،

والثوابت تمثل مفاصله ومحاوره ، وبداخلها نجد الآليات والأساليب والسياسات والأدوات تتسم بالمرونة القابلة للتعديل والتبديل من ظرف لآخر . كذلك هو يعتمد النظام المزدوج للملكية الخاصة والعامة ، وكل منهما تعد أصلاً وليس استثناء ، وكل منهما لها حقوقها وعليها مسئولياتها (١٤) . فالملكية الخاصة محاطة بسياج من الحماية الشرعية في مواجهة أى عدوان ، سواء كان من قبل الأفراد أو كان من قبل الدولة ، فى كل ما يترتب عليها من حقوق ، طالما أن الفرد ملتزم فى اكتسابها وفى الانتفاع بها وفى التصرف فيها بالضوابط الشرعية التى وضعتها الشريعة . ولذلك عندما مر جيش الدولة الإسلامية بمزرعة أحد الأشخاص فأتلفها فى عهد عمر بن عبد العزيز قامت الدولة بتعويضه (١٥) .

ومن مقوماته الحرية الاقتصادية بكل أبعادها ، فالناس مسلطون على أموالهم (١٦) والأصل الذى اعتمدته الشريعة أن التصرفات المالية أو الاقتصادية مبناها الرضى والاختيار . ولا يخرج على هذا الأصل إلا فى حالات استثنائية خاصة . وحيث إننا فى مجال التنظيم الإسلامى فى المجال الاقتصادى فإن ذلك مشروط بالعمل داخل الإطار الشرعى المحدد من قبل الشريعة وحدها ، ولذا فإنها حرية اقتصادية منضبطة حيث لا مدخل للحرية الاقتصادية فى إنتاج سلع أو خدمات محرمة أو فى الإنتاج بأساليب مجرمة أو فى التبادل بعقود وصيغة محرمة . ومن المقومات الأساسية للنظام التكافل الاجتماعى ، فالأمة كلها جسد واحد متكافلة فيما بينها على دفع الهلاك الاقتصادى

وغيره عن أفرادها .

ثم إنه يؤمن بالتفاوت المنضبط فى الدخول والثروات . وهو نظام شديد الاهتمام والعناية بتوظيف الموارد والطاقات التوظيف الأمثل والعمل الجاد على المحافظة عليها والارتقاء بها . وأخيراً فإنه يعتمد فى تسييره وإدارته على كل من القطاع الخاص والدولة . كلاهما له دوره الآمن من اعتداء الطرف الآخر عليه ، وكلاهما مسئول ومحاسب من قبل الطرف الآخر [١٧] وهما معاً محاسبان أمام الله تعالى . هذه كلمة كلية عن سمات ومقومات النظام الاقتصادى الإسلامى [١٨] ، والنظر فيها يمكن من إدراك جيد لعلاقة الدولة بالاقتصاد فى ظل هذا النظام ، [ راجع مؤلفنا نظام الزكاة بين النص والتطبيق ] .

## ثالثاً ـ طبيعة القطاع الخاص الإسلامى :

من المعروف أن من أهم مبررات تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى فى الفكر الاقتصادى الحديث ما هنالك من قصور يصل إلى حد الفشل فى بعض الحالات فى سلوك القطاع الخاص [ على النحو الذى أوضحناه فى الفصل الثالث من الباب الثالث ] ، ومن ذلك شيوع ظاهرة الاحتكار والاعتداء على البيئة وعدم الاهتمام بالغير ومنافعه ، وبعبارة جامعة إن الفكر الاقتصادى الحديث قام على مسلمة مفادها أن القطاع الخاص معنى بنفسه فقط ، بمنافعه الخاصة وتكاليفه الخاصة ، ومن هنا كان لابد من دور بارز للدولة لمراعاة المنافع والتكاليف العامة ، وإلا صار المجتمع غابة من الوحوش والحملان .

في ظل الإسلام لا تجرى الأمور على هذا النحو ، وإلا كان ذلك خروجاً وخرقاً صريحاً للأحكام والتوجيهات الإسلامية ، والمفترض أن جمهور المسلمين لا يفعلون ذلك ، ثم إن النظام الاقتصادى الإسلامى يحتوى على أدوات وعناصر مثل الزكاة ، وحرمة الربا ، والميراث ، وهى كفيلة بجعل القطاع الخاص يقوم بدافع ذاتى بالابتعاد عن هذه السلوكيات ، لأنها تتنافى مع مصلحته الخاصة التى يسعى إليها (١٩) . وليس معنى ذلك أنه قطاع خاص ملائكى ، لا معصية فيه ولا انحراف ، بل هو مجتمع بشرى له هفواته ، لكنه مجتمع محكوم بالوازع الدينى الذى يقلل كثيراً من هذه الانحرافات ، لكنه لا يضمن على الدوام الابتعاد عنها . ومن هنا كان لابد من الدولة أو الحكومة أو السلطان ، وقيل فى ذلك « إن الله ليزع بالسلطان ما لم يزع بالقرآن » وقد حدثت انحرافات لدى أفضل جيل بشرى ( جيل الصحابة ) ، وبدليل قول العلماء إن الدولة ضرورة لمنع التظالم . ومن عبارتهم الدقيقة فى ذلك « ولما اجتمع الناس فى المدن وتعاملوا ، وكانت مذاهبهم فى التناصف والتظالم مختلفة وضع الله لهم سنناً وفرائض يرجعون إليها ويقفون عندها . ونصب لهم حكاماً يحفظون السنن ويأخذونهم باستعمالها لتنتظم أمورهم ويجتمع شملهم ، فيزول عنهم التظالم والتعدى الذى يبدد شملهم ويفسد أحوالهم » (٢٠) ومعنى ذلك أنه مع كل ما هنالك من التزامات أخلاقية دينية للقطاع الخاص فإننا فى حاجة إلى الدولة لتحقيق المزيد من الاستقرار والانتظام ، ولا يعنى ذلك – كما قد يفهم البعض– إن الدور الاقتصادى للدولة فى الإسلام أقل فى قوته وفى مداه من دورها فى النظم الأخرى .

## رابعاً ـ ضرورة الوعى الصحيح بمفاهيم المصطلحات المستخدمة :

من العبارات الشائعة عبارة « المجال الاقتصادى » وعبارة تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى وفى ظل عدم الوعى الصحيح بالمضامين السليمة لهذه العبارات ونظائرها يحدث كثير من واللبس والغموض يولد مقولات اقتصادية غير صحيحة .

إن المجال الاقتصادى لا ينحصر على الإطلاق فى ممارسة النشاط الاقتصادى الإنتاجى ، مثل القيام بالزراعة أو الصناعة أو التجارة ، إن الممارسه الفعلية لهذه الأنشطة تمثل جوهر المجال الاقتصادى ، لكن المجال أوسع وأكبر من ذلك بكثير ، فمثلاً التشريعات الاقتصادية هى وإن كانت من حيث الشكل والمظهر عمل تشريعى قانونى فهى فى صميم المجال الاقتصادى ، حيث لا يمكن وجود جوهر هذا المجال دون وجود هذه التشريعات ، وحماية الحقوق المالية فى الداخل والخارج وإن دخلت فى نطاق الأمن والعدالة فهى من صميم المجال الاقتصادى ، حيث لا يتأتى للسوق القيام ، ناهيك عن الكفاءة فى غيبة هذه الحماية [٢١] ، كما قيل بحق أن من أهم متطلبات نجاح النشاط الاقتصادى الإنتاجى وجود القانون الجيد السيد . كذلك فإن القاعدة التعليمية والتكنولوجية هى وإن صنفت فى الظاهر فى المجال التعليمى لكنها بحكم تأثيرها الجذرى فى النشاط الاقتصادى الإنتاجى وفى كفاءته تدخل ضمن المجال الاقتصادى وليس العمل الاجتماعى وما يبذل من جهود لتحقيق التكافل الاجتماعى وعدالة التوزيع ومحو الفقر بغريب عن المجال الاقتصادى ، حيث إن غياب

ذلك يؤثر سلبياً فى دالة الرفاهية الكلية ، بل وفى دالة الرفاهية الاقتصادية ، بما أن الفقير لا يمتلك مقدرة إنتاجية عالية كما أنه لا يمتلك قدرة شرائية مرتفعة ، وكذلك توفير بيئة جيدة ، وأكثر من ذلك وضوحاً وأبعد توغلاً فى صميم المجال الاقتصادى عملية تخصيص الموارد بين الاستخدامات الخاصة والاستخدامات العامة ، وإقامة المرافق والبنية الأساسية وإدارة الأموال العامة ، وإدارة النقد وشئونه ووضع السياسة التجارية الداخلية والخارجية وتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية كل ذلك يعد من صميم المجال الاقتصادى وإن لم يكن داخلاً فى الممارسة الفعلية المباشرة للنشاط الاقتصادى [٢٢] ومن ذلك يتضح أن المجال الاقتصادى تعبير اقتصادى يعكس حقيقة كلية مركبة من العديد من العناصر ، قد يقل فيها عنصر أو يتلاشى ومع ذلك تظل قائمة ، بمعنى إن المجال الإقتصادى يحتوى على نواة أو جوهر وعلى إطار ، يتمثل الجوهر فى النشاط الإنتاجى الفعلى للسلع والخدمات ويتمثل الإطار فى كل الأعمال والأنشطة التى يتوقف عليها هذا النشاط الإنتاجى المتمثل فى الزراعة والصناعة والتجارة .

وفى ضوء ذلك فإن إطلاق عبارات مثل رفع الدولة يدها عن المجال الاقتصادى ، تهميش الدور الاقتصادى للدولة ، عدم تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى ، هو إطلاق غير صحيح علمياً وفنياً ، وليس فقط مذهبياً وأيديولوجياً ، إذ لا يتصور أى فكر أن ترفع الدولة يدها عن هذه الأعمال السالف الإشارة إليها حتى ولو كان فكراً موغلاً فى الرأسمالية الحرة [٢٣] بل إن عبارة ، تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى ، هى الأخرى غير صحيحة لغوياً إذ أن لفظ تدخل يعنى

أول ما يعني أن نمج ب الإقتصادى ليس هو مجال الدولة وإنما هو مجال السوق أو القطاع الخاص ، فليس من المستساغ أن يقال لمن يعمل فى مجاله إن تدخل فى مجاله .

والمجال الاقتصادى بما يحتوى عليه من إطار وجوهر هو مجال لكل من الدولة والسوق ، ، للسوق فيه مساحة يمارس فيها ، وعليها دوره ، وللدولة فيه مساحة تمارس فيها ، وعليها دورها ، والجدال قد يكون منطقياً إذا ما انصرف إلى تدخل الدولة فى المساحة الخاصة بالقطاع الخاص داخل المجال الاقتصادى ، لكن هذا شئ وذاك شئ آخر ، فقد يكون للدولة دور بارز فى المجال الاقتصادى دون أن تمارس النشاط الإنتاجى ممارسة فعلية مباشرة . كما يحدث اليوم فى الولايات المتحدة ، معقل الرأسمالية الحرة [ راجع الفصل الأول من الباب الثانى ]، يقول د/ حازم الببلاوى ، ، ولعله ليس جديداً على المطلعين أن الولايات المتحدة الأمريكية هى من أكثر الدول تدخلاً فى الحياة الاقتصادية ، وهى تحدد بصرامة شديدة شروط مباشرة النشاط الاقتصادى ، وتتدخل بالسياسات فى المسائل النقدية والمالية والتجارية على نحو قد لا نجد له مثيلاً فى العديد من الدول الآخرى ، والشئ المهم هنا هو أن الدولة تتدخل فى الحياة الاقتصادية باعتبارها سلطة وليس باعتبارها منتجاً ، (٢٤) . وقد برهنت الوقائع التاريخية والمعاصرة على أنه لا غنى لسوق قوية عن دولة قوية تقف أمامها ومن ورائها (٢٥) . وفى ضوء ذلك فإن العبارة الصحيحة التى يمكن أن يدور حولها حوار ونقاش هى تدخل أو عدم تدخل الدولة فى مجال القطاع الخاص ، وبالطبع فإن ذلك يتوقف على نوعية النظام

الاقتصادى القائم ، وعلى الظروف المحيطة . ومهمة هذا الباب تتحدد في معرفة علاقة الدولة بإطار المجال الاقتصادى وعلاقتها بجوهر المجال الاقتصادى فى الفكر الإسلامى .

## خامساً - التكييف الاقتصادى الإسلامى لعلاقة الدولة بالاقتصاد :

اتضح من دراستنا فى البابين الأول والثانى أن الفكر الاقتصادى الوضعى قدم العديد من التكييفات لعلاقة الدولة بالاقتصاد ، ومن أشهر ما قدمه فى ذلك الدولة المتدخلة والدولة المنتجة ، وهذه المصطلحات ومفاهيمها معروفة ، والذى يعنينا هنا الإشارة إليه أن هذه المصطلحات ذات مضامين تحمل فى جوهرها ملابسات وظروفاً وتجربة تاريخية خاصة بالمجتمع الغربى ، ومن ثم فهى غريبة على المجتمع الإسلامى وعلى مفاهيمه ومصطلحاته التى تحدد طبيعة علاقة الدولة بالاقتصاد، ومن الخطأ إطلاقها أو بعضها على الدولة فى الإسلام حتى وإن وجد التشابه فى بعض الجزئيات (٢٦).

وباستقراء النصوص الشرعية والتعبيرات التى شاعت فى الحضارة الإسلامية وعلى ألسنة الفكر الإسلامى لا نجد تكييفاً إسلامياً للدولة من حيث علاقتها بالمجتمع عامة وعلاقتها بشئونه الاقتصادية خاصة سوى أنها « الدولة الراعية » فالحديث الشريف يقول « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، فالأمام على الناس راع وهو مسئول عن رعيته » وقد شاع فى الفكر الإسلامى مصطلح الراعى والرعية .

ومصطلح الراعى عميق المضمون من جهة متسع الأبعاد من

جهة ثانية يتضمن قدراً من المرونة من جهة ثالثة ، وقد قال فيه شارح البخارى الإمام ابن حجر: « هو الحافظ المؤتمن الملتزم صلاح ما أؤتمن على حفظه ، فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه » (٢٧) ورعاية الدولة لما تحت يدها لا تقف عند حد رعايتها لأفراد الإنسان بل تتعداها لكل ما هو فى حوزتها من حيوانات ونباتات ومعادن وجمادات وطيور . وقد حذرت الدولة الإسلامية من الإعتداء على الحيوان وعلى الطير وعلى الدواب وعلى الشجر وعلى المياه وعلى الطريق وفى ذلك يقول عمر رضى الله عنه « لو هلك جمل ضياعاً بشط الفرات لسئل بن الخطاب عنه » (٢٨) .

ثم إن من مهام المحتسب منع اعتداء الأفراد على ما لديهم من حيوانات ومن آلات وأجهزة (٢٩) ومن مميزات هذا التكييف أنه يتسع للعديد من الصور والإجراءات فقد تكون الرعاية فى بعض الجوانب بالتدخل وقد تكون فى بعضها بالإنتاج ، لكن لو أطلقنا الاستخدام فإنه لا يصح إطلاق أى مصطلح من المصطلحات الثلاثة ، الحارسة والمتدخلة والمنتجة على الدولة فى الإسلام ، فليست الدولة فى الإسلام بالدولة الحارسة ، إذ أن ذلك يحمل سلبية الدولة حيال الأوضاع القائمة مهما كانت وينفى عنها مهام أساسية ، مثل تحقيق التكافل وعدالة التوزيع ومواجهة الأزمات ، . وغير ذلك من كل ما يمثل مصلحة عامة للناس . يقول ﷺ « من ولاه الله شيئاً من أمر المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم احتجب الله دون دون حاجته وخلقه وفقره يوم القيامة » (٣٠) . ويقول عمر رضى الله عنه « إن الله قد

استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ونوفر لهم حرفتهم ،[٣١] ويقول علىّ رضى الله عنه ، ولكل على الوالى حق بقدر ما يصلحه ... ،[٣٢] ويقول عمر بن عبد العزيز ، إن وجدتنى وليت أمر هذه الأمة أسودها وأحمرها ، فذكرت الغريب القانع الضائع والفقير والمحتاج والأسير المقهور وأشباههم فى أطراف الأرض فعلمت أن الله تعالى سائلنى عنهم وأن محمداً حجيجى فيهم ،[٣٣] .

ونفس الموقف حيال الدولة المتدخلة ، لما يفترضه ذلك من محدودية الدور وعرضية التدخل وزواله بزوال مسبباته ، والإشعار بأن الدولة تعمل فى مجال غيرها ، والتسليم بالحرية المطلقة للسوق فى ممارستها لآلياتها ، غاية الأمر أن يتم التدخل بطريق غير مباشر وبعد وقوع الخلل . وكل ذلك مخالف لدور الدولة فى الإسلام ، فهى متابعة مراقبة مدعمة وحاملة طوال الوقت ، وهى عندما تمارس ذلك لا تكون قد تدخلت فى مجال غير مجالها ولا قامت بدور غير أصيل لها . والحال كذلك حيال الدولة المنتجة ، فليست الدولة فى الإسلام بالتى تحل محل القطاع الخاص وتمارس نفس ما كان يمارسه من القيام بالنشاط الاقتصادى الإنتاجى المباشر ، متقمصة شخصية الزارع والصانع والتاجر .

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة لا تمارس دورها فى الرعاية ، مطلقة من كل قيد وضابط ، فالدولة كالأفراد تماماً بتمام ، محكومة فى مهامها وقيامها بدورها بالقواعد الشرعية ، لأن دور الدولة فى الاقتصاد يعد جزءاً من النظام الاقتصادى الإسلامى ، والإسلام قدم

قواعد وأحكام ، وترك منطقة فراغ مقصودة لقيام الدولة بملئها بما تراه من مصلحة ، طالما كانت داخل الإطار الشرعى . مقدماً لها قدراً لا بأس به من حرية التصرف الخاضع لضابط المصلحة المعتبرة شرعاً . وقد أجمع المفكرون المسلمون على أن تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة ، وليس منوطاً بالهوى والرغبة والتشهى . وقد أطلق الفكر الإسلامى على تلك المنطقة اسم منطقة ، السياسة الشرعية ، أو منطقة العفو أو منطقة الفراغ [٣٤] .

وبذلك نكون انتهينا من هذه الدراسة المختصرة لدور الدولة والقطاع الخاص فى الاقتصاد الإسلامى ، وننتقل لعرض النتائج المترتبة على علاقة الدولة بالاقتصاد . وهذا ما سوف يتم فى الفصل الثانى .

## الفصل الثانى

## النتائج المترتبة على علاقة الدولة بالاقتصاد

وفى ضوء هذا العرض الموجز لموقف الفكر الإسلامى من علاقة الدولة بالاقتصاد فى الفصل السابق ، يمكن التوصل إلى النتائج التالية :-

أولاً: الدولة مؤسسة ضرورية فى المجتمع وذلك لحراسة الدين وسياسة الدنيا ، ومهما قوى الوازع الدينى فإنه فى حاجة إلى الوازع السلطانى .

ثانياً: القطاع الخاص فى المجتمع الإسلامى ليس غابة يفترس فيها القوى الضعيف ، وليس بحراً يلتهم فيه السمك الكبير السمك الصغير . كما أنه ليس مجتمعاً ملائكياً مبرءاً من العيوب والأخطاء، ومع ذلك فانحرافاته أقل وإيجابياته أكبر ، ولذلك فهو فى حاجة إلى الدولة ودورها للدعم والرعاية والتوجيه ، أو حسب عبارة بن خلدون « لحمله على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحه » (٣٥) .

ثالثاً: الدور الاقتصادى للدولة فى الإسلام لا يزيد ولا ينقص ، لكنه يتعدل فى جزئياته ، فالدور هو الرعاية وحسن التعهد ، وذلك أمر ثابت ، فلا يسوغ أن يقال إن الرعاية وحسن التعهد تزيد فى ظرف وتقل فى ظرف آخر ، والذى يمكن تغييره هو ممارسة الدور وكيفيتها وأدواتها . فالرعاية فى ظرف قد تكون بالترغيب وأحياناً تكون بالترهيب ، ... وهكذا .

**رابعاً:** إن الدور الاقتصادى للدولة يصنف - بقدر من التجوز - تصنيفين ، دوراً تقوم به قياماً كاملاً وهو ما يطلق عليه السلع العامة، والتى لا يحمل القطاع الخاص مسئولية إيجادها مثل الأمن والعدالة وحماية الحقوق والممتلكات وحماية البيئة وحماية المجتمع من الهزات وتوفير عدالة التوزيع وغيرها ، فالدولة حيال إيجاد هذه السلع هى المسئولة حتى ولو استعانت بالقطاع الخاص . ودوراً آخر يتمثل فى متابعة ومراقبة القطاع الخاص وآدائه لدوره مدعمة ومشجعه له ، كذلك حاملة له على السلوك القويم . ومعنى ذلك أن دور الدولة فى المجال الاقتصادى دور يعم كل أرجاء هذا المجال ، فلا توجد فيه مساحة دون رعاية الدولة ونظرها ، غاية الأمر أنه فى بعض مناطق هذا المجال يختلف فى بعض جوانبه عنه فى بعضها الآخر ، معنى ذلك أن التكييف الصحيح لعلاقة الدولة بالقطاع الخاص لا يكون بجعلها بديلين ، وإنما يجعلها متكاملين ، لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، الدولة لا تقوى قوة حقيقية دون وجود قطاع خاص قوى ، وكذلك لا يمكن للقطاع الخاص البقاء والاستمرار والقوة فى غيبة الدولة ، كما أن كلا منهما لا غنى عنه فى صلاح المجتمع وانتظام أوضاعه (٣٦) . كما لا تستغنى السفينة عن ربان يقودها وعن ممارس للتجديف فيها . ومما تجدر ملاحظته أن القطاع الخاص هو بنفسه أول من يطلب من الدولة أن تمارس دورها ولا سيما عندما يتعرض لضوائق . ومن ثم كانا فى نظر الإسلام من العناصر الضرورية التى لا غنى عنها .

**خامساً: الدولة وتوفير السلع العامة** ، لقد اعترف الإسلام بالسلع

العامة، وحمل الدولة مسئولية إلقيام بها ، أو بعبارة أدق حمل الدولة مسئولية توفرها فى المجتمع ، وبالطبع فإنها ستستعين فى العديد من ذلك بالأفراد ، ومن هذه السلع ما يلى : -

أ - الأمن والعدل وتوفير قاعدة تشريعية تحمى الحقوق وتحافظ على الملكيات والأموال . وعندما تناول الفكر الإسلامى ، قضية الأمن ، ومسئولية الدولة الكاملة عنها لم يكن يعنى بالأمن المفهوم المبسط الشائع ، الأمن الشرطى ، وإنما كان يعنى الأمن بكل أبعاده الاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، وكان يعنى مسئولية الدولة عن توفيره لما تحت يدها ، وذلك من خلال أجهزتها ومؤسساتها وسياستها الداخلية والخارجية ، فالأمن الاقتصادى لا يتحدد من خلال قيام الدولة بدورها الاقتصادى داخلياً فحسب ، بل يتحدد كذلك ، وربما بدرجة أكبر ، خصوصاً فى أيامنا هذه بقيام الدولة بدورها الاقتصادى خارجياً .

ب- المرافق الأساسية بما فيها بل على رأسها مرفق التعليم وغيره من كل ما يحتاجه المجتمع كمجتمع .

جـ- التكافل الاجتماعى وعدالة التوزيع ومحاربة الفقر . ودور الدولة هنا يتمثل فى حمل الفقير على توفير ما يحتاجه من خلال عمله هو وحمل الأغنياء على دفع حقوق الفقراء لهم ثم فى النهاية تتحمل هى مسئوليتها فى توفير مستوى المعيشى المناسب للمواطنين .

د- حماية المجتمع من الأزمات والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادى ، من خلال ما تسنه الدولة من سياسات اقتصادية

رشيدة ، ومن خلال حمايتها له من عدوان الأطراف الاقتصادية الدولية .

هـ- تشغيل وتوظيف الموارد والطاقات ، وهذه الموارد منها ما هو عام ومنها ما هو خاص ، ودورها حيال الموارد العامة دور مباشر ؛ فالإمام مأمور بتثمير مال بيت المال بأى وجه يتيسر له [٣٧] . سواء من خلال الحكومة نفسها أو من خلال القطاع الخاص . ودورها حيال الموارد الخاصة نشير إليه فى سادساً .

و- توفير الإطار المالى والنقدى السليم ، وعدم ترك ذلك للقطاع الخاص يمارسه حسبما يريد ، وكذلك توفير النظام التعليمى الكفء.

ز- توفير نوعية بيئية جيدة وحمل الأفراد والقطاع الخاص وكذلك الجهات الحكومية على حماية البيئة من كل عدوان ، سواء فى ذلك البيئة الطبيعية أو البيئة الاجتماعية .

سادساً: **الدولة والقطاع الخاص** ، يؤمن الفكر الإسلامى بأن الدولة والقطاع الخاص هما عنصران متكاملان لا غنى لأحدهما عن الآخر ولا غنى عنهما لأى مجتمع ناهض ، إذن فكرة كونهما بديلين وكونهما متزاحمين متنافسين فكرة غريبة عن الإسلام ، بل ومرفوضة من قبله . وعلى الدولة فى علاقتها به أن تلتزم بمبدأ الإنتصاف [٣٨] ، على حد تعبير الإمام الماوردى ، فعليها أن تنصفه ولا تظلمه ، وعليها فى الوقت ذاته أن تنتصف منه ولا تجعله يظلمها ، إذ هو بذلك يظلم المجتمع كله ، وخاصة من كان خارج القطاع الخاص الإنتاجى . فليس لها أن تحابيه على حساب بقية المجتمع .

وقد تبين أن الدولة عليها رعاية هذا القطاع ، وذلك بدعمه وتشجيعه للنهوض بدوره بما يحقق فى النهاية المصالح العامة ، وكذلك بالأخذ على يده حتى يمارس نشاطه بالشكل الصحيح . ومن جوانب هذه الرعاية ، إضافة إلى توفير الإطار العام السليم المتمثل فى توفير السلع العامة ما يلى :

أ- إعانته وحمله على تشغيل وتوظيف ما لديه من موارد وطاقات بالصورة السليمة .

ب- منعه من الممارسات الضارة ، من حيث المنتجات ، ومن حيث العقود المستخدمة ، ومن كل ما يؤثر على كفاءة وسلامة جهاز السوق .

جـ- احترام آليات عمله وقوانينه طالما كانت تعمل بشكل موضوعى . فمثلاً لا تتدخل فى التسعير إلا عند الضرورة ، وحتى عند تدخلها لا يكون ذلك على حساب مصلحة القطاع الخاص . ناهيك عن تدخلها فى نوع النشاط الذى يمارس فيه دوره وغير ذلك من حقوق القطاع الخاص التى كفلها له الإسلام .

د- عدم منافسته فى ممارسة النشاط الاقتصادى الإنتاجى ، بل دعمه وتوجيهه وحمله على أن يقوم هو بذلك .

<u>سابعاً :</u> إن الفكر الاقتصادى الإسلامى ثرى بعطائه فى هذا المجال ، ومن ثم فمن الأهمية بمكان اعتناء الباحثين بدراسة هذا الفكر دراسة علمية جادة ، لا سيما وأن الكثير منهم يردد نفس ما سبق أن قالوه

وإن كان بعبارات عصرية ، ومن ذلك ، ولكن دور الدولة الأساس في ظل اقتصاد السوق ليس هو دور المنتج المشارك مباشرة في النشاط الإنتاجى بل هو دور الرقابة والإشراف ووضع الحدود وضمان عدم توغل المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة . الدولة هى الكفيلة بسلامة فاعلية السوق ، وهى أيضاً الضامن لعدم خروج السوق عن دورها وتحولها إلى غابة يقوى فيها القوى ويثرى الغنى ويهزل الضعيف وينسحق الفقير ، الدولة مسئولة عن توفير ظروف التقدم والاستقرار ، سواء فى تقديم الخدمات الأساسية فى التعليم والصحة والمواصلات والبنية الأساسية ورعاية مستقبل الأجيال ، ووضع السياسات الاقتصادية المناسبة لضمان استمرار التقدم وعدالة التوزيع ، وهى الأمين على وضع إطار النظام القانونى للنشاط الاقتصادى ، وحماية الحقوق واحترام التعهدات ، [٣٩] .

وبذلك نكون قد انتهينا من دراسة الدور الاقتصادى للدولة فى الإسلام ، وننتقل لدراسة دور الدولة فى المستقبل فى مصر ، وهو ما سوف يتم فى الباب الخامس .

## مراجـع البـاب الرابـع


( ١ ) ابن تيمية ، الحسبة ومسئولية الحكومات الإسلامية ، القاهرة ، دار السلام ، ص ١٣ .

( ٢ ) سـورة النسـاء ، الآيـة ٥٨ .

( ٣ ) سـورة النسـاء ، الآيـة ٥٩ .

( ٤ ) سـورة النسـاء ، الآيـة ٦٥ .

( ٥ ) الحسبة ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

(٦) ابن تيمية : السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية ، بيروت ، دار الكاتب العربى ، ص ٧١.

( ٧ ) السياسة الشرعية ، ص ١٦٩ .

( ٨) الماوردى : أدب الدنيا والدين ، بيروت ، مكتبة الحياة ، ١٩٨٦ ، ص ١٣٤ .

( ٩) الجوينى : غياب الأمم ، نشر الشئون الدينية ، الدوحة ، ١٤٠٠هـ ، ص ٢٢ .

( ١٠) ابن خلدون : المقدمة ، بيروت ، دار القلم ، ١٩٨٦ ، ص ٣٠٢ .

(١١) البنك الدولى ، تقرير التنمية ١٩٩٧ ، ص ٢١ .

(١٢) من المراجع الحديثة فى الفكر الإسلامى فى هذا المجال .

– الخلافة والملك ، لأبى الأعلى الموردى ، ترجمة أحمد إدريس ، دار القلم ، الكويت .

– النظريات السياسية الإسلامية ، للدكتور ضياء الدين الريس ، دار التراث ، القاهرة .

نظام الإسلام الحكم والدولة . لمحمد المبارك ، دار الفكر ، بيروت .

(١٣) د. عبد الرحمن الجليلي ، تملك الأموال وتدخل الدولة في الإسلام ، الرياض ، دار العلوم ، ١٩٨٨ ، ص ١٥٣ .

(١٤) د. شوقي الفنجري : ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو ، ١٩٧٨ ، ص ١٨ ، د. رفعت العوضي ، الاقتصاد الإسلامي ، مكة المكرمة ، مكتبة الطالب الجامعي ، ١٩٨٦ ، ص ٧٥ ، محمد المبارك ، نظام الإسلام والاقتصاد ، بيروت ، دار الفكر ، ١٩٨٠ ، ص ٣٤ .

(١٥) أبو يوسف ، الخراج ، بيروت ، دار المعرفة ، ١٩٧٩ ، ص ١١٩ .

(١٦) يقول الإمام الشافعي : « إن الناس مسلطون على أموالهم ، ليس لأحد أن يأخذها ولا شيئاً منها بغير طيب أنفسهم إلا في المواضع التي تلزمهم » أنظر اسماعيل المازني ، مختصر المازني ، مطبوع مع كتاب الأم ، دار المعرفة ، بيروت ، ص ٩٢ .

(١٧) وفي ذلك يقول عمر رضي الله عنه : « أيها الناس لكم على خصال فخذوني بها ، لكم على ألا أجتبي شيئاً من خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم إلا من وجهه ، ولكن على إذا وقع في يدي ألا يخرج مني إلا بحقه ، ولكم على أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم إن شاء الله، وأسد ثغوركم ، ولكم على ألا ألقيكم في المهالك » ابن الجوزي ، تاريخ عمر ، المطبعة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ص ١٠٢ .

(١٨) لمزيد من المعرفة : يراجع محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، بيروت ، دار الفكر ، ١٩٦٩ ، ص ٢٥٥ .

(١٩) ممن أشار إلى ذلك بتوفيق وسداد د/ حاتم القرنشاوى ، سياسات التشغيل وتوظيف الموارد فى الاقتصاد الإسلامى ، من أعمال ندوة السياسة الاقتصادية فى إطار النظام الإسلامى ، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب ، جدة ، ١٩٩٧ م .

(٢٠) ابن أبى الربيع ، سلوك المالك فى تدبير الممالك ، بيروت ، دار الأندلس ، ١٩٨٠م ، ص ١٧٥ .

(٢١) د. حازم الببلاوى : التقدم الاقتصادى وحماية الحقوق ، صحيفة الأهرام فى عددها الصادر فى ١٩٩٨/٣/٢ .

(٢٢) **لمعرفة موسعة يراجع :**

مارتن نيل بايلى ، وآخرون ، النمو مع المساوة هدف السياسة الاقتصادية للقرن القادم ، ترجمة د. محمد فتحى صقر ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط ١ ، ١٩٩٦ ، ص ٨١ وما بعدها ، د. عادل حشيش ، ود. مصطفى شيخة ، مقدمة فى الاقتصاد العام ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، ١٩٩٨ ، ص ١١٧ وما بعدها . البنك الدولى ، تقرير التنمية ١٩٩٧م .

(٢٣) يقول روبرت كارسون : « فالدولة كصانع عام للنظام والقواعد ، ومنفذة له ، وجامعة للمصلحة القومية ، والحكم الآخير فى حالة تنازع الحقوق ، وكأداة آخيرة لتنسيق أداء كل المؤسسات الاقتصادية حقيقة لا يمكن إنكارها من حقائق الحياة الاقتصادية وستظل كذلك بشكل أو بآخر زمناً طويلاً ، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها ، ترجمة د/ دانيال رزق ، الدار الدولية للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ م . ص ٣٠٩ .

(٢٤) العرب والعولمة . جريدة الأهرام فى ١٩٩٧/١٢/٣٠ وانظر مفصلاً د/ عادل حشيش ود/ مصطفى شيحة ، مرجع سابق .

ص١١ وما بعدها .

(٢٥) لمعرفة موسعة يرجع د/ جلال أمين ، العولمة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص ٢٠ وما بعدها ، د/ إسماعيل صبرى عبد الله ، الكوكبة ، مجلة مصر المعاصرة ، يوليو ، ١٩٩٧مرجع سابق، د. فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجدد نفسها ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٤٧ ، ١٩٩٠م صـ ٩ ، مانويل جويتان ، كيف تدار التدفقات العالمية لرؤوس الأموال ، مجلة التمويل والبنية ، صندوق النقد الدولى ، يونيو ١٩٩٦م ، د/ محيى محمد مسعد : ظاهرة العولمة ... الأوهام والحقائق ، مرجع سابق ص ٤١-٥١ .

(٢٦) اصطلح كتاب الاقتصاد الإسلامى فى غالبيتهم على إطلاق مصطلح « الاقتصاد الوضعى » على الاقتصاد المعاصر أو المتعارف عليه حالياً . والذى يعتمد فى مقولاته على العقل البشرى والواقع دون اعتماده على الوحى . وبالتالى فهو مصطلح يقابل مصطلح « الاقتصاد الإسلامى » .

(٢٧) انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، بيروت ، دار المعرفة ، جـ ١٣ ، ص ١١٢ .

(٢٨) ابن الجوزى : تاريخ عمر ، القاهرة ، المطبعة التجارية الكبرى ، ص ٤٠ .

(٢٩) الماوردى : الأحكام السلطانية ، مكتبة الحلبى ، القاهرة ، ص ٢٤٧ ، ص ١١٢ .

(٣٠) رواه أبو دواود : انظر النووى ، رياض الصالحين ، نشر عبد الرحمن محمد ، القاهرة ، ص ٢٦٦ .

(٣١) نقلاً عن محمد الغزالى : ظلام من الغرب ، دار الكتاب العربى ، ص ١٣٩ .

(٣٢) الشريف الرضى : نهج البلاغة ، بيروت ، دار الأندلس ، جـ ٤ ص ٥٢٣ .

(٣٣) أبو يوسف الخراج : مرجع سابق ، ص ١٨

(٣٤) محمد باقر الصدر : مرجع سابق ، ص ٦٣٧ .

(٣٥) الحسبة ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

(٣٦) د. مصطفى السعيد : اقتصاديات السوق والفهم الخاطئ لدور الدولة ، صحيفة الأهرام فى عددها الصادر فى ٢١ / ٧ / ٩٧ .

(٣٧) ابن عابدين : رد المحتار ، دار الفكر ، بيروت ، جـ ٤ ، ص ٤٩١ ، بدون تاريخ .

(٣٨) الماوردى : تسهيل النظم ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ ، ص ١٨٦ .

(٣٩) د. حازم الببلاوى ، العرب والعولمة ، جريدة الأهرام ، ١٩٩٧/١٢/٣٠ .

**ولمزيد من المعلومات ، يرجع إلى :-**

- د. عادل أحمد حشيش ، د. مصطفى رشدى شيحة : مقدمة فى الاقتصاد العام ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، ١٩٩٨م ، ص ١١٧ وما بعدها .
- وكذلك يرجع إلى د. شوقى أحمد دنيا : الدولة والاقتصاد فى الفكر الإسلامى ، أبحاث المؤتمر العلمى السنوى الحادى والعشرين للإقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع - القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٩م ، ص ١-١٠ ، ص ٣٢ - ٣٦ .

# الباب الخامس

# دور الدولــــة فى المستقبــل

## • مقدمـــة :

فى إطار دراستنا فى الأبواب الأربعة السابقة ، تهدف الدراسة فى هذا الباب ، إلى إلقاء الضوء على الأهداف الواجبة على الدولة فى مصر أن تسعى إلى تحقيقها فى المستقبل ، وأسباب عدم تحقيق جزء كبير منها فى الوقت الحاضر ، من أجل الحد من الصعوبات والمعوقات التى تحد من تحقيق كافة الأهداف المطلوبة .

وبأخذ ما تقدم فى الحسبان ، تنقسم دراستنا فى هذا الباب إلى فصلين ، هما على النحو التالى :-

**الفصل الأول :** الأهداف الواجبة على الدولة فى مصر .

**الفصل الثانى :** ملاحظات هامة على برنامج الحكومة فى عام ٢٠٠٣ م .

# الفصل الأول

## الأهـداف الـواجبة على الدولــة فى مصـر

رفضت لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى فلسفة الدولة الحـارسة ، التى ترفض تدخل الدولة فى الحيـاة الاقـتصـادية ، وقدمت المبررات العلمية الموضوعية لضرورة تدخل الدولة ، لتحقيق أهداف معينة ، بدونها يكاد يكون مستحيلاً تحقيق التنمية المستديمة ، التى تعود بالنفع على الجميع .

وقد شـهـدت السنوات القليلة الماضيـة ، تراجـع « فلسفـة الدولة الحـارسة » وظهور تيارات فكرية قوية ، تحتم تدخل شئون الدولة فى النشـاط الاقـتصـادى ، وتبـحـث عن المزيج المناسب من أنشطة السوق وأنشطة الدولة ، الذى يكفل قدراً مـقبـولا من العدالة فـى توزيـع ثمـار التنمية بين الأفراد وأقاليم الدولة ، لصالح الأفراد الأقل حظاً من الثروة والدخل ، ولصـالح الأقاليم التى حرمت من ثمار التنميـة ، ويمكن أن نجمل فيما يلى الأهداف التى يتعين على الدولة فى مـصر السعى إلى تحقيقها ، أو الأدوار التى يجب على الدولة أن تقوم بها أو تلعبها .

<u>أولاً :</u> تحقيق قدر مقبول من العدالة الاجتماعية فى توزيـع الدخل القـومى لصـالح أبناء المجـتـمـع الأقل حظاً من الثـروة والدخل وذلك للأسباب الآتية (١) : -

(١) اتساق هذا مع ما تفرضه تعاليم الإسلام على النحو السابق بيـانه فـى البـاب الرابع ، كـمـا تـتسق الدعـوة للعدل الاجـتـمـاعـى مع

الأعراف والتقاليد التى عاشت دائما فى ضمير ووجدان المجتمع المصرى ، تلك التقاليد والأعراف التى انبثقت من إيمان راسخ بحتمية التضامن الاجتماعى بين أبناء هذا الوطن .

(٢) إن حداً أدنى من العدالة الاجتماعية يعتبر أمراً حتميا لتحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعى ، وبدون استقرارا لن يستطيع المجتمع السير فى مضمار التنمية والتقدم ، وعلينا أن نتذكر دائما كيف عصفت ثورات الفقراء والجياع بالمجتمعات الانسانية ، كنتيجة لما وقع عليها من ظلم اقتصادى واجتماعى . وهذه بعض الأمثلة :

كان من أهم أسباب انهيار ، الإمبراطورية السوفياتية ، فشلها بعد مضى أكثر من سبعين عاماً فى أن توفر لغالبية الناس أبسط ضروريات الحياة : الكرامة والحرية والخبز . وما يحدث فى دول جنوب شرق آسيا من اضطرابات اجتماعية ، إنما يؤكد المخاطر الجسيمة التى يمكن أن تنجم عن إغفال الدولة للبعد الاجتماعى فى سياستها الاقتصادية . ففى الوقت الذى كان فيه العالم يصفق ويهلل للنمور الأسيوية ، كان الشطر الأعظم من شعوب هذه المنطقة يفترسه الفقر والتخلف ، ويهرب من بلاده للبحث عن فرصة عمل ، ولو كانت وضيعة فى دولة أخرى . ومما سبق يتضح أن حدا أدنى من العدالة الاجتماعية ، وإن كان المقصود منها حماية محدودى الدخل فإنه فى نفس الوقت يحقق مصلحة الغنى ، خاصة المستثمرين الذين ينشدون الاستقرار الاجتماعى فى الدولة . [ راجع مؤلفنا نظام الزكاة بين النص والتطبيق ] .

وتمشيا مع ما سبق أطردت زيادة المبالغ التى خصصتها مصر

فى الموازنة العاملة للدولة لمساعدة محدودى الدخل منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر .

ثانياً : على الدولة أن تتدخل ، من خلال أدوات السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ، لتصحيح المسار الاقتصادى للمجتمع ، كلما عجزت قوى السوق عن تحقيق الاستغلال الجيد للموارد الاقتصادية خاصة قوة العمل المتاحة ، حتى يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى يسعى المجتمع إلى بلوغها .

ويحفل التاريخ الاقتصادى العالمى بما يؤكد دون أدنى شك أن قوى السوق كثيراً ما فشلت لو تركت تعمل بطريقة تلقائية ، فى تحقيق الاستغلال الجيد للموارد الاقتصادية ، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى قيام فلسفة الحرية الاقتصادية على فروض غالبا ما لا تتحقق فى واقع الحياة ، خاصة فى الدول النامية ، كما أن إطلاق المنافسة الشرسة غالباً ما يدعم الاحتكارات الكبرى ويهدر مصالح المشروعات الصغيرة .

ويمكن القول ، ودون مبالغة أن السياسات الاقتصادية التى انبثقت من النظرية العامة لكينز، هى التى أنقذت الرأسمالية من السقوط الذى كان « كارل ماركس Karl Marx » قد أعلن أن المصير المحتوم للنظم الرأسمالية . وليس غريباً لهذا ، أن تشهد السنوات القليلة الماضية رواج أفكار كينز مرة أخرى .

ثالثاً : تتحمل الدولة بصفة أساسية إقامة وتطوير وصيانة ما يأتى :-

١ – مشروعات البنية الأساسية المادية الضرورية لكى يحقق الاقتصاد القومى أهدافه فى يسر وطبقاً لمقتضيات الكفاءة الفنية والاقتصادية ، مثل خدمات الاتصالات والمواصلات والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحى .

٢ – مشروعات البنية الأساسية الاجتماعية ، مثل الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعى . هذا ، وإذا كانت الدولة هى التى تتحمل الشطر الأكبر من المسؤولية فى المجالات السابقة إلا أنه ليس هناك ما يحول دون مشاركة القطاع الخاص فى كافة الأنشطة السابقة وطبقاً لما تضعه الدولة من ضوابط وفى ظل رقابتها ، ضمانا لعدالة المبادلة .

<u>رابعاً :</u> تتحمل الدولة أيضا ، وفى ظل الحرية الاقتصادية ، مسؤولية ضبط الأسواق ، والرقابة عليها بصفة مستمرة ، لتحقيق عدالة المبادلات بين المشترين والبائعين ، وحتى تمنع مظاهر الغش التى قد يتعرض لها المستهلكين . كما أن عليها محاربة الاحتكار .

<u>خامساً :</u> مسؤولية توفير مناخ جيد للاستثمار ، سواء فى ذلك الاستثمارات الوطنية أو العربية أو الأجنبية ، مع وضع الضوابط التى تكفل تحقيق مصلحة الوطن قبل أى شئ آخر .

<u>سادساً :</u> القيام بالمشروعات الاقتصادية التى تحقق مصلحة المجتمع ، إذا لم يكن فى مقدور الأفراد القيام بها ، أو لم يرغبوا فى القيام بها ؛ إذ من المعروف أن المشروع الخاص يهدف أساساً إلى تحقيق الربح ، فى حين أن بعض المشروعات ذات الأهمية البالغة من

وجهة نظر المجتمع قد لا تحقق أرباحاً ، أو لا تتحقق أرباحاً إلا فى المدى الطويل .

**سابعاً :** قد يكون من الضرورى فى ظروف معينة ، احتكار الدولة إنتاج بعض المنتجات ذات الأهميه الاستراتيجية ، ولعل من أشهر الأمثلة على ذلك احتكار الدولة فى مصر وبلدان أخرى للصناعات العسكرية ، حماية للأمن القومى .

**ثامناً :** إعطاء أهمية خاصة فى مسيرة التنمية لصالح أقاليم الدولة التى حرمت من ثمار التنمية .

**تاسعاً :** حفظ وصيانة الثروة القومية ومحاربة كل أنواع الفقد فى الاقتصاد القومى .

**عاشراً :** حماية البيئة من كافة مظاهر التلوث ، إذ من المسلم به أن تلوث البيئة وما يترتب عليه من آثار سلبية خطيرة يعتبر من أخطر المشكلات التى تواجه عالمنا المعاصر .

**حادى عشر :** كما تتحمل مصر مسؤولية تاريخية كبرى تفرض عليها بذل كل جهد ممكن لتحقيق تكتل اقليمى عربى ، على غرار ما تشهده فى مناطق مختلفة من العالم ؛ من أجل خير شعوبها .

هذا بالإضافة إلى الوظائف الاقتصادية التقليدية المتفق عليها ، وهى إدارة النظامين النقدى والمالى بالطريقة التى تمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادى والمالى والنقدى وتهيئ الظروف الملائمة للتنمية والتقدم .

أما أخطر وظائف الدولة فى الفترة المعاصرة من تاريخ النظام الاقتصادى العالمى ، فهى حماية الاقتصاد القومى من مخاطر الاندماج فى الاقتصاد العالمى فى ظل العولمة ، . [ راجع مؤلفنا ظاهرة العولمة ... الأوهام والحقائق ] .

إن تحركنا لمواجهة متطلبات المستقبل يعتمد على قدرة الشعب المصرى على قبول التحدى ، واقتناعه الكامل بضرورة دخوله مرحلة جديدة تتهيأ فيها الفرصة للانطلاق ، وتستند هذه الانطلاقة فى العمل الوطنى على الاهتمام بالآتى (٢) : -

- الارتفاع بمعدلات النمو فى كافة القطاعات .
- الاستمرار فى تحقيق التوازن فى هياكل الاقتصاد القومى .
- رفع معدلات الأداء وخلق بيئة حافزة على العمل والابتكار والابداع.
- تحسين جودة الحياة ، والارتفاع بمستوى التعليم والتدريب ، والرعاية الصحية ، وضمان مستوى غذائى مناسب وثقافى متطور .
- الامتداد إلى آفاق جديدة تنشر السكان على رقعة أوسع وفى نطاق موارد أوفر .

**وحتى يتحقق ذلك لابد وأن تركز استراتيجية العمل على :**

(١) تعظيم القطاعات الذاتية للاقتصاد المصرى من خلال :

- الاستغلال الكفء للإمكانيات المتاحة .
- تدعيم القاعدة الاقتصادية القادرة على المنافسة الدولية .

- استخدام التكنولوجيا المتقدمة للارتفاع بجودة المدخلات ، وزيادة حجم الاستثمارات ، وتشغيل الطاقات العاطلة والارتفاع بالإنتاجية وترشيد النفقات .

- السعى نحو تحقيق التوازن الخارجى .

- خلق المزيد من فرص العمل فى مواجهة مشكلة البطالة .

(٢) تعميق البعد الاجتماعى .. سواء ما اختص بتحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل القومى بين الناس وتدعيم مبدأ التكافل الاجتماعى ، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية ، أو ما اختص بتحقيق العدالة بين الأقاليم المختلفة من حيث مستوى التنمية .. وما يقتضيه ذلك من تهيئة المناخ العام أمام المستثمرين لحفزهم على مضاعفة حجم استثماراتهم وتنويع أنشطتهم ونشر مشروعاتهم فى المناطق والمجتمعات الجديدة والامتداد إلى مناطق جديدة فى الصحراء الغربية ، وفى سيناء وفى جنوب وغرب مصر .

ويتسق مع هذا الاتجاه تنفيذ المشروعات القومية العملاقة ، والتوسع فى زيادة الرقعة الزراعية ، وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ونشر المناطق الصناعية الحرة .

(٣) الاهتمام بالتنمية البشرية .. بالتعليم والتدريب وتنمية الفكر المبدع الخلاق ، وتنمية الإحساس بالذوق والفن الرفيع ، والعمق الثقافى ، والتطور الحضارى باعتبار الإنسان محور التنمية ، ومصدر الابداع والاختراع وابتكار الأساليب التكنولوجية المتقدمة ، والقائم على

تطبيقها وتطويعها لخدمة البشرية .

(٤) وضع مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، فى إطار من الاتساق والتكامل الذى يضمن توفير المناخ الملائم لوجود مقومات الانطلاقة فى الاقتصاد المصرى ، والارتفاع بمستوى كفاءته وقدرته التنافسية ، وتوفير المرونة التى تحقق له الديناميكية والتكامل والتكيف مع الاقتصاد العالمى ، ومواجهة آثار تحرير تجارة السلع والخدمات ( الجات ) .

ويجب أن تهتم هذه السياسات بتحفيز النمو المتوازن من ناحية ، وتحقيق الاستقرار من الناحية الآخرى .. بما فى ذلك تحقيق نمو متوازن بين الادخار والاستثمار .

**وهنا تبرز أربع قضايا هامة تمثل تحديات يتعين مواجهتها : (٣)**

<u>التحدى الأول:</u> يرتبط بتوسيع حجم السوق واعتبار التصدير هدفاً استراتيجياً لتحقيق النمو المتواصل .

ويأتى دور الحكومة فى مجال التصدير من خلال : توفير الامكانيات المالية المستقرة والمناسبة ، أو تدنيم الدعم والحوافز المالية ، أو تحمل مخاطر التأمين ضد عدم السداد ، كما يتعين على الدولة توفير نظم المعلومات والاتصالات فى الجهاز المصرفى ، وحث المشروعات القائمة بالتصدير على توفير شبكات الاتصالات والمعلومات ، لتفادى ارتفاع تكلفة آداء الخدمات المالية ، ويمكن تعظيم الفائدة من خلال الفترة الانتقالية التى تتيحها دورة أورجواى – من

خلال دعم الصادرات عن طريق إعانات التصدير - لتأهيل هذا القطاع لمواجهة التنفيذ العملى لأحكام منظمة التجارة العالمية .

التحدى الثانى: يتمثل فى قضية التنمية البشرية التى تجمع بين الارتفاع بمستوى أداء المواطن المصرى وتزويده بالعلم والمعرفة والغطاء الثقافى المتجدد .. وبين تلبية احتياجاته من الغذاء العقلى والارتفاع بمستواه الحضارى .

التحدى الثالث: يركز على قضية الإسكان .. والمعنى هنا إسكان الشباب الذى يحتاج إلى تكوين أسرة سعيدة يتوافر لها المناخ الذى يكفل لها الطمأنينة والأمان والاستقرار ، فينطلق فى العمل وينشغل عن الانحراف والتطرف ويتحقق له بذلك النمو والرفاهية .

التحدى الرابع : يرتبط بقضية العولمة والحاجة إلى إعادة صياغة صور التعاون الدولى بما يحقق التوازن بين مصالح الدول النامية ومصالح الدول المتقدمة ، وهو ما يفرض على الدول النامية مسؤولية توحيد وتنسيق سياساتها في مواجهة تيار المنافسة والتكتلات العالمية حتى تقتنع الشعوب بأنه تخضع لنفس المعايير . [ راجع مؤلفنا ظاهرة العولمة ... الأوهام والحقائق ] .

وبذلك نكون انتهينا من دراسة الأهداف الواجبة على الدولة فى مصر ، وننتقل للإجابة على التساؤل الهام والخاص بمدى التزام الحكومة بتحقيق هذه الأهداف ، وهذا ما سوف يتم فى الفصل الثانى .

# الفصل الثانى

# ملاحظات هامة

# على برنامج الحكومة فى عام ٢٠٠٣

فى يوم الأحد ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢ - ألقى الدكتور : عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء بيان الحكومة أمام مجلس الشعب ، ومن المعروف أن بيان الحكومة ، أية حكومة ، هو برنامج سنوى تتعهد فيه الحكومة بما تقدمه للناس ، ويلتزم من خلاله البرلمان بمتابعتها ورقابتها [٤] .

وكنا نعتقد بأن برنامج الحكومة فى عام ٢٠٠٣ يجب أن يكون مختلفاً ، وأن يقدم برنامجاً جديداً للإصلاح الاقتصادى ، وليس برنامجاً زمنياً للخروج من الركود الذى طال ، وأصبح كساداً !

وفيما يلى بعض الملاحظات الهامة على هذا البرنامج [٥] :-

## (أ ) أسباب الأزمة الحالية للإقتصاد المصرى [٦] : -

ثلاثة أسباب وضعها رئيس الوزراء مبعثرة فى صلب بيانه ، كمبرر للأزمة المضاعفة التى فرضت نفسها على الإقتصاد المصرى ، بتداعياتها السياسية والاجتماعية الهائلة ، وهى على وجه التحديد :

١- أحداث ١١ سبتمبر ، التى جاءت وقلبت الموازين ، .

٢- الوضع الموروث كمنتوج لعمل الحكومات المصرية السابقة .

٣- تجاهل قضية النمو السكانى ، ولفترة طويلة من الزمن .

**ليس صحيحاً (أولاً)** - أن الأزمة المضاعفة التى دخلها

لاقتصاد المصرى ، هى صنيعة مباشرة لتداعيات أحداث الحادى عشر من سبتمبر فى الولايات المتحده ، فالحقيقة أن هذه الأزمة بكافة الصيغ والاختناقات التى تعبر عن نفسها ، هى بالدرجة الأولى ، صنيعة أوضاعنا الداخلية ، وأن كل ما أضافته تداعيات هذه الأحداث، أنها لعبت دوراً أقرب إلى الدور المنشط ، أو الـ ، ATALIST ، فى التفاعلات الكيماوية ، أى أنها عجلت بالوصول إلى نتائج كان محتماً الوصول إليها ، ولو استطال جسر الاقتراب منها لوقت أطول .

لقد كان استفحال الركود سابقاً ، وهبوط قيمة العملة الوطنية سابقاً ، وتضاعف عجز الموازنة أربع مرات سابقاً ، واتساع الفجوة فى الميزان التجارى سابقاً ، وانفجار أزمة البطالة سابقاً ، واهتزاز سوق العقارات سابقاً ، وترنح البورصة سابقاً ، ثم كان تعبير هذه الأوضاع عن العجز سابقاً أيضاً ، ولهذا فإن ما أضافته هذه الأحداث أمران :

أنها وضعت احمالاً إضافية فوق ظهر بعير ، مثقل بما يحمله أصلاً ، فانكشف ضعف قدرته ، وقلة احتماله ، وأنها أظهرت بواطن الوهن ، ومزالق الخطر ، في بنية السياسة الاقتصادية ذاتها ، فقد بدا واضحاً ، مدى ما وصلت إليه هذه البنية من انكشاف أمام الخارج ، وإلى الحد الذى أصبحت فيه إصابة الاقتصاد العالمى بالأنفلونزا ، أو الإلتهاب الرئوى ، سبباً فى إصابة الاقتصاد الوطنى ، بأعراض مرض فقدان المناعة

وليس صحيحاً (ثانياً) . أن الوضع الحالى موروث وأنه منتوج تعمل الحكومات المصرية السابقه . كما عبر عله رئيس الوزراء بقوله (إ نها مسئولية وطنية كبرى فيت أن أتحملها ، تفرض علىّ الجسم فى

إصلاح ما فات ) .

فالحقيقة الناصعة أنه لم يتم إصلاح ما فات ، ولكنه قلل ما كان قد أنصلح ، والأرقام ناطقة ، فخلال سنوات عمل هذه الحكومة كانت النتائج على النحو التالى :

انخفض الاحتياطى الاستراتيجى من العملات الأجنبية من ٢١,٥ مليار دولار إلى ١٤ مليار دولار - أنهارت العملة الوطنية وفقدت أكثر من نصف قيمتها - ارتفع عجز الموازنة فى السنة الأولى لعمل هذه الحكومة إلى ٥,٥ مليار جنيه ، حتى وصل العجز فى الموازنة الأخيرة إلى ٣٠,٤ مليار جنيه - انخفض معدل النمو من ٥,١ ٪ إلى ١,٨ ٪ فقط حسب التقديرات الدولية - انخفض معدل الادخار الوطنى من ١٧,٥ ٪ إلى ١٣ ٪ والرقم الأخير هو تقدير حكومى - ارتفع الدين الداخلى بمعدلات غير مسبوقة ، حتى وصلت ديون الحكومة لبنك الاستثمار القومى وحده فى يونيو ٢٠٠٢ ، إلى حدود ١١٤ مليار جنيه ، ووصل إجمالى ديونها إلى نسبة ٢٧,٨ ٪ من إجمالى الائتمان المحلى ، فى التوقيت نفسه ، إضافة إلى قروض الهيئات الاقتصادية التى تجاوزت ٤٧ مليار جنيه ، وديون قطاع الأعمال للبنوك المحلية التى تجاوزت بدورها ٣١ مليار جنيه - تفاقمت مشكلات المديونية ، سواء على صعيد الديون المعدومة أو المشكوك فى تحصيلها ، أو على صعيد توقف المدينون عن السداد ، وطالت هذه المشكلات أكثر من ٢٥ ٪ من إجمالى الائتمان - تضاعف حجم البطالة ، بغض النظر عن الاختلاف حول نسبتها - انخفضت نسبة التشغيل العامة فى المجتمع إلى حدود وصلت فى بعض القطاعات إلى

النصف - حلقت أزمة جديدة هى أزمة السيولة ، أو الاحتباس المالى، والتى كانت دالة على ما لحق بالهيكل الاقتصادى ذاته من اعوجاج ، وهى أزمة ما تزال مظاهرها ومضاعفاتها قائمة دون حل - انخفض حجم الصادرات المصرية انخفاضاً ملموساً ، فى حدود ١٠٠٠ مليون جنيه ... الخ .

<u>وليس صحيحاً - (ثالثاً)</u> - أن ما نعانى منه اليوم ، بألفاظ رئيس الوزراء ، يرجع إلى تجاهل قضية النمو السكانى ولفترة طويلة من الزمن ، أما أسباب ذلك فعديدة : أولها أن قضية النمو السكانى كانت تعيش أقصى حالات انفجارها فى الستينات (٢,٨ ٪) ، ومع ذلك فإن معدل النمو استطاع أن يتجاوز نسبة ٧ ٪ ، وثانيها أن معدلات النمو السكانى بسبب جهود مكثفة بذلت خلال السنوات الماضية ، قد وصلت إلى حدود ١,٧ ٪ ، حسب تقدير البنك الدولى وإلى ٢,١ حسب تقدير الحكومة ، وثالثها أن معدلات النمو السكانى فى جوهرها تبدو متوازنة مع درجة التطور الاجتماعى والاقتصادى ، ورابعها أن معدلات النمو السكانى ، تعبر بذاتها عن مشكلة تنموية ، أى عن عجز التنمية ، عن أن تشكل رافعة لمستويات الثقافة والتعليم ، والدخول ، أما خامسها وهو الأهم ، فإن مشكلة النمو السكانى ، لا تستحق هذه الدرجة من الاهتمام، التى تحولها إلى مشجب تعلق عليه قصور السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، لأن أهم إنجاز لهذه الحكومة يصب نتائجه مباشرة فى شكل حلول طبيعية مبتكرة لهذه المشكلة ، فإذا كان عدد العوانس فى مصر ، بسبب الفقر قد وصل إلى ٧ مليون ، فإن المشكلة ذاهبة إلى تفريغ نفسها بنفسها ، إضافة إلى عوامل آخرى ستساعد على

هذا التفريغ الطبيعي ، بحكم انعكاس الأزمه الاقتصادية على الصحه العامة للمواطنين ، بما في ذلك عوامل الصحة الإيجابية ذاتها .

الأمر المدهش الذى يستحق التوقف فى كلام رئيس الوزراء ، أن خطابه كله لم يتضمن نصاً أو إشارة واحدة إلى الوحدة الوطنية ، أو إلى الإجماع الوطنى ، إلا بصدد قضية النمو السكانى .

## (ب) الإنجازات الحكومية [٧] :-

عندما يقول رئيس الحكومة ، إن تسديد ٣٣,٥ مليار جنيه متأخرات عن الحكومة ، هو إنجاز فى حد ذاته ، فهو يتناسى أن مبدأ ضخ أموال لشركات المقاولات بهذا الحجم كان هدفه المعلن ، إنه الوسيلة السحرية، لدفع الركود ، وتحريك السوق ، ولقد تم ضخ الأموال إلى الشركات ، دون أن يصل منها مليم واحد إلى السوق ، فقد تحولت الأرقام من خانة إلى خانة فى الدفاتر المغلقة ، فقد تم اختيار شرايين ميتة لنقل دم طازج ، لم يقدر له أبداً أن يدخل فى الدورة الطبيعية للاقتصاد الوطنى .

وعندما يقول رئيس الوزراء أن حجم الودائع فى الجهاز المصرفى قد وصل إلى رقم غير مسبوق هو ٣٤,٥ مليار جنيه ، ويتباهى بأن الزيادة السنوية فى الودائع خلال العامين الأسبقين كانت ٣٤,٥ مليار جنيه ، وفى العام الأخير وصلت إلى ٤٩,٥ مليار ، مؤكداً أن ذلك علامة صحة اقتصادية ، فإنه يتستر على دالة هامة للركود الاقتصادى، لأن هذه الزيادة فى الودائع هى الأكثر تعبيراً عن عملية الطرد المنظمة التى تكفلت بها أوضاع السوق المضطربة ، إن روافد زيادة الودائع ، تتوزع بين تسييل الأصول التى يملكها الأفراد ، طلباً

لأمان البنوك بسبب الاهترارات العنيفة التى نعاني منها أسعارها بسبب الكساد ، أو نقل الاستثمار من السوق المضطرب إلى البنوك ، او ذلك الرافد العكسى الذى وجه جانباً كبيراً من المدخرات من البورصة التى ما تزال تتداعى ، وتشارف على الإنهيار ، إلى البنوك طلباً لقدر من الأمان أيضاً ، وفى كل الأحوال ، فزيادة الودائع ، مع انخفاض نسبة المدخرات ، تشكل مقياساً لانكماش الأسواق ، وهى بالتالى لا تعكس صحة اقتصادية ، وإنما فقدان عافية .

وعندما يقول رئيس الوزراء : أن حكومته سيطرت على عجز الميزانية عند حدود ٤,٢ ٪ من الناتج القومى ، فإنه يتحدث – أولاً – عن السيطرة على عجز صنعته إدارة الإقتصاد الوطنى ، فقد قفز هذا العجز من ٥,٥ مليار إلى ٣٠,٤ مليار خلال عامين ، وهو يتحدث – ثانياً – عن عجز أقل من نسبة العجز القائم ، والعجز المتوقع، فى الموازنة الجديدة للعام المالى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ، لأن نسبة عجز الموازنة قد وصل إلى ٥,٩ ٪ من إجمالى الناتج القومى فى موازنة العام نفسه ، أما العجز فى الموازنة الجديدة فإنه مرشح للوصول إلى ٨,٣ ٪ من الناتج القومى ، أى أن العجز هو الذى يتحكم فى الموازنة وليس العكس .

وعندما يقول رئيس الوزراء : أنه استطاع اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة ، مقدارها ٢٧٢٣ مليون دولار ، فإنه يخلط بين الاستثمارات الداخلية المباشرة والاستثمارات الطويلة المفتوحة الاحتمالات فى قطاع البترول ؛ لأنه من المؤكد أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد انخفض على يد الحكومة الحالية ، رغم كل أشكال

وأنواع التسهيلات المجحفة بالشروط الوطنية ، إلى حدود غير مسبوقة لا تزيد على ٦٠٠ مليون دولار .

وعندما يقول رئيس الوزراء : أنه سيحافظ على أرقام الدعم ، رغم ارتفاع الأسعار دولياً ، فإنه يتجاهل أمرين ، الأول : انخفاض قيمة العملة الوطنية ، وانعكاسها على انخفاض قيمة الدعم نفسه ، حتى رغم ثبات أرقامه ، ، والثانى : انعكاس ارتفاع الأسعار المباشرة للسلع ، على مردود الدعم نفسه على المواطنين ، فإذا كان نصيب الفرد من الدعم الحكومى سنوياً يصل إلى ١٠٠ جنيه من إجمالية ( ٦,٧ مليار جنيه ) ، وإذا كان ارتفاع الحاصل فى أسعار المنتجات الحيوانية ، يكلف الفرد وفق متوسط الاستهلاك اليومى ، تكلفة إضافية قدرها ١٠٢ جنيه ، إضافة إلى تكلفة الارتفاع الحاصل فى أسعار بقية المنتجات الغذائية ، التى تصل تكلفتها الإضافية وفق متوسط الاستهلاك اليومى إلى ٢٨٠ جنيهاً فمعنى ذلك ، أن الدعم الحكومى قد انقلب رأساً على عقب ، وأصبح يشكل نسبة مقتطعة سالبة تصل إلى حدود ٣٦٠٪ من قيمته الأصلية .

وعندما يتحدث رئيس الوزراء : عن انخفاض الواردات بنحو ٣,٥ مليار دولار ، فإن هذا الانخفاض لا يشير إلى تحسن حقيقى فى الميزان التجارى ، لأنه يعبر عن غياب استثمارات جديدة على جانب، وانخفاض فى الطاقة الإنتاجية على الجانب الآخر ، والأهم أنه لا يذكر شيئاً عن الانخفاض الملموس فى حجم الصادرات ، والذى وصل إلى ١٠٠٠ مليون جنيه ، رغم أن قرارات تخفيض العملة الوطنيه المتتالية، قد تمت تحت دعوى تنشيط الصادرات المصرية ، بتخفيض أسعارها

مقومة بالدولار ، ورغم كل الكوارث التى لحقت بالاقتصاد الوطنى ، من جراء ذلك ، فلم يتحرك رقم الصادرات إلى أعلى ، وإنما إلى أسفل ، وهو ما يؤكد ، أن الدعوى ، كانت إدعاء ، وأن الهدف لم يكن لصالح الاقتصاد الوطنى ، وإنما لصالح بعض الكبار الذين يكنزون أموالهم بالدولار ، ولصالح الأجانب ، الذين فتحت أمامهم السبل ، لاقتناص الأصول المصرية ، بأسعار أكثر إجحافاً . [ على النحو الذى أوضحناه فى الباب الثالث ] .

وعندما يتحدث رئيس الوزراء ، هذه المرة عن الهاربين بأموال البنوك ، والديون المعدومة ، فإنه لا يذكر أرقاماً ولا أعداداً ولا نسباً ، ويكتفى بالتأكيد على أنها فى حدود الأمان ، حسب التقديرات الدولية . لكن التقديرات الموثقة تقول غير ذلك تماماً ، فنسبة الأمان حسب التقديرات الدولية تتراوح بين ٣ ٪ إلى ٥ ٪ من إجمالى الائتمان ، لكن الثابت أن حجم الأموال التى نزحها رجال الأعمال وفروا بها إلى الخارج ، تصل إلى ٤٥ مليار جنيه ، إضافة إلى ما بين ٣٠-٤٠ مليار أخرى تعتبر ديوناً شبه معدومة ، أو مشكوكاً فى تحصيلها ، بين أيدى ١٢٠٠ متعثر ، وهذا يعنى أن نسبة الديون المعدومة والمشكوك فى تحصيلها تصل إلى حدود ٢٥ ٪ من إجمالى الائتمان ، أى أنها تساوى خمسة أضعاف نسبة الأمان حسب التقديرات الدولية . [ راجع الفصلين الثانى والثالث من الباب الثالث ] .

عندما يقول رئيس الوزراء : إنه تم تخفيض الدين الخارجى ، فإنه يتجاهل أمرين :

**الأول :** أن تخفيض العملة الوطنية ، ينعكس تلقائياً على حجم

الدين الخارجى مقوماً بها ، إن كل زيادة فى سعر الدولار بقيمة قرش صاغ واحد ، تضيف إلى الدين الخارجى ١٧٠ مليون جنيه ، بفرض بقائه ثابتاً دون زيادة ، وهذا يعنى أن مقدار الزيادة التى لحقت بالدين الخارجى مقوماً بسعر العملة الوطنية ، قد وصلت خلال الفترة الأخيرة إلى حدود ٢٢ مليار جنيه .

الثانى: هو استنزاف الموارد بالعملة الأجنبية الذى ترتب على كارثة السندات الدولارية التى تدفع عنها مصر فوائد تصل إلى ٨٪ من قيمتها ، بينما لا تتجاوز سعر الفائدة على الدولار ١,٣ ٪ .

أما نسبة النمو التى يضعها فى حدود ٤,٥ ٪ ، فإن وزير التخطيط يؤكد أن نسبة النمو فى الربع الأول من الخطة لم تتجاوز نسبة ٣٪ ، أما البنك الدولى فيضعها فى حدود ٢ ٪ ، وهناك جهات دولية آخرى ، ترى أنها تقترب من نسبة ١,٨ ٪ فقط .

يبقى ما قاله رئيس الوزراء : عن الموانئ التى أقامها ، والمناطق الصناعية التى أنشأها ، رغم أن معاصرة أفتتاحها ، لا يعنى نسبتها إلى الحكومة ، لأن العمل فيها تخطيطاً وإنشاء ، قد تواصل عبر أكثر من حكومة سابقة ، أما الحديث عن إضافة ثلاثة مصانع يومياً إلى الثروة الصناعية ، فقد كان يلزم أن يكون مصحوباً ، رغم عدم دقته ، بعدد المصانع التى تغلق أبوابها يومياً ، منتقصة من قيمة هذه الثروة الصناعية .

### ( ج ) التوجه القادم للحكومة [٨] :-

لا شئ فى ذلك يبدو جديداً ، أو مضافاً ، ولكن الجديد والمضاف

والخطير ، هو التوجه القادم للحكومة ، حسبما تشف عنه الخطوط العامة المبعثرة فى بيانها ، وبعض هذا الجديد ، يفصح عنه البيان بنفسه ، وبعضه الآخر فيما بين سطور البيان ، مبهماً وبغير إفصاح .

<u>أولاً :</u> على مستوى ما يفصح عنه البيان مباشرة ، تتبدى الخطوط الأساسية التالية :

تقليص دور الجهاز الحكومي ، وقد أورد البيان ذلك باللفظ والمعني ، أى أن الحكومة ستواصل مساعيها المشكورة ، لتقزيم دور الدولة المصرية ، وإفقادها مبررات وجودها .

طوى ملفات سرقات البنوك ، ودفع وسائل الإعلام إلى وقف الهجوم على الفساد والانحراف ، ودعوة الرأى العام إلى تناسى وقائعها، وتوجه ذلك فى كلام رئيس الوزراء بالغ الوضوح ، فقد اعتبره واجباً وفرضاً ( على الوطن وأبنائه ، وكفانا ما أصابنا ، ولا نستحق المزيد ) ، أما تبريره ، فهو غير مبرر ، لأنه يرى أن هناك ٣ ملايين من أصحاب المنشآت ، صالحين ، وأن مجتمعات الأمانة الكاملة لا وجود لها ، والحقيقة أن إخفاء الفساد والهروب بأموال البنوك، بتوزيعه على ٣ ملايين من أصحاب المنشآت ، يستهدف تعطيل حاسة التناسب فى المجتمع ، لأن ٣٤٣ عميلاً فقط من هؤلاء الثلاثة ملايين حصلوا على ٤٢ ٪ من القروض ، ولأن ٥٣ ٪ من القروض التى قدمت للقطاع الخاص تمت دون ضمانات عينية ، ولأن هذه الأموال المسروقة ، ليست أموال الحكومة ولا البنك المركزى ، ولكنها أموال الشعب ، ولا يجوز أن يدفع الشعب قيمتها مرتين ، مرة بالسرقة ، ومرة من ودائعه أو أرباحها . [ راجع الفصلين الثانى والثالث

من الباب الثالث ] .

الاستمرار فى تحميل الشعب ، نتائج فساد السياسة الاقتصادية ، فالحديث عن هيكلة الدين الداخلى ، بنقل جانب منه إلى الهيئات الاقتصادية ، التي ستتحول إلى شركات قابضة ، مثقلة بالديون وتسعى إلى الربح فى الوقت نفسه ، معناه نقل ديون الحكومة من خلال وسيط هو هذه الهيئات ، إلى جمهور فقير وعاجز عن إشباع حاجاته الأساسية .

ثم إذا كانت سياسة الحكومة فيما يتعلق بالدين الداخلى غير واضحة فى البيان ، فمعنى ذلك أن نقل جزء من الدين ، من على ظهر الحكومة ، إلى ظهر الشعب ، هدفه أن تتمكن الحكومة من أن تحل محله ديناً آخر ، لتعاود نقله بواسطة هيئات أخرى ، إلى الشعب أيضاً ، فليس هناك وضوح أو تحديد لسياسة الحكومة فى مجال الاقتراض الداخلى .

الاستمرار فى الإنصياع لرؤية البنك الدولى ، فعندما تقول الحكومة فى بيانها ، إنها خاضت مفاوضات مضنية مع البنك الدولى ، كى يسمح لها بأن تستخدم أموالاً مودعة فى حساب مغلق بالبنك المركزى ، الذى هو ملكية وطنية خالصة ، فإنها تضع على نحو لا لبس فيه ، قيوداً أجنبية على حركتها ، فى حقل العمل الوطنى .

الاستمرار فى زيادة أسعار الخدمات ، وإخراج فئات آخرى من إطار الخدمات الاجتماعية ، وذلك واضح فى تحديد رئيس الوزراء ، لمن صنفهم للحصول على خدمات النقل فى وسائل النقل العامة ، بالسعر الاجتماعى ، وهم العمال والطلاب والموظفون ، ومعنى هذا

التوجه أن يكون النقل لبقية الفئات ، بأسعار اقتصادية خالصة ( مع العلم بأن محاولة خصخصة مترو لندن هى التى أطاحت بتاتشر ) . [ راجع الفصل الأول من الباب الأول ] .

الاستمرار فى الخصخصة ، والبيع للأجانب ، والحفاظ على الأوضاع الاحتكارية الحاكمة للاقتصاد المصرى ، وقد حدد رئيس الوزراء بشكل لا لبس فيه ، ما سيبقى فى حوزة الدولة من الشركات ، نصيب من شركات الأدوية ، والمطاحن والفنادق التاريخية ، علماً بأن هذا المقدار من النصيب ترك غائباً دون تحديد .

استمرار الحكومة فى غل يد الدولة ، عن أى شكل من أنماط الاستثمار الإنتاجى ، ويكفى أن الحكومة وجهت ٤٧ ملياراً ، حصلت عليها من البنك المركزى دفعة واحدة ، إلى سداد جانب من الديون التى صنعتها ، وكان يمكن أن توجه كاستثمار إنتاجى فى أنماط كثيفة العمالة ، تمتص جانباً مؤثراً من كتلة البطالة ، الخطرة على الأرصفة.

إن الفدان الواحد من الأرض الزراعية ، يستطيع أن يوظف عمالة ثابتة تصل إلى ٥ مواطنين ، وبحسبة بسيطة يمكن الوصول إلى الرقم الكبير ، الذى كان يمكن أن توظفه هذه المليارات أو بعض منها .

<u>ثانياً :</u> على مستوى ما بين سطور البيان من خطوات حكومية دون إفصاح ، تتبدى الخطوط الأساسية التالية :

نفض يد الحكومة من مشكلة البطالة ، بشكل قاطع ومحدد ، فمسئوليتها تنتهى عند قدرة الجهاز الإدارى على التوظيف ، وقد حددها البيان فى ١٥٠ ألف فرصة عمل ، وجميعها فى مجال قطاع

الخدمات .

وإذا كان ما يضاف سنوياً إلى سوق العمل من الخريجين يصل إلى ٧٩٠ ألفاً ، وهناك تراكم نشط يتجاوز الـ٤ ملايين عاطل ، فمعنى ذلك أن مشكلة البطالة ، قد قدر لها أن تتحول إلى مشكلة مزمنة، وإلى لغم إجتماعى ، على مستوى المجتمع كله ، وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية للاقتصاد الوطنى .

أما الحديث الذى أورده رئيس الوزراء عن أن القطاع الخاص قد وفر خلال العامين الماضيين ١٥٠ ألف فرصة عمل ، فالحقيقة أن القطاع الخاص ، قد وفر فى العام الماضى ٨٠ ألف فرصة عمل ، ولكنه أضاف إلى صفوف البطالة ٥٥ ألف شخص ، طردهم إلى الأرصفة ، ومعنى هذا أن كل ما وفره من فرص عمل لا تزيد عن ٢٥ ألف فرصة عمل ، أما الصندوق الاجتماعى ، فإن إجمالى ما قدمه من قروض ، قد وظف ٢٠ ألف شاب .

تحلل الحكومة من مسئوليتها عن صيانة قيمة العملة الوطنية ، فستبقى قيمة العملة الوطنية ، رهناً بالضغوط الخارجية ، وتحركات المافيا فى الداخل ، دون أى تدخل حكومى ملزم ، ومعنى هذا ، فى ظل الأزمة الراهنة هو زيادة معدلات تآكل قيمة العملة الوطنية ، بكل انعكاساته على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية .

والمدهش فى ذلك أن رئيس الوزراء ، لا يرى أسباباً موضوعية لانخفاض سعر الجنيه ، ولا يملك وسائل للحفاظ عليه ، وصيانته .

لا تدخل فى حرية السوق ولا تدخل فى حرية الاستثمار ،

فالسوق هو البقرة المقدسة . التى تذبح من أجلها كل الأبقار ، أما وجود تخطيط مركزى ، أو تأشيرى للاستثمار ، فإنه معاداة واضحة لمنطق السوق ، وكفر بوحدانيته ، ونتيجة ذلك الواضحة ، هى الفصل بين النمو وبين توزيع العائد ، والفصل بين التوجه الاقتصادى ، والحاجات الاجتماعية ، وبين المصالح الشخصية ، والمصالح الوطنية .

**( د ) ما لم يقله بيان الحكومة (٩) :-**

لقد تحدث كثيرون عن المسكوت عنه فى بيان الحكومة ، وعن انخفاض الإنفاق فى كافة المجالات الاجتماعية ، وعن الغموض المتعمد عندما يطول الحديث ، الدين الداخلى ، أو أموال التأمينات الاجتماعية ، أو أموال البنوك المنهوبة ، أو ظواهر الفساد ورموزه ، أو عن التحديث الذى لا يبدو تحديثاً للصناعة ، وإنما أقرب إلى الإحلال أو التجديد ، أو عن الشعارات المطاطة والفارغة ، على غرار النهضة الكبرى ، أو الاندماج فى أوربا ، أو الخلط بين المراحل ، ما هو عاجل، وما هو متوسط المدى ، وما هو طويل المدى ، ... الخ .

كان يجب على رئيس الحكومة أن يكاشف الشعب ، باحتياجه إلى بناء وإصلاح حكومى ، يصل به فى النهاية إلى حكومة من المحترفين والموظفين الأكفاء ، برواتب تتناسب مع عصرنا ، ومن هنا يستطيع هؤلاء أن يديروا برنامجاً للإصلاح الاقتصادى بلا اهتزاز أو خوف ، والتخلص من الموظفين غير الأكفاء الذين يسببوا أضرار للمجتمع ، فيخفف من تأثيرهم الضار على كفاءة الحكومة وفاعليتها فى إدارة برامجها الاقتصادية والاجتماعية .

كان يجب على الحكومة أن تعترف باحتياجها إلى إعادة تقسيم الجمهورية جغرافياً ، وأن تقام مناطق اقتصادية جديدة تصبح لا مركزية كاملة فى الحكم والإدارة خاصة فى الاستثمار وتنشيط الاقتصاد وإدارة الخدمات ، وأن تحصل على ميزانية مستقلة ، وتتحمل بالتزامات تحققها للبلد والناس .

وإذا تم تشريع هذه المطالب بقوانين فنستطيع أن نفتح باب المنافسة بين المحافظات أو الأقاليم الجديدة لجذب المستثمرين ، وفى ضوء هذا علينا إعادة تقسيم المحافظات وملء الفراغ السكانى فى بعض المناطق ، كى لا نظل مكتفين بالشريط الضيق حول النيل ، والذى لا يتعدى ٤,٥ ٪ من مساحة مليون ومائة كيلو متر على أن يكون تقسيم المحافظة أو الأقليم الجديد ، يسمح بفراغ ظهير صحراوى حتى يمكن أن يمتد عمرانياً إذا ما توسع الاستثمار ، والقاهرة نفسها تعانى مشاكل جسيمة وتحتاج إلى التقسيم أكثر من أى محافظة آخرى، وإذا تم هذا الحلم فيجب أن يعطى المحافظون أو حكام الأقاليم قرارات أوسع ، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من تدهور الخدمات ، وتردى أوضاع البلديات بكل أشكالها ، بعيداً عن القاهرة التى أصبحت محافظة فى حاجة إلى من ينقذها ليس من المشروعات التى تقام فيها ، ولكن بوقفها ونقلها إلى مناطق آخرى .

لم تقل الحكومة ، كيف ستنعش الاستثمارات ، وكيف ستجذب رؤوس الأموال من الخارج ، وهل تملك مقومات جديدة لتحقيق هذا الهدف ، وسط ظروف دولية وأقليمية بالغة القتامة والصعوبة لمواجهة

أرقام بطالة مخيفة تتفشى فى ربوع الوطن .

لم تقل الحكومة كيف تشجع الشباب على إقامة شركات للخدمات من الممكن أن تخفف من أزمة البطالة إلى حين ، فهم يحتاجون إلى كيفية التعامل والتشغيل بنظام حقيقى ودون فوضى .

لم تقل الحكومة هل تنشئ قرى حديثة على المليون فدان المكتشفة فجأة ، وكأنها آبار بترول وهل من الممكن أن نزورها حتى نفرح على مستقبل مصر معها .

أشياء كثيرة لم تقلها الحكومة ويجب أن نتكلم عنها طوال عام ٢٠٠٣ ، وكل يوم ، أو نشارك الحكومة فى العمل والتفكير ، فهى لن تنقذ مصر وحدها ، ولكن بمشاركتنا جميعاً ولكن دعنى أختلف معها فى تقويم ممتلكات الدولة بنحو ١٣٩٠ مليار جنية فبأى سعر حسبت ، وهل قيمت بالدولار بأسعار السوق الحالية أم بأسعار الغد أو الأمس ، ممتلكات الدولة لا تقوم بالأموال حتى ولو كانت تريليونات ، وليس المليارات !! ولماذا التقويم هل للاقتراض من الخارج أو لضمان الديون الداخلية والخارجية ، أعتقد أن بيان الحكومة يجب أن يركز على الاستثمار والاصلاح الاقتصادى والحكومى وتطوير أداء الدولة والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادى .

وبذلك نكون انتهينا من دراسة دور الدولة فى المستقبل فى مصر - وبالتالى انتهينا من دراسة موضوع هذا الكتاب .

## مراجــع البـاب الخـامـس


( ١ ) دور الدولة فى النظام الاقتصادى المعاصر ، بمجلس الشورى ، طلب مناقشة مقدم من السيد العضو : أ. د أحمد رشاد موسى : رئيس اللجنة المالية والاقتصادية وأكثر من عشرين من السادة الأعضاء لإجراء مناقشة عامة حول العنوان المذكور ، ١٥ ديسمبر ١٩٩٨ .

( ٢) الاقتصاد المصرى فى مواجهة تحديات التداعيات فى الاقتصاد العالمى ومواصلة السياسات اللازمة للحفاظ على متجزاتنا وتحقيق أهداف برنامج العمل الوطنى فى مدخل الألفية الثالثة ، مجلس الشورى طلب مناقشة مقدم من السيد العضو أ. د محمود سمير طوبار . رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى وأكثر من عشرين من السادة الأعضاء لإجراء مناقشة عامة حول العنوان المذكور ، ١٦ ديسمبر ١٩٩٨ . ويرجع كذلك إلى مدحت خليل العراقى : القضايا الاقتصادية المعاصرة ... ، مرجع سابق ، ص ٢٣ - ٢٦ .

( ٣ ) محمد مأمون عبد الفتاح ، الفرص والتحديات التى نشأت عن عضوية مصر فى منظمة التجارة العالمية ، الملخص والنتائج ، ورقة عمل ندوة « تمويل الصادرات » ، كلية الاقتصاد جامعة القاهرة ، مارس ١٩٩٩

( ٤ ) بيان الحكومة أمام مجلس الشعب يوم الأحد ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢ - جريدة الأهرام يوم السبت ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٢ - ويوم الأحد ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢ - ويوم الأثنين ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٢ م .

( ٥ ) جريدة الأسبوع ، يوم الأثنين ٦ / ١ / ٢٠٠٣ ، أحمد عز الدين، ملاحظات على بيان الحكومة ، ص ٣ وكذلك جريدة الأهرام يوم الأحد ٥ / ١ / ٢٠٠٣ ، أسامة سرايا - قضية الساعة ما لم يقله بيان الحكومة ، ص ٧ .

( ٦ ) و ( ٧ ) ، و( ٨ ) ، و( ٩ ) نفس المرجعين السابقين .

# المصطلحات الإنجليزية

| English | العربية |
|---|---|
| economic *adj.* | اقتصادي ، متعلق بالاقتصاد |
| ~ accounting | محاسبة اقتصادية |
| ~ activity | نشاط اقتصادي |
| ~ advantages | مزايا اقتصادية ، منافع اقتصادية |
| ~ affairs | شؤون اقتصادية |
| ~ agent | وحدة محاسبية اقتصادية |
| ~ aggregates | كميات اقتصادية مجمعة (في المحاسبة القومية) |
| ~ agreement | إتفاقية اقتصادية |
| ~ aid | عون اقتصادي ، معونة اقتصادية ، مساعدة اقتصادية |
| ~ analysis | تحليل اقتصادي |
| ~ and Social Council (EcoSoc) | المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة |
| ~ area | مجال اقتصادي |
| ~ assistance | مساعدة اقتصادية |
| ~ atlas | أطلس اقتصادي |
| ~ autonomy | إستقلال اقتصادي |
| ~ backwardness | تخلف اقتصادي |
| ~ balance | ميزان اقتصادي |
| ~ balance sheet | ميزان اقتصادي |
| ~ batch | مجموعة اقتصادية |
| ~ batch quantity (E.B.Q.) | كمية المجموعة الاقتصادية |
| ~ behaviour | سلوك اقتصادي |
| ~ blockade | حصار اقتصادي |
| ~ blocs | كتل اقتصادية |
| ~ boom | رخاء اقتصادي ، رواج اقتصادي |
| ~ boycott | مقاطعة اقتصادية |
| ~ budget of nation | الموازنة الاقتصادية للأمة |
| ~ burden | عبء اقتصادي |

| | |
|---|---|
| ~ calculation | حساب اقتصادي |
| ~ capacity | طاقة اقتصادية |
| ~ changes | تغيرات اقتصادية |
| ~ choice | إختيار اقتصادي |
| ~ colonialism | إستعمار اقتصادي |
| ~ Commission for Africa | اللجنة الاقتصادية لإفريقيا |
| ~ Commission for Asia and the Far East | اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى |
| ~ Commission for Europe | اللجنة الاقتصادية لأوربا |
| ~ concentration | تركيز اقتصادي |
| ~ conditions | أوضاع اقتصادية ، شروط اقتصادية |
| ~ conjuncture | الأحوال الاقتصادية |
| ~ crisis | أزمة اقتصادية |
| ~ criteria | معايير اقتصادية |
| ~ criteria of optimality | معايير اقتصادية للأمثلية |
| ~ data | معطيات اقتصادية |
| ~ decisions | قرارات اقتصادية |
| ~ democracy | ديمقراطية اقتصادية |
| ~ dependence | تبعية اقتصادية |
| ~ depression | كساد اقتصادي |
| ~ determinism | حتمية اقتصادية |
| ~ development programme | برنامج التنمية الاقتصادية |
| ~ disparity | بون اقتصادي |
| ~ doctrines | مدارس اقتصادية ، مذاهب اقتصادية |
| ~ documentation | وثائق اقتصادية |
| ~ dominance | سيطرة اقتصادية |

| | |
|---|---|
| ~ domination | سيطرة اقتصادية ، هيمنة اقتصادية |
| ~ dynamics | حركية (ديناميكية) اقتصادية |
| ~ effectiveness of investment | فعالية اقتصادية للاستثمارات |
| ~ effects of inventions | آثار اقتصادية للاختراعات |
| ~ effects of taxation | آثار اقتصادية للضريبة |
| ~ effects of technical progress | آثار اقتصادية للتقدم التقني (الفني) |
| ~ efficiency | فعالية اقتصادية |
| ~ efficiency of technical progress | فعالية اقتصادية للتقدم التقني (الفني) |
| ~ emancipation | تحرير اقتصادي |
| ~ empiricism | تجريبية اقتصادية |
| ~ environment | بيئة اقتصادية |
| ~ equilibrium | توازن اقتصادي |
| ~ equilibrium theory | نظرية التوازن الاقتصادي |
| ~ expansion | توسع اقتصادي |
| ~ expert | خبير اقتصادي |
| ~ factors | عوامل اقتصادية |
| ~ flows | تدفقات (متدفقات) اقتصادية |
| ~ fluctuations | تقلبات اقتصادية |
| ~ forces | قوى اقتصادية |
| ~ forecasting | تنبؤات اقتصادية |
| ~ framework | إطار اقتصادي |
| ~ freedom | حرية اقتصادية |
| ~ friction | احتكاك اقتصادي |
| ~ functions | دالات اقتصادية ، دوال اقتصادية |
| ~ geography | جغرافية اقتصادية |
| ~ goods | سلع اقتصادية |
| ~ growth | نمو اقتصادي |

| | |
|---|---|
| ~ historians | مؤرخون اقتصاديون |
| ~ history | تاريخ اقتصادي |
| ~ horizon | أفق اقتصادي |
| ~ ideas | أفكار اقتصادية |
| ~ impact | تأثير اقتصادي |
| ~ imperialism | إمبريالية اقتصادية |
| ~ independence | استقلال اقتصادي |
| ~ indicators | مؤشرات اقتصادية |
| ~ individualism | فردية اقتصادية |
| ~ information | إعلام اقتصادي |
| ~ infrastructure | هيكل أساسي اقتصادي |
| ~ innovations | ابتكارات اقتصادية |
| ~ instability | عدم الاستقرار الاقتصادي |
| ~ institutions | تنظيمات اقتصادية |
| ~ integration | تكامل اقتصادي |
| ~ interests | مصالح اقتصادية |
| ~ interpretation of history | تفسير اقتصادي للتاريخ |
| ~ isolationism | إنعزالية اقتصادية |
| ~ justice | عدالة اقتصادية |
| ~ language | لغة اقتصادية |
| ~ laws | قوانين اقتصادية |
| ~ legislation | تشريع اقتصادي |
| ~ levers | روافع اقتصادية |
| ~ liberalism | تحرر اقتصادي |
| ~ life | حياة اقتصادية |
| ~ literature | أدب اقتصادي |
| ~ management | إدارة اقتصادية |
| ~ map | خريطة اقتصادية |
| ~ maturity | نضج اقتصادي |

| | |
|---|---|
| ~ mentality | ذهنية اقتصادية |
| ~ method | طريقة اقتصادية ، منهج اقتصادي |
| ~ miracle | معجزة اقتصادية |
| ~ mobilization | تعبئة اقتصادية |
| ~ model | نموذج اقتصادي |
| ~ morphology | تكوين اقتصادي |
| ~ motives | دوافع اقتصادية |
| ~ movements | حركات اقتصادية |
| ~ nationalism | قومية اقتصادية |
| ~ nature | طبيعة اقتصادية |
| ~ necessity | ضرورة اقتصادية |
| ~ negotiations | مفاوضات اقتصادية |
| ~ neo-colonialism | إستعمار اقتصادي جديد |
| ~ news | أخبار اقتصادية |
| ~ paradoxes | تناقضات اقتصادية |
| ~ parameter | مؤشر اقتصادي ، معلم اقتصادي |
| ~ penetration | توغل اقتصادي |
| ~ phenomena | ظواهر اقتصادية |
| ~ philosophy | فلسفة اقتصادية |
| ~ planning | تخطيط اقتصادي |
| ~ point of. view | وجهة نظر اقتصادية |
| ~ policy | سياسة اقتصادية |
| ~ potential | طاقة اقتصادية |
| ~ powers | دول ذات نفوذ اقتصادي قوي |
| ~ pressures | ضغوط اقتصادية |
| ~ principle | مبدا اقتصادي |
| ~ problem | مشكلة اقتصادية |
| ~ profit | ربح اقتصادي |
| ~ programming | برمجة اقتصادية |
| ~ progress | تقدم اقتصادي |
| ~ projections | تنبؤات اقتصادية |

| | |
|---|---|
| ~ prospects | تقديرات اقتصادية مُحتملة |
| ~ prosperity | رخاء اقتصادي |
| ~ psychology | عِلم النفس الاقتصادي |
| ~ quantities | كميات اقتصادية |
| ~ rationality | رشادة اقتصادية |
| ~ realities | حقائق اقتصادية |
| ~ recovery | إنتعاش اقتصادي |
| ~ recovery plan | خطة الانتعاش الاقتصادي |
| ~ reform | إصلاح اقتصادي |
| ~ regime | نظام اقتصادي |
| ~ regionalism | إقليمية اقتصادية ، سياسة التكتل الاقتصادي الإقليمي |
| ~ regionalization | تنمية متوازنة لأقاليم الدولة |
| ~ regions | أقاليم اقتصادية ، مناطق اقتصادية |
| ~ regulation | تنظيم اقتصادي |
| ~ relations | علاقات اقتصادية |
| ~ relativity | نسبية اقتصادية |
| ~ rent | ريع اقتصادي (فائض) |
| ~ research department | قسم البحوث الاقتصادية |
| ~ resources | موارد اقتصادية |
| ~ revolution | ثورة اقتصادية |
| ~ risks | مخاطر اقتصادية |
| ~ sabotage | تخريب اقتصادي ، تخريب المنشآت الاقتصادية |
| ~ sanctions | عقوبات اقتصادية |
| ~ schema | خطة مبدئية اقتصادية |
| ~ science (economics) | علوم اقتصادية |
| ~ sector | قطاع اقتصادي |
| ~ self-sufficiency | اكتفاء ذاتي اقتصادي |
| ~ services | خدمات اقتصادية ، مصالح |

اقتصادية

| | |
|---|---|
| ~ situation | حالة اقتصادية |
| ~ socialism | اشتراكية اقتصادية |
| ~ sociology | علم الاجتماع الاقتصادي |
| ~ sphere | مجال اقتصادي ، نطاق اقتصادي |
| ~ stability | استقرار اقتصادي |
| ~ stabilization | تحقيق الاستقرار الاقتصادي |
| ~ stagnation | رُكود الحالة الاقتصادية |
| ~ statistics | إحصاءات اقتصادية |
| ~ stimulation | إنعاش اقتصاديّ |
| ~ strategy | إستراتيجية اقتصادية |
| ~ structure | هيكل اقتصاديّ |
| ~ studies | دراسات اقتصادية |
| ~ superstructure | هيكل عُلويّ اقتصاديّ |
| ~ surplus | فائض اقتصادي |
| ~ survey | مسح اقتصاديّ ، إستقصاء اقتصاديّ |
| ~ system | نظام اقتصاديّ |
| ~ take-off | إنطلاق اقتصاديّ ، إنطلاقة اقتصادية |
| ~ tasks | مهامّ اقتصاديّة |
| ~ techniques | تقنيات (فُنون) اقتصادية |
| ~ theory | نظرية اقتصادية |
| ~ theory of consumers' choice | النظرية الاقتصادية لاختيار المستهلكين |
| ~ theory of socialism | النظرية الاقتصادية الاشتراكية |
| ~ thought | الفكر الاقتصادية |
| ~ trends | اتجاهات اقتصادية |
| ~ underdevelopment | تخلف اقتصاديّ |
| ~ union | اتحاد اقتصاديّ |
| ~ unit | وحدة اقتصادية |

| | |
|---|---|
| ~ variables | متغيرات اقتصادية |
| ~ viability | قابلية اقتصادية للبقاء |
| ~ viability of exploitation | قابلية اقتصادية لبقاء المشروع |
| ~ wants | حاجات اقتصادية |
| ~ war, ~ warfare | حرب اقتصادية |
| ~ waste | ضياع اقتصادي |
| ~ weakness of socialism | ضعف الاشتراكية اقتصاديا |
| ~ wealth | ثروة اقتصادية |
| ~ weapons | أسلحة اقتصادية |
| ~ welfare | رفاهية اقتصادية |
| acceleration of ~ development | تعجيل التنمية الاقتصادية |
| allocation of ~ resources | توزيع الموارد الاقتصادية على الاستخدامات المختلفة |
| basic objective of ~ policy | الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية |
| bilateral ~ aid | معونة اقتصادية ثنائية |
| centralized ~ planning | تخطيط اقتصادي مركزي |
| classical ~ theory | نظرية اقتصادية تقليدية |
| classification of ~ activities | تصنيف النشاطات الاقتصادية |
| classification of ~ budgets | تصنيف الميزانيات الاقتصادية |
| coefficient of ~ efficiency | معامل الفعالية الاقتصادية |
| combination of ~ systems | مزج النظم الاقتصادية |
| common ~ policy | سياسة اقتصادية مشتركة |
| comparative analysis of ~ systems | تحليل مقارن للأنظمة الاقتصادية |
| concept of ~ flows | مفهوم المتدفقات الاقتصادية |
| concept of ~ integration | مفهوم التكامل الاقتصادي |
| consequences of ~ changes | آثار التغيرات الاقتصادية |

| | |
|---|---|
| contemporary ~ systems | انظمة اقتصادية معاصرة |
| Convention for European ~ Cooperation | إتفاقية التعاون الاقتصادي الاوروبي |
| cyclical fluctuations in ~ activity | تقلبات دورية للنشاط الاقتصادي |
| data of ~ theory | معطيات النظرية الاقتصادية |
| decentralization of ~ resources | لا مركزية الموارد الاقتصادية |
| decentralized ~ planning | تخطيط إقتصادي لامركزي |
| degree of ~ liberalism | درجة التحرر الاقتصادي |
| development of ~ ideas | تطور الأفكار الاقتصادية |
| dynamic programming of ~ growth | برمجة حركية (ديناميكية) للنمو الاقتصادي |
| East-West ~ relations | علاقات اقتصادية بين الكتلتين الشرقية والغربية |
| effects of ~ sanctions | آثار الجزاءات الاقتصادية |
| European ~ integration | تكامل اقتصادي اوروبي |
| European ~ union | اتحاد اقتصادي أوروبي |
| exchange of ~ goods | تبادل السلع الاقتصادية |
| execution of ~ plan | تنفيذ الخطة الاقتصادية |
| external ~ policy | سياسة اقتصادية خارجية |
| financing of ~ development | تمويل التنمية الاقتصادية |
| foreign ~ domination | سيطرة اقتصادية أجنبية |
| formation of regional ~ groups | تكوين مجموعات اقتصادية إقليمية |
| forms of ~ dependence | أشكال التبعية الاقتصادية |
| formulation of ~ policy | وضع او رسم سياسة اقتصادية |
| full ~ union | وحدة اقتصادية شاملة |

| | |
|---|---|
| history of ~ doctrines | تاريخ المذاهب الاقتصادية |
| history of ~ thought | تاريخ الفكر الاقتصادي |
| human cost of ~ change | تكلفة بشرية للتغير الاقتصادي |
| indicators of ~ growth | مؤشرات النمو الاقتصادي |
| in gross ~ terms | مقدَّر تقديراً اقتصادياً إجمالياً |
| instruments of ~ policy | أدوات السياسة الاقتصادية |
| internal (domestic) ~ policy | سياسة اقتصادية داخلية |
| internal ~ structures | هياكل اقتصادية داخلية |
| international ~ cooperation | تعاون اقتصادي دولي |
| international ~ equilibrium | توازن اقتصادي دولي |
| international ~ policy | سياسة اقتصادية دولية |
| international ~ relations | علاقات اقتصادية دولية |
| interventionist ~ policy | سياسة اقتصادية تدخلية |
| lack of ~ resources | نقص في الموارد الاقتصادية |
| level of ~ activity | مستوى النشاط الاقتصادي |
| level of general ~ development | مستوى التنمية الاقتصادية العامة |
| liberalization of international ~ relations | تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية |
| long-term ~ development | تنمية اقتصادية لأجل طويل |
| macro-economic | متعلق بالاقتصاد الكلي |
| Marxian ~ thought | فكر اقتصادي ماركسي |
| material ~ goods | سلع اقتصادية مادية |
| measurement of ~ phenomena | قياس الظواهر الاقتصادية |
| method of ~ analysis | طريقة التحليل الاقتصادي |

| | |
|---|---|
| mobility of ~ factors | |
| models of ~ growth | |
| modern methods of counting | |
| national ~ accountii | محاسبة اقتصادية قومية |
| national ~ policy | سياسة اقتصادية وطنية |
| natural ~ laws | قوانين اقتصادية طبيعية |
| objective ~ laws | قوانين اقتصادية موضوعية |
| objectives of ~ activity | أهداف النشاط الاقتصادي |
| objectives of ~ policy | أهداف السياسة الاقتصادية |
| obstacles to ~ development | عوائق التنمية الاقتصادية |
| patterns of ~ behaviour | أنماط السلوك الاقتصادي |
| plan for ~ growth | خطة النمو الاقتصادي |
| planned ~ development | تنمية اقتصادية مخططة |
| potential ~ growth | نمو اقتصادي احتمالي |
| potential energies of ~ growth | طاقات احتمالية للنمو الاقتصادي |
| principle of ~ rationality | مبدأ الرشادة الاقتصادية |
| principle of ~ relativity | مبدأ النسبية الاقتصادية |
| private ~ rationality | رشادة اقتصادية خاصة |
| problems of ~ development | مشاكل التنمية الاقتصادية |
| problems of ~ interest | مشاكل متعلقة بالاقتصاد |
| problems of programming ~ growth | مشاكل برمجة النمو الاقتصادي |
| problems of socio-~ changes | مشاكل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية |
| production of ~ goods | إنتاج السلع الاقتصادية |
| psychological analysis of ~ behaviour | تحليل نفساني (نفسي) للسلوك الاقتصادي |

| | |
|---|---|
| purely ~ considerations | اعتبارات اقتصادية بحتة |
| rate of ~ growth | معدل النمو الاقتصادي |
| rational ~ choices | اختيارات اقتصادية رشيدة |
| rational ~ system | نظام اقتصادي رشيد |
| regional ~ analysis | تحليل اقتصادي إقليمي |
| regional ~ development | تنمية اقتصادية إقليمية |
| regional ~ growth | نمو اقتصادي إقليمي |
| regional ~ policy | سياسة اقتصادية إقليمية |
| restrictive domestic ~ policy | سياسة اقتصادية داخلية مقيدة |
| satisfaction of ~ wants | إشباع (سد) الحاجات الاقتصادية |
| schools of ~ thought | مدارس الفكر الاقتصادي |
| short-term ~ development | تنمية اقتصادية لأجل قصير |
| size of ~ units | حجم الوحدات الاقتصادية |
| showdown of ~ activity | فتور النشاط الاقتصادي |
| social aspects of ~ development | مظاهر اجتماعية للتنمية الاقتصادية |
| social ~ rationality | رشادة اقتصادية اجتماعية |
| socialization of the ~ activities | تحويل النشاط الاقتصادي إلى القطاع العام |
| socio-~ structures | هياكل اجتماعية واقتصادية |
| spectacular ~ progress | تقدم اقتصادي مذهل |
| spontaneous ~ development | تنمية اقتصادية تلقائية |
| stages of ~ growth | مراحل النمو الاقتصادي |
| stages in ~ planning | مراحل التخطيط الاقتصادي |
| statistical techniques of ~ analysis | أساليب فنية (تقنية) إحصائية للتحليل الاقتصادي |
| strategy of ~ development | إستراتيجية التنمية الاقتصادية |

| | |
|---|---|
| structure of ~ theories of choice | تصنيف النظريات الاقتصادية للاختيارات |
| system of national ~ accounting | نظام المحاسبة الاقتصادية القومية |
| techniques of ~ analysis | تقنيات (فنون) التحليل الاقتصادي |
| techniques of ~ management | تقنيات (فنون) الإدارة الاقتصادية |
| techniques of ~ organization | تقنيات (فنون) التنظيم الاقتصادي |
| techniques of ~ planning | تقنيات (فنون) التخطيط الاقتصادي |
| theoretical ~ models | نماذج اقتصادية نظرية |
| theory of ~ behaviour | نظرية السلوك الاقتصادي |
| theory of ~ organization | نظرية التنظيم الاقتصادي |
| theory of international ~ integration | نظرية التكامل الاقتصادي الدولي |
| world ~ conference | مؤتمر اقتصادي عالمي |
| **economically** *adv.* | **اقتصادياً** |
| ~ active population | السكان العاملون |
| ~ inactive population | السكان غير العاملين |
| ~ infeasible rates of growth | معدلات نمو غير قابلة للتحقيق اقتصادياً |
| **economics** *n. pl.* | **علم الاقتصاد ، اقتصاديات** |
| ~ of distribution | اقتصاديات التوزيع |
| ~ of education | اقتصاديات التربية |
| ~ of employment | اقتصاديات العمالة |
| ~ of full employment | اقتصاديات العمالة الكاملة |
| ~ of imperfect competition | اقتصاديات المنافسة غير الكاملة |
| ~ of industrial location | اقتصاديات توطين الصناعة |

| | |
|---|---|
| ~ of industry | اقتصاديات الصناعة |
| ~ of inflation | اقتصاديات التضخم |
| ~ of manpower planning | اقتصاديات تخطيط اليد العاملة |
| ~ of money | اقتصاديات النقود |
| ~ of national income | اقتصاديات الدخل القومي |
| ~ of poverty | اقتصاديات الفقر |
| ~ of socialism | اقتصاديات الاشتراكية |
| ~ of social security | اقتصاديات الضمان الاجتماعي |
| ~ of subsistence farming | إقتصاديات الزراعة المعيشية |
| ~ of takeoff | اقتصاديات الانطلاقة الاقتصادية |
| ~ of the public sector | اقتصاديات القطاع العام |
| ~ of transport | اقتصاديات النقل |
| ~ of under-developed countries | اقتصاديات الدول المتخلفة |
| ~ of welfare | إقتصاديات الرفاهية |
| agricultural ~ | اقتصاد زراعي |
| applied ~ | اقتصاد تطبيقي |
| aspects of socialist ~ | مظاهر الاقتصاديات الاشتراكية |
| budget ~ | اقتصاديات الموازنة (الميزانية) |
| business ~ | اقتصاديات المشروع |
| classical ~ | اقتصاد تقليدي |
| deductive ~ | اقتصاد استنتاجي ، اقتصاد استنباطي |
| descriptive ~ | اقتصاد وصفي |
| development ~ | اقتصاديات التنمية |
| dynamic ~ | إقتصاد حركي (ديناميكي) |
| history of ~ | تاريخ الاقتصاد |
| inductive ~ | اقتصاد استقرائي |

| | |
|---|---|
| institutional ~ | اقتصاديات المؤسسات |
| labour ~ | اقتصاديات العمل |
| linear ~ | اقتصاديات خطية |
| macro-~ | اقتصاد كلي |
| mathematical ~ | اقتصاد رياضي |
| mathematical treatment of ~ | معالجة الاقتصاد الرياضي |
| micro-~ | الاقتصاد الجزئي (الوحدي) |
| neo-classical ~ | اقتصاد تقليدي حديث |
| optimist school of ~ | المذهب الاقتصادي المتفائل |
| political aspects of welfare ~ | مظاهر سياسية لاقتصاديات الرفاهية |
| political ~ | اقتصاد سياسي |
| positive ~ | اقتصاد واقعي |
| postulates of the classical ~ | فروض الاقتصاد التقليدي |
| public ~ | اقتصاد عام ، اقتصاديات القطاع العام |
| pure ~ | اقتصاد بحت (نظري) |
| resource ~ | اقتصاديات الموارد |
| social ~ | اقتصاد اجتماعي |
| socialist ~ | اقتصاد اشتراكي |
| sociology of ~ | سوسيولوجية الاقتصاد ، علم الاقتصاد الاجتماعي |
| static ~ | اقتصاد السكون (استاتيكي) |
| techniques of mathematical ~ | تقنيات (فنون) الاقتصاد الرياضي |
| terminology of ~ | مصطلحات علم الاقتصاد |
| urban ~ | اقتصاديات حضرية |
| welfare ~ | اقتصاديات الرفاهية |
| **economies** *n. pl.* | وفور ، وفورات |
| ~ of scale | وفورات الحجم |
| absence of external ~ | عدم وجود وفورات خارجية |
| allocation of external ~ by sector | توزيع قطاعي للوفورات الخارجية |

| English | Arabic |
|---|---|
| dynamic external ~ | وفورات خارجيه حركيه (ديناميكيه) |
| external ~ | وُفورات خارجيّة |
| external ~ of consumption | وُفورات الاستهلاك الخارجيّة |
| external ~ of scale | وُفورات الحجم الخارجيّة |
| internal ~ | وُفورات داخليّة |
| internal ~ of scale | وُفورات الحجم الداخليّة |
| managerial ~ | وُفورات إداريّة |
| marketing ~ | وُفورات التسويق |
| scarcity of technological external ~ | نُدرة الوُفورات التقنيّة (التكنولوجيّة) الخارجيّة |
| static external ~ | وُفورات خارجيّة ساكنة (استاتيكيّة) |
| technical ~ | وُفورات تِقنيّة (فنّيّة) |
| technological external ~ | وُفورات تِقنيّة (تكنولوجيّة) خارجيّة |
| **economist** *n.* | **اقتصاديّ ، عالِم بالاقتصاد** |
| agricultural ~s | إقتصاديّون زراعيّون |
| anti-Keynesian ~s | اقتصاديّون مُضادّون لِكينز |
| Austrian ~s | اقتصاديّون نمساويّون |
| bourgeois ~s | اقتصاديّون بورجوازيّون |
| classical ~s | إقتصاديّون تقليديّون ، إقتصاديّون قُدامى |
| industrial ~s | اقتصاديّون صناعيّون |
| Keynesian ~s | اقتصاديّون كينزيّون |
| marginalist ~s | اقتصاديّون حدّيّون |
| mathematical ~s | اقتصاديّون رياضيّون |
| neo-classical ~s | اقتصاديّو المذهب التقليديّ الحديث |
| socialist ~s | إقتصاديّون اشتراكيّون |
| **economy** *n.* | **اقتصاد** |

| | |
|---|---|
| ~ of abundance | اقتصاد الوفرة |
| ~ of high wages | اقتصاد ذو أجور مرتفعة |
| ~ of scarcity | اقتصاد القحط ، اقتصاد الشحة |
| agrarian ~ | اقتصاد زراعي (متعلق بالإصلاح الزراعي) |
| agricultural ~ | اقتصاد زراعي |
| backward ~ | اقتصاد متخلف |
| balance of national ~ | ميزان الاقتصاد القومي |
| barter ~ | إقتصاد المقايضة |
| branch of national ~ | فرع الاقتصاد القومي |
| capitalist ~, capitalistic ~ | إقتصاد رأسمالي |
| commercial ~ | اقتصاد تجاري |
| communist ~ | اقتصاد شيوعي |
| competitive ~ | اقتصاد منافس |
| controlled (directed) ~ | اقتصاد تحت رقابة الدولة (موجه) |
| developing ~ | اقتصاد نام ، اقتصاد في طريق النمو |
| diversification of ~ | تنويع اقتصادي |
| domestic ~ | اقتصاد منزلي |
| dynamic ~ | اقتصاد متحرك (ديناميكي) |
| dynamic sector of the national ~ | القطاع المتحرك (الديناميكي) للاقتصاد القومي |
| entrepreneur ~ | إقتصاد المشروعات الحرة |
| exchange ~ | اقتصاد المبادلة |
| family ~ | اقتصاد عائلي |
| feudal ~ | اقتصاد إقطاعي |
| financial ~ | اقتصاد مالي |
| food ~ | اقتصاد غذائي ، اقتصاديات التغذية |
| fundamental theory of the monetary ~ | النظرية الاساسية للاقتصاد النقدي |

| | |
|---|---|
| handicraft ~ | اقتصاد حرفي |
| industrial ~ | اقتصاد صناعي |
| integration of the *economies* of the socialist countries | تكامل اقتصاديات الدول الاشتراكية |
| Keynesian model of developed ~ | النموذج الكينزي للاقتصاد المتطور |
| liquidation of the capitalist system of ~ | تصفية نظام الاقتصاد الرأسمالي |
| managed ~ | إقتصاد موجه |
| market ~ | إقتصاد السوق |
| Marxist-Leninist political ~ | الاقتصاد السياسي الماركسي اللينيني |
| mature ~ | إقتصاد ناضج |
| mechanism of capitalist market ~ | آلية (ميكانيزم) اقتصاد السوق الرأسمالي |
| medieval ~ | إقتصاد القرون الوسطى |
| mixed ~ | إقتصاد مشترك (مختلط) |
| models of the socialist ~ | نماذج الاقتصاد الاشتراكي |
| modern ~ | إقتصاد عصري |
| natural ~ | إقتصاد طبيعي |
| non-capitalist ~ | إقتصاد غير رأسمالي |
| non-monetary ~ | إقتصاد غير نقدي |
| non-planned ~ | إقتصاد غير مخطط |
| open ~ | إقتصاد مفتوح |
| peripheral subsistence ~ | إقتصاد معيشي تابع |
| plan of national ~ | خطة الاقتصاد القومي |
| planned ~ | إقتصاد مخطط |
| planning of social ~ | تخطيط الاقتصاد الاجتماعي |
| political ~ | إقتصاد سياسي |
| political ~ of development | إقتصاد سياسي للتنمية |
| primitive ~ | إقتصاد بدائي (أولي) |

| | |
|---|---|
| private sector of ~ | القطاع الخاصّ للاقتصاد |
| productivity of urban ~ | إنتاجيّة الاقتصاد الحضريّ |
| public sector of ~ | القطاع العامّ للاقتصاد |
| regional ~ | اقتصاد إقليميّ |
| rudimentary ~ | اقتصاد بدائيّ |
| rural ~ | اقتصاد ريفيّ |
| sectorial ~ | اقتصاد قطاعيّ |
| self-sufficiency ~ | إقتصاد مُكتفٍ ذاتيًا |
| social ~ | إقتصاد اجتماعيّ |
| socialist ~ | إقتصاد اشتراكيّ |
| socialist planned ~ | إقتصاد اشتراكيّ مُخطّط |
| socialist system of ~ | النظام الاشتراكيّ للاقتصاد |
| sphere of national ~ | نطاق الاقتصاد القوميّ |
| stationary ~ | إقتصاد في حالة رُكود |
| subsistence ~ | اقتصاد معيشيّ |
| totalitarian ~ | إقتصاد جامع (الركز السُّلطة الاقتصاديّة في يد الحُكومة) |
| uncontrolled capitalist ~ | إقتصاد رأسماليّ غير مُراقَب |
| underdeveloped ~ | إقتصاد مُتخلّف |
| urban ~ | اقتصاد حضريّ |
| **ecosystem** *n.* | نظام بيئيّ |

# السيرة الذاتية العلمية

## للدكتور / محيي محمد مسعد محمود

## رئيس المحكمة

## الأستاذ المحاضر للدراسات القانونية والاقتصادية

**أولاً : البيانات الشخصية :**

١) الأسم : محيى محمد مسعد محمود .

٢) تاريخ الميلاد : ٥ / ٦ / ١٩٥٣ م .

٣) جهة الميلاد : قسم باب شرقى – الإسكندرية .

٤) الوظيفة : ضابط شرطة – الرتبة : عميد .

٥) العمل القائم به : رئيس المحكمة العسكرية لشرطة البحيرة وكفر الشيخ .

٦) الحالة الاجتماعية : متزوج ويعول ولدين .

٧) عنوان السكن : ٩٢ شارع مركز مبارك الأوليمبى – تعاونيات سموحة – قسم سيدى جابر – الإسكندرية .

٨) تليفون : السكن ٤٢٧٦٣٣٩ – المحمول ٥٧٨٢٦٠٤ / ٠١٠

**ثانياً : المؤهلات العلمية :-**

١) درجة الدكتوراه فى الحقوق من جامعة الاسكندرية عام ١٩٩٢ م .

٢) درجة الزمالة فى الدراسات العليا فى الاستراتيجية القومية من أكاديمية ناصر العسكرية العليا عام ١٩٩١م .

٣) دبلوم الدراسات العليا فى العلوم الاقتصادية والمالية من جامعة الإسكندرية عام ١٩٨٣م .

٤) دبلوم الدراسات العليا فى القانون العام من جامعة الإسكندرية عام ١٩٧٧م.

## ثالثاً : الخبرة التدريسيه :

١ - انتدب لتدريس الاقتصاد السياسى بكليه الشرطه لمدة أربعة أعوام جامعيه من ١٩٩٢/١٩٩٣ وحتى ١٩٩٥ /١٩٩٦

٢ - انتدب لتدريس الاقتصاد السياسى بكلية الحقوق جامعة المنصورة لمدة ثلاثة أعوام جامعية ١٩٩٢/١٩٩٣ و ١٩٩٤/١٩٩٥ و١٩٩٥/١٩٩٦ .

٣ - انتدب لتدريس الاقتصاد السياسى بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية لمدة ثلاثة أعوام جامعية ١٩٩٣/ ١٩٩٤ و١٩٩٥/ ١٩٩٦ و١٩٩٩/ ٢٠٠٠ .

٤ - انتدب لتدريس الدراسات القانونية بالمعهد العالى للسياحة والفنادق - بالسيوف - الاسكندرية - لمدة عامين جامعيين ١٩٩٣/ ١٩٩٤ و١٩٩٤/١٩٩٥ .

٥ - انتدب لتدريس المالية العامة لطلاب الدراسات العليا ( بدبلومات الضرائب والجمارك والاقتصاد العام ) بكلية التجارة - جامعة الاسكندرية في العام الجامعى ١٩٩٣/١٩٩٤ .

٦ - انتدب لتدريس المالية العامة لطلاب الدراسات العليا ( بدبلومى الجمارك والاقتصاد العام ) بكلية التجارة - جامعة الاسكندرية فى العامين الجامعيين ١٩٩٤/١٩٩٥ و١٩٩٥/ ١٩٩٦ .

٧ - انتدب لتدريس الدراسات القانونية لطلاب الدراسات العليا ( دبلوم الضرائب ) والمالية العامة ( دبلومى الجمارك والاقتصاد العام ) بكلية التجارة جامعة الاسكندرية فى العام الجامعى ١٩٩٦/ ١٩٩٧

٨ - انتدب لتدريس الدراسات القانونيه ( مادة التشريعات السياحية والفندقية ) لطلاب الفرقة الرابعة بكلية السياحة والفنادق - جامعه الاسكندرية لمدة عامين جامعيين ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ و ٢٠٠٠/ ٢٠٠١

١٠ - انتدب لتدريس لد اسات القانونيه( ماده التشريعات السياحيه والفندقيه و ماده

التشريعات السياحية الدولية ) لطلاب الدراسات العليا ( دبلومات الدراسات السياحـية والدراسات الفندقية والارشاد السياحى ) لمدة عامين جامعيين ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ و ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

١١ ـ انتدب لتدريس مادة تمويل المحليات لطلاب الفرقة الثانية بدبلوم الدراسات العليا فى اقتصاديات المحليات ـ بكلية التجارة ـ جامعة الاسكندرية فى العام الجامعى ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢ .

**رابعاً : المؤلفات العلمية :**

**( أ ) الرسالة والكتب العلمية :**

١ ـ رسالة الدكتوراه بعنوان : دور الزكاة فى اشباع الحاجات الاساسية للمجتمع المصرى ( دراسة تحليلية مقارنة لجدوى هذا الدور وفقا للموارد الاقتصادية المتاحة للبلدان الاسلامية ) ـ قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق ـ جامعة الاسكندرية عام ١٩٩٢ م.

٢ ـ كيفية كتابة الأبحاث والاعداد للمحاضرات ، مكتبتى كلية الحقوق والتجارة ـ جامعة الاسكندرية ، الطبعة الأولى ١٩٩٤ ( نفذ ) .

٣ ـ التشريعات السياحية ـ الناشر المعهد العالى للسياحة والفنادق ـ بالسيوف الاسكندرية ـ الطبعة الأولى ١٩٩٤م ـ والطبعة الثانية ١٩٩٥ م ( نفذ ) .

٤ ـ مبادئ القانون الدولى العام ـ الناشر المعهد العالى للسياحة والفنادق ـ بالسيوف الاسكندرية ـ الطبعة الأولى ١٩٩٤ م والطبعة الثانية ١٩٩٥م ( نفذ ).

٥ ـ قانون العمل ـ الناشر المعهد العالى للسياحة والفنادق ـ بالسيوف الاسكندرية ـ الطبعة الأولى ١٩٩٥ م ( نفذ ) .

٦ ـ التأمينات الاجتماعية ـ الناشر المعهد العالى للسياحة والفنادق ـ بالسيوف الاسكندرية ـ الطبعة الأولى ١٩٩٥ ( نفذ ) .

٧ - نظام الزكاة بين النص والتطبيق - يطلب من المكتبات الكبرى بالاسكندرية ، طبعة ١٩٩٧م ( نفذ ) .

٨ - محاضرات في أصول الاقتصاد المالي - ألقيت على طلاب الدراسات العليا ( السنة الأولى بدبلومات الجمارك والاقتصاد العام ) بكلية التجارة - جامعة الاسكندرية في العام الجامعي ٩٦/٩٧ (نفذ) .

٩ - محاضرات في التداعي بين الممول والادارة الضريبية . القيت على طلاب الدراسات العليا ( السنة الأولى دبلوم الضرائب ) بكلية التجارة - جامعة الاسكندرية في العام الجامعي ٩٦/٩٧ ( نفذ ) .

١٠ - محاضرات في المصطلحات الانجليزية والفرنسية للاقتصاد المالي والقانون الضريبي - القيت على طلاب لدراسات العليا ( السنة الأولى بدبلومات الضرائب والجمارك والاقتصاد العام ) بكلية التجارة - جامعة الاسكندرية في العام ٩٦/٩٧ ( نفذ ) .

١١ - نظام الزكاة بين النص والتطبيق - طبعة ١٩٩٨ - مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع - المنتزة - الاسكندرية .

١٢ - الإطار القانوني للعلاقة بين الممول والادارة الضريبية - طبعة ١٩٩٨ - مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع - المنتزة - الاسكندرية .

١٣ - ظاهرة العولمة ... الأوهام والحقائق - الطبعة الأولى ١٩٩٩ - مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع - المنتزة - الاسكندرية .

١٤ - العلاقة القانونية بين الممول والإدارة الضريبية - ثلاثة اجزاء .

الجزء الأول : اصول القانون الضريبي والزكاة .

الجزء الثاني : التداعي بين الممول والأدارة الضريبية .

الجزء الثالث : مبادئ النظرية العامة للضريبة .

الطبعة الأولى عام ٢٠٠٠ ـ مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ـ المنتزة ـ الاسكندرية .

١٥ ـ كيفية كتابة الابحاث والإعداد للمحاضرات ـ الطبعة الثانية ٢٠٠٠ ـ المكتب العربي الحديث ـ الاسكندرية .

١٦ ـ الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي ـ طبعة ٢٠٠٠ المكتب العربي الحديث الاسكندرية .

١٧ ـ المدخل للقوانين السياحية ـ طبعة ٢٠٠١ ـ مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ـ المنتزة ـ الاسكندرية .

١٨ ـ التنظيم الدولي السياحي بين الفكر والواقع ـ طبعة ٢٠٠١ ـ مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ـ المنتزة ـ الاسكندرية .

١٩ ـ بحوث في الاقتصاد العربي وأهم تحديات القرن الحادي والعشرين ـ طبعة ٢٠٠١ ـ المكتب العربي الحديث ـ الاسكندرية .

٢٠ ـ محاضرات في تمويل المحليات ألقيت على طلاب الفرقة الثانية بدبلوم الدراسات العليا في اقتصاديات المحليات ـ بكلية التجارة ـ جامعة الاسكندرية . في العام الجامعي ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢ ـ الناشر مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر ـ المنتزة ـ الاسكندرية .

٢١ – القطاع الأهلي المصري بين الواقع والمأمول ، مكتبة الاشعاع الفنية ، الاسكندرية الطبعة الأولى ٢٠٠٢ .

٢٢ – تمويل المحليات بين المساواة المالية والكفاءة الاقتصادية ، مكتبة الاشعاع الفنية ، الاسكندرية الطبعة الأولى ٢٠٠٢ .

٢٣ – دور القانون في تكوين ثقافة الانسان ، مكتبة الاشعاع الفنية ، الاسكندرية ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ .

(ب) ابحاث علمية منشورة :

١ - دور الأمن البيئى فى تحقيق التنمية للعالم العربى - ندوة عاطف غيث الرابعة - كلية الآداب جامعة الاسكندرية - الناشر دار المعرفة الجامعية - عام ١٩٩٣م.

٢ - السوق الشرق أوسطية بين النظرية والتطبيق - ندوة عاطف غيث الخامسة - كلية الآداب جامعة الاسكندرية - الناشر دار المعرفة الجامعية عام ١٩٩٤م .

٣ - قراءة تنبؤية فى مستقبل الأمن القومى العربى - ندوة عاطف غيث السادسة - كلية الآداب جامعة الاسكندرية - الناشر دار المعرفة الجامعية عام ١٩٩٥ م.

٤ - دور الأم فى مواجهة مشكلة أدمان الأبناء للمخدرات - ندوة تدريس اتفاقية حقوق الطفل فى كليات الحقوق فى الجامعات المصرية - بفندق شيراتون المنتزة ٨ - ٩ فبراير ١٩٩٤ والمنظمة بمعرفة الرابطة المصرية للقانون الدولى وهيئة اليونسيف التابعة لمنظمة الأمم المتحدة .

٥ - القطاع الخاص وتنمية الصادرات المصرية - المؤتمر القومى العربى التجارى الصناعى الأول ( الطريق إلى تنمية الصادات .. والتسويق الدولى العربى - الافريقى ) فندق فلسطين الاسكندرية ٢٧ - ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦ .

٦ - الرضا الوظيفى لدى المديرة العربية - المؤتمر العربى الأول - المديرة العربية والتنمية المتواصلة ٩ - ١١ مارس - كلية الادارة والتكنولوجيا - الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى - مكتبة الاشعاع - المنتزة - الاسكندرية .

٧ - دور القاضى الدستورى فى الأصلاح القانونى والاقتصادى - مؤتمر العدالة الناجزة للقرن الحادى والعشرين - ٢٥ مايو ١٩٩٨ - نادى القضاه بالقاهرة .

٨ - الاقتصاد العربى ومحاولة البحث عن مستقبل أفضل - المؤتمر العلمى

الخامس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ـ ١٤ ـ ١٥ نوفمبر . تشرين الثانى ١٩٩٨ ـ حول « الاقتصاد العربى وتحديات القرن الواحد والعشرين » .

٩ ـ دور البحث العلمى فى تطوير نظرية الامن وسياساته، مؤتمر دور البحث العلمى فى مواجهة التحديات الامنية للقرن الحادى والعشرين ١٩ ـ ٢٠ ابريل ١٩٩٩ ـ مقر اكاديمية الشرطة ( قاعة المؤتمرات الرئيسية ) العباسية ـ القاهرة .

١٠ ـ مشكلة أزالة الالغام بالصحراء الغربية المصرية ـ مؤتمر أزالة الالغام من أجل تنمية المجتمع وخدمة البيئة ـ الخميس ١٩٩٩/٢/٤ ـ فندق المحروسة ـ السرايا ـ الاسكندرية نادى روتارى الاسكندرية سان استفانو بالتعاون مع مركز الخدمات القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق ـ جامعة الاسكندرية .

١١ ـ ثورة المعلومات واثرها على البيئة الانسانية ـ المؤتمر السنوى الثامن عشر للجمعية المصرية للطب والقانون ( حق المواطن فى بيئة سليمة ) ـ معهد الدراسات العليا ـ ٢٠ و٢١ و٢٢ يونيو ٢٠٠٠ ـ الاسكندرية .

١٢ ـ دور التليفزيون المصرى فى التنشئة الاجتماعية ـ مؤتمر ( الامان فى المجتمع .. ورعاية الاحداث ) ـ نادى روتارى الاسكندرية سان استفانو ـ بالتعاون مع مركز الخدمات القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق ـ جامعة الاسكندرية ـ فندق المحروسة السبت ٢٠٠١/٦/٣٠ ـ الاسكندرية .

## (جـ) الندوات والمحاضرات العامة :ـ

١ ـ لغتنا القانونية ... والتزامنا نحوها ندوة اقيمت يوم الاثنين ١٩٩٩/٤/٥ بقصر التذوق ـ بسيدى جابر ـ الاسكندرية ـ بدعوة من الهيئة العامة لقصور الثقافة بوزارة الثقافة .

٢ ـ حقيقة الطريق الثالث ـ ندوة اقيمت يوم الاحد ٢٢ /١٩٩٩/٨ بقصر التذوق ـ بسيدى جابر الاسكندرية ـ بدعوة من الهيئة العامة لقصور الثقافة بوزارة

الثقافة .

٣ - دور الزكاة فى اشباع الحاجات الاساسية - ندوة اقيمت يوم ٢٥/١٢/١٩٩٩ - بفندق توشكى بالقاهرة - بدعوة من الهيئة العامة لقصور الثقافة بالتعاون مع الجمعية العربية لنظم وتكنولوجيا المعلومات .

٤ - ازالة الالغام من اجل تنمية المجتمع وخدمة البيئة - ندوة اقيمت يوم الاثنين ٢٤/٤/٢٠٠٠ بقصر التذوق - بسيدى جابر الاسكندرية - بدعوة من الهيئة العامة لقصور الثقافة بوزارة الثقافة .

٥ - الدراسات المستقبلية بين النظرية والتطبيق - ندوة اقيمت يوم الاحد ١٤/٥/٢٠٠٠ بقصر التذوق - بسيدى جابر - الاسكندرية بدعوة من الهيئة العامة لقصور الثقافة بوزارة الثقافة .

٦ - دور الام فى مواجهة مشكلة ادمان الابناء للمخدرات - ندوة اقيمت يوم الاثنين ٢٨/٨/٢٠٠٠ بقصر التذوق - بسيدى جابر الاسكندرية بدعوة من الهيئة العامة لقصور الثقافة بوزارة الثقافة .

٧ - دور الجمعيات الاهلية فى تطوير المجتمع المصرى - ندوة اقيمت يوم الاثنين ٣٠/١٠/٢٠٠٠ بقصر التذوق - بسيدى جاب الاسكندرية بدعوة من الهيئة العامة لقصور الثقافة بوزارة الثقافة .

٨ - محاضرة فى حقوق الانسان - ديسمبر ٢٠٠٠ - معهد التدريب التخصصى - الادارة العامة للأمن المركزى بالاسكندرية - قطاع الامن المركزى - وزارة الداخلية .

٩ - دور المجلس القومى للمرأة فى تطوير المجتمع المصرى - ندوة اقيمت يوم الاثنين ٢٩ / ١/ ٢٠٠١ بقصر التذوق - بسيدى جابر الاسكندرية بدعوة من الهيئة العامة لقصور الثقافة بوزارة الثقافة .

١٠ ـ دور انظمـــة التـــحكم الدولى فى ظل العـولمة ـ ندوة اقـيـمت يوم ٢٠٠١/٦/١٤ بقصر التذوق بسيدى جابر ـ بدعوة من الهيئة العامة لقصور الثقافة ـ بوزارة الثقافة .

١١ ـ مستقبل دور الإنسان المصرى فى العمل الاهلى ـ ندوة إقيمت يوم الأبعاء ٢٠٠١/٩/١٩ بقصر التذوق ـ بسيدى جابر ـ الاسكندرية ـ بدعوة من الهيئة العامة لقصور الثقافة ـ بوزارة الثقافة .

## ( د ) دراسات ومقالات منشورة :

١ ـ دراسة اقتصادية بعنوان : دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى حل مشكلة البطالة فى مصر . منشورة بجريدة السفير فى العدد رقم ١٦١٢٣ يوم ١٩٩٣/٨/٢٩ والعدد ١٦١٢ يوم ١٩٩٣/٨/٣١ .

٢ ـ مقالة بعنوان الصندوق الاجتماعى للتنمية ـ دراسة مقارنة ـ منشورة بجريدة المساء العدد رقم ١٣٢٨٩ يوم ١٩٩٣/٩/١٦م .

٣ ـ مقالة بعنوان مطلوب جمع الزكاة بطريقة رسمية للقضاء على الفقر والبطالة ـ منشورة بجريدة الوفد ـ العدد رقم ١٧٣٤ يوم ١٩٩٤/١٢/١٤ .

٤ ـ جريدة الاهرام ـ يوم ٤ يناير ١٩٩٩ ـ الصفحة الثالثة تحقيقات ـ بعنوان عشرة مليارات جنية من أموال الزكاة حائرة ـ الدكتور / محمد سيد طنطاوى شيخ الازهر ـ والدكتور / نصر فريد واصل مفتى الجمهورية . والدكتور / محيى محمد مسعد .

## خامساً : العضوية بالجمعيات العلمية :

١ ـ عضو فى الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ومقرها ١٦ شارع رمسيس القاهرة .

٢ ـ عضو فى الرابطة المصرية للقانون الدولى ( فرع جمعية القانون الدولى بلندن ) ومقرها كلية الحقوق ـ جامعة الاسكندرية .

٣ ـ عضو فى الجمعية العربية لنظم وتكنولوجيا المعلومات ، ومقرها ٢ شارع سنان باشا ـ المنشية ـ الاسكندرية .

٤ ـ عضو فى جمعية خريجى كلية الحقوق ـ جامعة الاسكندرية .

٥ ـ عضو فى نادى الاهرام للكتاب .

٦ ـ عضو فى نادى روتارى سان استفانو ـ فندق المحروسة ـ الاسكندرية .

٧ ـ عضو فى الجمعية المصرية للطب والقانون .

## سادساً : المؤتمرات والندوات العلمية التى شاركت فيها :

١ ـ المؤتمرات العلمية السنوية للاقتصاديين المصريين التى انعقدت بمعرفة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع بالقاهرة فى الفترة من ١٩٨٩ وحتى ٢٠٠١م .

٢ ـ ندوات عاطف غيث العامية السنوية الرابعة ( عام ١٩٩٣ ) والخامسة ( عام ١٩٩٤ ) والسادسة ( عام ١٩٩٥م ) ـ بكلية الآداب جامعة الاسكندرية .

٣ ـ ندوة المعلوماتية والقانون بكلية الحقوق ـ جامعة الاسكندرية عام ١٩٩٤م.

٤ ـ ندوة تدريس اتفاقية حقوق الطفل فى كليات الحقوق فى الجامعات المصرية بفندق شيراتون المنتزة عام ١٩٩٤م.

٥ ـ ندوة دور المرأة المصرية فى التنمية المحلية ـ بكلية التجارة ـ جامعة الاسكندرية عام ١٩٩٤م.

٦ ـ المؤتمر العربى الأولى ـ المديرة العربية والتنمية المتواصلة ٩ ـ ١١ مارس ١٩٩٧ كلية الادارة والتكنولوجيا ـ الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى ـ فندق شيراتون المنتزة ـ الاسكندرية .

٧ ـ مؤتمر العدالة الناجزة للقرن الحادى والعشرين ـ ٢٥ مايو ١٩٩٨ ـ نادى القضاه المصرى .

٨ ـ المؤتمر العلمى الخامس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ـ ١٤ و ١٥ نوفمبر تشرين الثانى ١٩٩٨ ـ حول « الاقتصاد العربى وتحديات القرن الواحد والعشرين » .

٩ ـ مؤتمر دور البحث العلمى فى مواجهة التحديات الإمنية للقرن الحادى والعشرين ـ ١٩ ـ ٢٠ ابريل ١٩٩٩ مقر اكاديمية الشرطة ـ العباسية القاهرة .

١٠ ـ المؤتمر السنوى الثامن عشر للجمعية المصرية للطب والقانون ( حق المواطن فى بيئة سليمة ) ـ معهد الدراسات العليا بجامعة الاسكندرية فى الفترة من ٢٠ ـــ ٢٢ يونيو ٢٠٠٠ .

١١ ـ الندوات العلمية التى عقدت بقصر التذوق ـ بسيدى جابر ـ الاسكندرية فى الفترة من ١٩٩٨ ـ ٢٠٠١ .

١٢ ـ مؤتمر ( الامان فى المجتمع ... ورعاية الاحداث ) نادى روتارى الاسكندرية سان استفانو بالتعاون مع مركز الخدمات القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق ـ جامعة الاسكندرية ـ بفندق المحروسة السبت ٢٠٠١/٦/٣٠ الاسكندرية .

**دكتور / محيى محمد مسعد**

تم بحمد الله تعالي
وتوفيقـــه

**مؤسسة رؤية**
للطباعة والنشر والتوزيع
شارع مدرسة ابن النفيس - المعمورة - الأسكندرية
تليفون وفاكس : ٤١ ٣٣ ٥٦٣ (٠٠٢٠٣)
(٠٠٢)٠١٠٥٨٣٧٠٧٨ - (٠٠٢)٠١٢٧٥٢٥٧٣٨
E-mail : m.roeia@hotmail.com









شارع مدرسة ابن النفيس - المعمورة - الأسكندرية - جمهورية مصر العربية
٠١٢٧٥٢٥٧٣٨(٠٠٢) - ٠١٠٥٨٣٧٠٧٨(٠٠٢)
تليفون وفاكس : ٤١ ٣٣ ٥٦٣ (٠٠٢٠٣)
E-mail : m.roeia@hotmail.com